

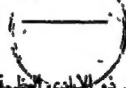


تحفة المحقق بشرح نظام المنطق

﴿ تأليف ﴾

(الملامة السيد أبي بكر عبد الرحمن)

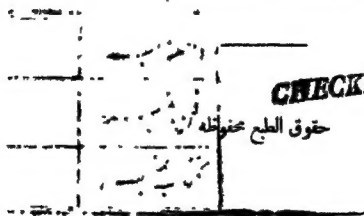
« بن شهاب الدين الكوفي الحسيني »



ملزم الطبع الفاضل ذو الايدى العظيمة والمواهب الجليله

﴿ الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ عبد العزيز علي آل ابراهيم ﴾

زاده الله رغبة في الخير ونشر العلم



(الطبعة الاولى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم يا جاعلَ المنطقَ آلهَ لِيانٍ ما يَحْتَاجُ من المعاني في الجنانِ ،
وواضعَ الميزانِ لتعصمَ مراعاته عن الخسارِ وعن الطغيانِ ، نحمدك على
ما الممتنان من التصديقِ باستحالةِ تصورِ ذاكِ ، وارشدتنا الى الاذعانِ
بامتناعِ قياسِ حادثِ صفاتِ مخلوقاتك على قديمِ صفاتِكَ ،
والصلاة والسلامُ على الجوهرِ الذي هو جنسُ الاجناسِ العاليِ ،
والمبدأُ الفياضُ على كلِّ مقدمٍ وتاليٍ ، سيدنا وولانا محمدٍ الذي هدانا الى
الدينِ القويمِ بدلالتهِ ، واقامَ الحجةَ البالغةَ والبرهانَ المبينَ على صدقِ
رسالاتِهِ ، وعلى آلهِ المدلينِ بجميعِ النسبِ الموصلةِ الى استيداعِ اسرارِهِ ،
والاقرارِ المنعكسةِ الى مرآئِهِ هياكلِهِم الطاهرةِ لوامعِ انوارِهِ ، وعلى
اصحابِهِ الذينَ رسموا بمجدِ الحسامِ انواعَ الاشكالِ في اشباحِ الجاحدينِ ،
وعلى التابعينَ لهم باحسانٍ الى يومِ الدينِ ،

﴿ اَمَّا بَعْدُ ﴾ فهذه تعليلات بين البسط والاختصار ، ونقريرات
ينجلي بها صدى الشك عن نواظر الافكار ، وضعتها على منظومتي المسماة
نظام المنطق ، وسميتها (تحفة المحقق ، بشرح نظام المنطق) كتبها تيمما

للفائدة بذكر ما لم يذكر فيها من مهم الامثلة ، وتفسير ما يحتاج الى التأمل من بعض المعاني المشككة ، وزيادة بعض ما تدعو الحاجة اليه من المسائل ، وايضاح ما لبعض الضوابط والاحكام من العلل والدلائل ، وكنت اود ان اكتب عليها شرحا متكفلا ببيان مقاصدها ، ملتزما بتكميل فوائدها ، أتعرض فيه لقوامض الإعراب والتقدير ، واين فيه اسباب التقديم والتأخير ، واستطرد الى ذكر ما اشتمل عليه النظم من اللطائف الأدبية ، واكشف قناع الخفاء عن ما فيه من النكت العريية ، فكان الصارف عن ذلك قصور الباع والاطلاع ، وضيق الوقت عن الاتيان من ذلك بالمستطاع ، على ان الأغراض مختلفة في اقتناء أنواع نقائس الرغائب ، والأهوية متغايرة في الغرام بعرائس المطالب ،

هوى ناقتي خلفي وقدامي الهوى واني وإياها لمختلفان
فلربما استثقل طالب الدر تنقيته من بين اليواقيت ، وعز على مريد العنبر تمييزه من المسك التفتيت ، ولما انحلت عرى العزم عن الشرح على المنهج المذكور ، امتطيت نجيب قاعدة «الميسور لا يسقط بالمعسور» وشرعت في ذلك مقتصرا على ذكر المباحث الميزانية ، معتمدا على المعونة الربانية ،

وَرَكِبَ الْعَقْلَ لَا نِتَاجَ الْحِكْمِ	حَمْدًا أَيْنَ صَوْرَ أَشْكَالِ الْأَمَمِ
حَكْمٌ قَضَايَا الْحَادِثِ النَّوْثِ	وَعَرَفَ الْإِنْسَانَ فَصَلَ الْقَوْلِ فِي
يَهْلُ بِالْإِكْرَامِ وَالْعَظِيمِ	وَصَيَّبَ الصَّلَاةَ وَأَاسَلِمِ
مَنْ جَاءَ بِالْجُبَّةِ وَالْبُرْهَانِ	عَلَى ضَرِيحِ جَوْهَرِ الْأَكْوَانِ
وَأَصْحَبِ أَهْلِ الْمَجْدِ وَالْمَنَاقِبِ	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَطَائِبِ

في الخطبة براعة الاستهلال ، والتوجيه البديهي لبعض مصطلحات
النن ، بألفاظ يكثر بها التمثيل لدى اهله كما سترها

وَبَدَأُ فَالْمَنْطِقُ مَعْيَارُ الْعُلُومِ تُجَلَّى بِهِ عَنْ نِيرِ الْفِكْرِ النُّيُومِ
يَبِينُ لِلْسَّارِي بِهِ أَقْوَى سَنَنْ نَمَ وَبِالْقُوَّةِ فِي ذَا الْقَنْ عَنْ
عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ تَدْفَعُ الشُّبُهَةَ فَيَا لَهَا يَنْ الْعُلُومِ مَرْتَبَهُ

اعلم ان المنطق معيار النظر والاعتبار ، وميزان البحث والاقتدار ،
وصيقل الذهن ، ومشحذة القوة المفكرة من العقل ، وبه تنقسم عن نير
الفكر غيوم الوهم والخيال ، ويبين به مستقيم سنن التعرف والاستدلال ،
وهو بالنسبة الى الأدلة العقلية كالعروض بالنسبة الى الشعر ، والنحو
بالإضافة الى الاعراب ، فكما لا يعرف الا بميزان العروض منزحف
الشعر من موزونه ، ولا يميز الا بعلم النحو معرب الكلام من ملحونه ،
فكذلك لا يفرق الا بالمنطق بين فاسد الدليل وقويمه ، وصحيحه وسقيمه ،
﴿ قال الامام الغزالي ﴾ قدس سره العزيز : كل نظر لا يزن بهذا الميزان ،
ولا يتقدر بهذا المعيار ، فاعلم انه فاسد العيار ، غير مأمون القوائيل
والاغرار . انتهى

ولا يذهب عنك انه منقسم الى قسمين . - قسم خلا عن الفلسفة
كالمذكور في هذه المنظومة . - وقسم لم يخل عنها . والثاني هو محل
الخلاف ، والأول لاخلاف في جواز الاشتغال به ، بل هو كما قال
العلامة الحفناوي وغيره : فرض كفاية . لان تحرير العقائد الاسلامية
ودفع الشكوك والشبه عنها واجب على سبيل فرض الكفاية وذلك مما

نوقف على القوة في هذا الفن « وما يترتب عليه الواجب واجب »
 وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمُنْطَقَ لَمْ يُوثِقْ بِهِ إِذْ بِالْخَطَاةِ يَتَّهِمُ
 التعبير هنا بقيل ليس للتضعيف بل لمجرد العزو، وصاحب هذه المقالة هو
 لامام ابو حامد الغزالي قدس سره ، ونص مقاله كما نقلها شيخ الاسلام
 كريا الأنصاري في شرحه على متن « إيساغوجي » : من لا معرفة له
 المنطق لا ثقة بعلمه ولا يتلقى منه بالقبول لكونه خاليا عن الأدلة العقلية
 لتي تستفاد من هذا الفن »

وَقَدَرَأَيْتُ مِنْ بَنِي هَذَا الزَّمَنِ تَنَافَسًا فِي ذَلِكَ الْفَنِّ الْحَسَنَ
 فَفَنِّي لِي إِسْعَافُ كُلِّ مُبْتَدِي ذِي رَغْبَةٍ فِي نَيْلِ هَذَا الْمَقْصِدِ
 بِنَظْمٍ مَا يَلْزَمُ مِنْ قَوَاعِدِهِ وَتَغْلِبُ اسْتِعْمَالُهُ لِرَأْيِهِ
 لقواعد جمع قاعدة وهي والضابط : الامر الكلي المنطبق على جميع جزئياته
 فِي نُبْذَةِ رَائِقَةِ النَّظَامِ بِأَدْرَةِ الْمَعْنَى إِلَى الْأَفْهَامِ
 آثَرْتُ بَسْطَهَا مَعَ الْبَيَانِ عَلَى اخْتِصَارِ فَاكِضِ الْمَعَانِي
 وَشَجْتُ مَشْهَادَ بَذْرِ الْأَمَلِ حَتَّى تَكُونَ لِلرَّامِ مُوَصِّلَةٌ
 وَلِي بِمُسْدِي الْفَضْلِ مَنْتَهَى الْأَمَلِ فِي أَنْ يُبَيِّنَنِي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ
 وَأَنْ يَنْمَّ تَقَعُّهَا وَيَعْظُمَا فَإِنَّهُ أَجَلٌ مَنْ تَكَرَّمَا

مقدمة

المقدمة عبارة عما يترتب على معرفته الشروع في العلم . والعلم هنا هو حقيقة الادراكات - لكن يُضطر هنا في تعليم الادراكات وتقسيمها الى ما يبينها وهو المعلومات والاتفاظ ، فهذا تطلق المقدمة عليها مجازا لشدة ارتباط الاتفاظ بالمعاني ، وهي في هذا الفن : ذكر تعريف العلم وتقسيمه الى التصور والتصديق ، وتقسيم كل منهما الى البديهي والنظري ، وتعريف النظر والفكر ، وبيان الحاجة الى المنطق ، وتبيين حده وموضوعه وفائده وغايته كما ستراه

أَلْعِلْمُ الْأِدْرَاكُ وَهُوَ يُرْسَمُ	بِأَنَّهُ الصُّورَةُ ذُو تَرْتِيمٍ
فِي الْعَقْلِ مِنْ شَيْءٍ وَهَذَا أَقْسَمَا	إِلَى تَصَوُّرٍ وَتَصَدِيقٍ فَمَا
يَكُونُ إِذْعَانًا بِنِسْبَةِ الْخَبَرِ	إِيجَابًا أَوْ سَكْبًا الَّذِي الْعَقْلُ حَضَرَ
فَذَلِكَ التَّصَدِيقُ قَالَ الْحَكَمَا	لَا الْفَخْرُ وَهُوَ الْحُكْمُ يُضَافُهُمَا
رِدْفَانٍ وَالتَّصَوُّرُ السَّادِجُ مَا	سِوَاهُ فَالْإِدْرَاكُ جِنْسٌ لهُمَا

العلم هو الصورة الحاصلة بمعنى المرتسمة من الشيء عند العقل فهو مرادف للإدراك ، والمراد بالصورة الصورة الناشئة المنزعة من الشيء سواء كانت له أم لم تكن ، والمراد بالعقل هنا ما يرادف النفس الناطقة ، وهو جوهر مجرد عن المادة في ذاته لافي فعله ، ومعنى التجرد فيه أنه ليس قابلا للإشارة الحسية لا إصالة كالصورة - ولا تبعاً - كالميلوي . اما في أفعاله من التدبير والتصرف فشروط فيه مقارنة المادة ، وليس المراد

ما يرادف الملك ولا غيره من المعاني . فان قيل : يخرج عن تعريف العلم علم الباري سبحانه وتعالى . قلنا : لا بأس بخروجه - لان المقصود هنا هو تعريف علم البشر الحادث بقرينة ان المبحوث عنه هو العلم الكاسب والمكتسب ، والمنقسم الى التصور والتصديق ، والى البديهي والنظري ، وعلم الباري منزّه عن جميع ذلك . وتعميم قواعد الفن انما هو بحسب الحاجة ، وهذا التخصيص لا ينافي التعميم المقصود ، وانما ينافي مطلق التعميم وهو غير مقصود فلا محذور .

ثم العلم ينقسم الى قسمين : تصديق وتصور ساذج - فان كانت الصورة الحاصلة لدى العقل من شيء اذعاناً واعتقاداً لنسبة خبرية ايجابية كانت أو سلبية فهو التصديق . وان لم يكن كذلك فهو التصور الساذج - والمراد بالساذج ان لا يكون مع التصور حكم وإذعان بما مر ، بل يكون إدراكاً مجرداً ، سواء كان إدراكاً لامر واحد - كتصور زيد - أو لأمور متعددة بدون نسبة - كتصور زيد وعمره وبكر - أو مع نسبة غير حكمية سواء كانت تامة - كالنسبة الانشائية في اضرب مثلاً - أو غير تامة - كالنسبة التقييدية في غلام زيد

ثم التصديق على رأي الحكماء بسيط ، وتصور الطرفين والنسبة شرط فيه خارج عنه ، والحكم تقس التصديق لاجزاء منه ، وهو على رأي الامام الرازي ومتابعيه مركب من مجموع التصورات الثلاثة والحكم ، فالحكم عنده جزء من التصديق وبين الامرين فرق يظهر بالمثال . فانا اذا تصورنا الانسان وحكمنا عليه بأنه كاتب اوليس بكاتب - فهنا أمور أربعة : تصور الانسان المحكوم عليه ، وتصور مفهوم الكاتب المحكوم به ،

وتصور نسبة الكتابة الى الانسان من غير رابطة بينهما بنفي أو اثبات ، والرابع إدراك ان النسبة واقعة أو لا واقعة ، وهو الحكم . وهذا هو التصديق نفسه عند الحكماء ، وجزء منه على رأي الامام (وقال الفزالي) العلم ينقسم الى العلم بذوات الاشياء كعلمك بالانسان والشجر والسماء وغير ذلك ويسمى هذا العلم تصورا ، والى العلم بنسبة هذه الذوات المتصورة بعضها الى بعض إما بالاجاب أو السلب كقولنا : الانسان حيوان ، أو الانسان ليس بحجر ، فانك تفهم الانسان والحجر فهما تصوريا لذاتيهما ثم تحكم بأن أحدهما مسلوب عن الآخر أو ثابت له ، ويسمى هذا تصديقا لانه يتطرق اليه التصديق والتكذيب . انتهى

فَأَكْثَلُ مِنْ كُلِّ مِنَ التَّوَعُّنِ أَنَسَ الْضَّرُورِيِّ الَّذِي نَسْتَفْنِي
عَنِ اكْتِسَابِهِ وَلَأَنَسَ النَّظَرِي أَلْمُخَوِّجِ الذِّهْنِ إِلَى النِّفْكَارِ
بَلْ فِي كِلَا التَّصَدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ بَعْضٌ بَدِيهِيٌّ وَبَعْضٌ نَظَرِي

توقف معرفة التقسيم المذكور على معرفة البديهي والنظري ، ولهذا اردف كلا منهما بما يميزه . فالضروري مالا يحتاج في حصوله الى نظر - كتصور الوجود والشيء والحرارة والبرودة ، والتصديق بأن الكل أعظم من الجزء ، وان النار محرقة ، والشمس مشرقة - والنظري ما يحتاج في حصوله الى نظر - كتصور حقيقة الملك والجنان ، والتصديق بأن العالم حادث ، والصانم موجود - والوجدان مغن عن تحشم إيراد الأدلة على ذلك اذا علمت ذلك فاعلم ان كل واحد من التصور والتصديق ليس ضروريا كله ، وليس كسبيا كله ، بل البعض من كل منهما ضروري لا يحتاج

في تحصيله الى نظر وفكر ، والبعض الآخر من كل منهما نظري يمكن تحصيله من البعض الآخر الضروري . فظهر مما مر ان كلامنا من التصور والتصديق منقسم الى ضروري ونظري ، وان كلامنا الضروري والنظري منقسم الى تصور وتصديق .

وَالْفِكْرُ تَرْتِيبُ أُمُورٍ عَلِمْتَ فِي الذَّهْنِ كَيْ تَذَرَى أُمُورٌ جُمِلَتْ
الفكر هو ترتيب أمور معلومة اي حاصلة عند العقل ليتوصل بذلك الترتيب الى امور مجهولة ، بمعنى ان الوجه المطلوب منها مجهول ، لانها مجهولة من جميع الوجوه ، لان طلب المجهول المطلق محال بالضرورة ، مثال ذلك اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان رتبنا الامور المعلومة لنا وهي الحيوان والناطق ، بان جعلناهما بحيث يطلق عليهما اسم الواحد بالنسبة القيديّة بينهما حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان . وكما اذا حاولنا التصديق بحدوث العالم وسطنا المتغيرين طرفي المطلوب . لأننا قد عرفنا تغير العالم وعرفنا حدوث المتغير وحكمنا بان العالم متغير وان كل متغير حادث - فحصل لنا التصديق بأن العالم حادث . والمراد بالمعلومة هنا ما حصل تصورها في العقل عند المرتب ، ليشمل التعرف اليقينيات - كما مر مثاله - والظنيات والجهليات كقولنا في الظني : هذا الحائط ينتثر منه التراب وكل حائط ينتثر منه التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم ، واما في الجهمي فكما اذا قيل : العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم ، وانما اعتبر الجهم في المطلوب لان استعمال المعلوم تحصيل حاصل

وَذَلِكَ التَّرْتِيبُ لَيْسَ دَائِمًا لِأَن يَكُونَ صَائِبًا مُلَازِمًا
 أَلَا تَرَى تَبَايُنَ الآرَاءِ بَيْنَ أُولَى الْأَحْلَامِ وَالذِّكَاةِ
 بَلْ رُبَّمَا الْوَاحِدُ يَتَنَ أَمْسِهِ وَيَوْمِهِ يَنْقُضُ فِكْرَهُ تَفْسِهِ

الترتيب المذكور لا يلزم ان يكون دائما صائبا بدليل ان العقلاء
 يناقض بعضهم بعضا في مقتضى افكارهم ، فمن واحد يتأدى بفكره الى
 التصديق بحدوث العالم مثلا ، ومن آخر يتأدى به الى التصديق بقدمه .
 بل الانسان الواحد ربما يناقض نفسه بحسب وقتي فكره ، وأحد الفكرين
 خطأ لا محالة ، فلا بد من قاعدة كلية لوروعيت لم يقع الخطأ في الفكر
 وهي المنطق .

فَأَحْتِيجَ وَالْحَالُ بِهَاتِيكَ الدِّقَّةِ لَوْضَعِ قَانُونٍ يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ
 بِطُرُقِ اكْتِسَابِ عِلْمٍ مَا جَهِلَ مِنَ الضَّرُورِيِّ وَكَيْفَ يَنْتَقِلُ
 قِيَمَتِهِمُ الْفِكْرَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي وَهْدَةِ الْخَطَاةِ مَهْمَا رُوِيَ
 وَذَلِكَ الْقَانُونُ عِلْمُ الْمَنْطِقِ بِهِ الْحِجَابُ عَنِ الْحَضِيضِ يَرْتَفِي

حيث كان الحال كما علمت من ان الفكر لا يلزم الصواب بدليل
 ما ذكر من مناقضة افكار العقلاء ، فالحاجة ماسة الى وضع قانون (اي
 امر كلي منطبق على جميع جزئياته) تعرف احكامها منه (يفيد ذلك القانون
 معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والتصديقية من ضروراتها
 حتى يكون الاكتساب معتبرا فنتيج منه الاحاطة بالافكار الصحيحة
 والافاسدة الواقعة في تلك الطرق حتى يعرف منه بان كل نظري باي
 طريق اكتسب واي فكر هو صحيح واي فكر هو فاسد ، وذلك

القانون هو علم المنطق الذي يرتقي به العقل عن حضيض الخيرة ، ويهتدي به الفهم الى مناهج الصواب . فاحتياج الناس الى المنطق ليصم عن الخطاء في الفكر ثابت بالمقدمات الثلاث المتقدمة - الأولى ان العلم إما تصور او تصديق - الثانية ان كلاً منهما إما أن يحصل بلا نظر او لا يحصل الا بنظر - الثالثة ان النظر قد يقع فيه الخطاء ، فهذه المقدمات الثلاث تثبت احتياج الناس الى ذلك القارن

وَلَيْسَ كُلُّهُ بَدِيهِيًّا فَمَا مِنْ حَاجَةٍ إِلَيْهِ أَنْ يُسْتَعْلَمَا
التفريع بالقاء واقع على المنفي لا على النفي كما سيأتي ما يوضحه قريباً
وَلَيْسَ كَسْنِيًّا وَالْأَيُّ يَحْصُلُ بِذَلِكَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ
بَلْ بَعْضُ الْأَجْزَاءِ بَدِيهِيٌّ كَمَا فِي أَوَّلِ الْأَشْكَالِ حِينَ نُظِمَا
وَأَبْغَضُ مِنْهَا نَظَرِيٌّ مُسْتَفَادٌ مِنَ الضَّرُورِيِّ بِتَرْتِيبِ الْمَوَادِّ
كَسَائِرِ الْأَشْكَالِ إِذْ تُسْتَنْجَجُ فَذَلِكَ مِنْ أَوَّلِهَا مُسْتَخْرَجٌ

انما ذكر القوم هنا بحث كون المنطق ليس بديهياً ولا كسبياً لما عورضوا به في بيان الحاجة الى المنطق في اكتساب العلوم النظرية من ان المنطق بديهي والبديهي لا حاجة الى تعلمه اذ لو لم يكن بديهياً لكان نظرياً فيحتاج في تحصيله الى قانون آخر ولا يمكن ان يكون نفس ذلك القانون الأول لا متاع تحصيل الشيء من نفسه وذلك القانون الثاني محتاج الى قانون ثالث وهكذا . فان وجدنا في سلسلة الاكتساب ما يفتر الى ما لا يفتر اليه لزم الدور ، وان لم يوجد لزم التسلسل الى ما لا نهاية له وهما محالان . وتقرر الجواب عن ذلك هو ما في المتن من ان المنطق

ليس بجميع اجزائه بديهياً وإلا لم يحتاج الى تعلمه كما ذكر المعترض ولا بجميع اجزائه كسبياً وإلا لزم الدور او التسلسل كذلك ، بل بعض اجزائه يديهي كالشكل الاول ، وبمضها نظري كدائر الاشكال ، والبعض النظري مستفاد من البعض البديهي بطريق ضروري كما يكتسب غير اليين من الاشكال الاربعة من اليين منها بطريق يين بترتيب مقدماته كالخلف والافتراض والعكس على ما يأتي بيانه ، فلا يلزم حينئذ الاستثناء عن تعلمه ولا الدور أو التسلسل كما يذكر المعترضون - على ان المعارضة المذكورة لا تدل الا على الاستثناء عن تعلم المنطق ، والاستثناء عن تعلمه لا يناقض الاحتياج اليه اذ لا يعمد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضرورياً بجميع اجزائه ، أو يكون معلوماً بشيء آخر وتكون الحاجة ماسة الى نفسه في تحصيل العلوم النظرية

وَوَاضِحٌ تَعْرِيفُهُ وَغَايَتُهُ مِمَّا ذَكَرْتُ وَكَذَا فَائِدَتُهُ

تعريف المنطق وغايته وفائده معلومات مما سبق ، ولزدها ايضاحاً . اما رسمه فانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر . فالآلة بمنزلة الجنس ، والقانونية بمنزلة الفصل مخرج لآلات ارباب الصنائع الجزئية ، وقولهم : تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها عن الضلال في الفكر بل في المقال مثلاً كعلوم العريية . وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية في الاكتساب ، وانما كان قانوناً لان مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها ، كما اذا عرفنا ان السالبة الضرورية

تتعرض الى سאלبة دائمة عرفنا منه ان قولنا : لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة ، ينعكس الى قولنا لاشيء من الحجر بانسان دائما . وانما قالوا : تعصم مراعاتها عن الخطاء ، ولم يقولوا : تعصم عن الخطاء ، لان المنطق نفسه لا يعصم عن الخطاء في الفكر ، والا لم يعرض للمنطقي خطأ أصلاً وليس كذلك لانه ربما يخطئ لاهمال الآلة ، وغايته المصصة عن ذلك الخطاء . واما فائدته فهي الاحتراز عن الخطاء في الفكر يجعل الصحيح فاسداً أو عكسه

مَوْضُوعُهُ قَالُوا هُوَ الْمَعْلُومَاتُ	تَصَوُّرَاتُ	وَتَصَدِيقَاتُ
مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ قِسْمٍ يُوصَلُ	مِنْهَا إِلَى مَا كَانَ مِنْهُ يُجْهَلُ	
كَالْبَحْثِ عَنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ عُلِمَا	تَصَوُّرًا مِنْ حَيْثُ تَرَكِيهْمَا	
كَيْفَ لِكَيْ يَكُونَ مُوصِلًا إِلَى	تَصَوُّرِي النَّوعِ حَيْثُ جُهْلًا	
وَالْخَبَرَيْنِ كَيْفَ تَأْلِفُهُمَا	حَتَّى نَرَى التَّأْلِثَ يُدْرَى مِنْهَا	

اعلم ان موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع ، والعلم بالخاص متوقف على العلم بالعام ، فينبغي اولا معرفة موضوع العلم ليعلم موضوع المنطق . فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية - كبدن الانسان لعلم الطب ، فانه باحث عن عوارضه من الصحة والمرض - وكافعال المسكنيين لعلم الفقه لان اتقيقه يبحث عنها من حيث الحل والحزمة والصحة والفساد - وكالدلة السمية لعلم أصول الفقه لان الاصولي يبحث عنها من حيث استنباط الاحكام الشرعية منها . والعرض الذاتي هو ما يعرض للشيء اما اولا وبالذات - كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان ، او يلحق الشيء لجزئه - كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان

بواسطة انه حيوان وهو جزء الانسان . واما بواسطة امر خارج مساوي
لذلك الشيء . كالضحك الذي يمرض حقيقة للمتعب بالفعل المساوي
للانسان ، ثم ينسب عروضه للانسان بواسطة العرض الذي هو المتعب
مجازاً ، واما ما يلحق الشيء بواسطة امر اخص كالحق الضحك للحيوان
لكونه انساناً أو بواسطة امر خارج اعم . كالحق الحركة للابيض لانه
جسم ، او بواسطة امر مابين . كمروض اللون للجسم بواسطة السطح
فلا يسمى عرضاً ذاتياً بل غريباً وسيأتي لهذا مزيد بيان في الخاتمة ان شاء الله .

اذا علم هذا فموضوع المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية
لكن لا مطلقاً كما ذكر في المتن بانه من حيث كونه اي المعلوم موصلاً
الى مجهول تصوري او تصديقي إما ايضالاً قريباً . كالحد والرسم ، كما
يبحث عن الجسم . كالحيوان . والفصل كالناطق . وهما معلومان تصوريان
من حيث انهما كيف يركبان ليوصل المجموع الى مجهول تصوري
كالانسان ، وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا : العالم متغير وكل
متغير حادث ، وهما معلومان تصديقيان من حيث انهما كيف يركبان ،
فيصير المجموع قياساً موصلاً الى مجهول تصديقي — كالعالم حادث —
وكالاستقراء والتشبه ، او ايضالاً بعيداً ككون التصورات كلية او
جزئية ذاتية او عرضية وجنساً او فصلاً ، فان مجرد امر من هذه الامور
لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه امر آخر ، فاذا ضم اليه يحصل منهما
الحد والرسم ، وككون المعلوم التصديقي قضية 'و عكس قضية او قضيض
قضية ، فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ، او ايضالاً
أبعد كما في البحث عن التصورات من كونها موضوعات ومحمولات

فإنها لا توصل الى التصديق إلا اذا انضم اليها امر آخر تحصل منه القضية،
ثم ينضم اليها امر آخر حتى يحصل القياس او الاستقراء او التمثيل. وانما
قيد البحث عن المعلومات التصورية والتصديقية بحيث لا يوصل الى آخره
ليخرج البحث عنها من غير تلك الحثية ككونها موجودة أو غير
موجودة أو جواهر أو اعراضا مطابقة للمعنى أو لا، وليخرج البحث
ايضا عما لا يوصل الى مجهول تصوري كالامور الجزئية المألومة - نحو
زيد وعمر - او تصديقي كقولنا: النار حارة، فان البحث بهذه الحثيات
ليس من وظائف المنطقي ولا ينظر فيه

وَذَلِكَ قَوْلُ شَارِحٍ اِنْ اَوْصَلَا إِلَى تَصَوُّرٍ وَإِنْ آدَى إِلَى
مَطَالِبِ التَّصْدِيقِ فَهُوَ الْحُجَّةُ يُدْرَى بِذَيْنِ وَاضِحِ الْمَحْجَه
المألوم التصوري الموصل الى مجهول تصوري يسمى في اصطلاح المناطق
قولا شارحا ومعرفا، كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان، والمألوم
التصديقي الموصل الى مجهول تصديقي يسمى في اصطلاحهم حجة، كقولنا:
العالم متغير، وكل متغير حادث، الموصل الى التصديق بقولنا: العالم حادث
وَالطَّبْعُ يَقْضِي السَّبْقَ لِلتَّصَوُّرِ فَكَانَ بِالتَّقْدِيمِ فِي الْوَضْعِ حَرِي
إِذْ كُلُّ تَصْدِيقٍ كَمَا قَدْ مَرَّ لَا يَنْفَكُ عَنْ تَصَوُّرٍ وَالْعَكْسُ لَا
لما كان التصور متقدما بالطبع على التصديق كان حريا بتقديمه في الوضع
أي الذكر، ايوافق الوضع الطبع، ولهذا قدموا ذكر مباحث التصور
- كالكليات والتعريفات - على مباحث التصديق - كالتقضايا والقياس
والصناعات الخمس - ومعنى السبق بالطبع توقف المسبوق على السابق بحيث
يحتاج اليه كاحتياج الكل الى جزئه والمشروط الى شرطه، ولا يكون

علة تامة له يلزم من حصولها حصوله ، والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق ، لكن لما كان بيان المقدمة الثانية وهي انتفاء كون التصور علة تامة للتصديق ظاهراً سكت عنه في المتن ، لان التصور لو كان علة تامة للتصديق للزم من كل تصور تصديق وبطلانه واضح ، وأشار الى بيان المقدمة الاولى بقوله « اذ كل تصديق الخ » أي لا يتحقق التصديق إلا بعد تحقق ثلاثة تصورات ، تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة . اذ لوجه واحد من هذه الامور امتنع الحكم بالارتباط ، واذا امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق . واعلم انه لا يتوقف التصديق على تصور المحكوم عليه وبه بالكنه ، لانا نحكم على الجسم المعين بانه شافل للحيز مع جهلنا انه انسان أو فرس أو حمار ، وكذا نحكم على زيد بانه انسان مع اننا لانعرف من الانسان الا شيئاً له الضحك أو التعجب ، لا يقال : لو كان التصديق غير متوقف على التصور بالكنه لزم ان يكون التصور بأي وجه كان كافياً في التصديق ، وليس كذلك ، الا ترى انك اذا قلت : هذا الشيء متعجب ، وتصورت ذلك الشيء بأنه فرس لم يحصل التصديق ، لانا نقول : ان التصديق وان لم يتوقف على التصور بالكنه ، لكن ليس التصور بأي وجه كان كافياً في التصديق بل لا بد في كل تصديق من نوع تصور يقتضيه الحكم ويلائمه ، كالتصديق بأن هذا الشيء ضاحك فانه يتوقف على تصور انه انسان ، لان هذا التصديق يقتضي ذلك ويستلزمه ، لا تصور انه فرس أو غيره مما هو مناف للضحك ، وكذا التصديق بأنه ماشٍ ، فانه يتوقف على تصور انه حيوان لا على تصور انه جاد . وقس على ذلك

﴿ الدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ الْوَضِيعَةُ ﴾

من الواضح اليين انه لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ،
لكن لما توقفت افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ من حيث انها دلائل
المعاني قدموا الكلام في الالة، وسيأتي تعريفها في المتن، وانما قيد الدلالة
في الترجمة باللفظية الوضعية لانها هي المقصودة هنا لكون التقسيم الآتي
انما يجري فيها دون غيرها من بقية الدلالات

صِدْرُورَةُ الشَّيْءِ بِحَالٍ لَزِمَا	مِنْ عَلَيْنَا بِهِ إِذَا أَنْ تَعَلَّمَا
شَيْئًا سِوَاهُ سُمِّيَتْ دَلَالَةً	وَأَوَّلُ الشَّيْئَيْنِ لَا مَحَالَةَ
هُوَ الدَّلِيلُ وَقُلِ الْمَدْلُولُ	ثَانِيَهُمَا وَإِنْ يَكُ الدَّلِيلُ
لَفْظًا فَذِي الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ	وَسَمِيهَا اللَّفْظِيَّةُ الْوَضِيعَةُ
أَيْضًا إِذَا كَانَتْ بِجَعْلٍ الْجَاعِلِ	وَهَذِهِ مَقْصُودَةُ الدَّلَالَةِ

تعريفه مطلق الدلالة هو كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء
آخر، والشيء الاول هو الدال، والشيء الثاني هو المدلول
ثم ان كان الدليل لفظاً سميت الدلالة لفظية، والافتير لفظية كدلالة
الخطوط والعقود والاشارات والنصب ودلالة الاثر على المؤثر، والدلالة
اللفظية ان كانت بجعل جاعل أي بوضع واضح فهي اللفظية الوضعية كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق وهي المقصودة هنا، والوضع جعل اللفظ
بازاء المعنى، وان لم تكن بجعل جاعل فالما أن تكون بحسب اقتضاء الطبع
كدلالة (اخ) على الوجع فطبيعية، فان طبع الالفاظ يقتضي التلظظ بذلك

اللفظ عند عروض المنى له القدي هو الوجد أولم تكن كذلك فعقلية ،
كدلالة اللفظ على وجود اللفظ ، وليس المراد بالعقلية ما يكون للعقل
مدخل فيها والالكان جميع الدلالات عقلية، بل مالا مدخل فيها لسوى العقل

فَإِنْ تَكُنْ دَلَالَةُ الْفَرْظِ عَلَى	تَمَامِ مَا الْوَضْعُ لَهُ قَدْ جُعِلَ
فَتِلْكَ فِي مُصْطَلَحِ الْمَنَاطِقِ	مَدْعُوَّةٌ دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ
وَأَنْ تَكُنْ بِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ	مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ فِي التَّضَمُّنِ
وَأَنْ تَكُنْ بِهِ عَلَى مَا خَرَجَا	عَنْهُ فَالْإِتِّزَامُ وَالْمِثَالُ جَا
دَلَالَةُ «الانسان» بِالتَّطَابُقِ	عَلَى تَمَامِ الْعَيَوَانِ الْنَاطِقِ
وَدَلَّتْنا ضِمْنًا عَلَى جُزْءٍ بِهِ لَا	مَعًا وَخُذْ فِي الْعَيَوَانِ مِثْلًا
وَدَلَّ اَيْضًا اِتِّزَامِيًّا عَلَى	مَآخِصٍ كَالضَّاحِكِ أَوْ مَا شَاكَ لَا

الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم الى ثلاثة أقسام، لانها اما ان تكون
على تمام ما وضع له اللفظ، وتسمى مطابقة ودلالة مطابقة للتطابق بين اللفظ
والمنى، كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ، فان الانسان انما يدل على
الحيوان الناطق لاجل انه موضوع للحيوان الناطق، أو تكون على جزء
ما وضع له اللفظ، وتسمى تضمناً ودلالة تضمن لكون المدلول في ضمن
الموضوع له، كدلالة الانسان على واحد من الحيوان أو الناطق من ضمن
المجموع، لا على افراده والا كانت مجازاً، ولا على المجموع معاً والا
كانت مطابقة، فكل واحد منهما جزء ما وضع له الانسان داخل فيه ،
(قال الفزالي) وكذلك دلالة كل وصف أخص على الوصف الاعم انتهى،
أو تكون على أمر خارج عما وضع له اللفظ، وتسمى التزاماً ودلالة التزام،

لكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني ، كدلالة الانسان على الضاحك
وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة ، فان الضحك والقابلية للذكورة خارجة
عن المعنى الموضوع له قطعاً لكنها لازمة له على ما ذكره الكثير في كتبهم
ولا مناقشة في المثال

وَأَعْتَبُوا فِي الْخَارِجِ الْمَدْلُولِ حُصُولُهُ فِي الذَّهْنِ كَالدَّلِيلِ
لَا كَوْنَهُ مُحَقَّقًا فِي الْخَارِجِ حَيْثُ الدَّلِيلُ فِيهِ صَادِقًا يَجِبِي
كَمَثَلِ مَادَّةٍ عَمَى عَلَى الْبَصَرِ فَلَيْسَ لِلزُّومِ خَارِجًا أَثَرُ

يشترط في دلالة الالتزام ان يكون الخارج المدلول حاصلًا في الذهن
مهما حصل الدال في الذهن ، أي يلزم من تصور الدليل في الذهن تصور
المدلول والا لا تمتع فهمه من اللفظ ، ولا يشترط كونه بحالة يلزم من
تحقق الدال في الخارج تحققه فيه ، كدلالة الملكات على الاعدام ، فان
دلالة العمى على البصر مثلاً باللزوم الذهني بينهما ، ولا ملازمة بينهما في
الخارج أصلاً ، ولو جعل اللزوم الخارجي شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام
بدونه لا تمتاع بتحقيق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا للزوم ،
لان الملكات مثلاً تدل على اعدامها التزاماً مع ان بينهما معاندة في الخارج .
(وتلخص) ان اللوازم ثلاثة ، لازم ذهنياً وخارجاً كالزوجية للآمنين ،
ولازم خارجاً فقط كسواد الغراب والزنجي ، ولازم ذهنياً فقط كالزوم
البصر للعمى ، والمعتبر في دلالة الالتزام الذهني سواء كان خارجاً أم لا ،
والمعتبر المعتد به في التعريفات دلالة المطابقة والتضمن . اما دلالة الالتزام
فلا تعتبر ، لان المدلول فيها غير محدود ولا محصور ، اذ لوازم الاشياء

ولو ازم لوازمها لا تنضبط ولا تنحصر ، فلو اعتبرت لأدى الى ان يكون اللفظ معرقاً لا يتناهى من المعاني وهو محال

وَتَلَزَمُ الْأَوَّلَى الْآخِرَتَيْنِ إِذْ هُمَا لَهَا فَرَاعَانِ وَالْعَكْسُ يُبْذَرُ

دلالة التضمن ودلالة الالتزام يستلزمان المطابقة، بدليل ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى وعلى لازمه فرعان للدلالة على تمام المسمى، أي تابعان لها كما يعلم من تعريفها، ولأن القصد الاول من وضع الالفاظ هو المدلول المطابق، وكل تابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع لترتبه عليه، فهما لا يوجدان بدون المطابقة ولا عكس، أي ان دلالة المطابقة لا تستلزم التضمن ولا الالتزام، اما الاول فلأنه قد يكون مسمى اللفظ بسيطاً لاجزاء له كالوحدة والنقطة، فانه يدل عليه بالمطابقة لا تنفاه الاجزاء، واما الثاني فلجواز ان يكون للمسمى لازم بين يلزم من فهمه فهم المسمى، وحينئذ تتحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه ولا يستلزم التضمن الالتزام ولا الالتزام التضمن، لانه يجوز ان يكون للفظ معنى مركب لا لازم له فيتحقق التضمن بدون الالتزام، وان يكون له معنى بسيط له لازم فيتحقق الالتزام بدون التضمن، فلاستلزام غير واقع في شي من الطرفين، وانما لم يذكر هذا أعني عدم اللزوم بين التضمن والالتزام في المتن، لان بيان عدم استلزام المطابقة للتضمن والالتزام يهدي اليه، فن علم جواز لفظ له معنى بسيط لا لازم له أو شك أن يخطر بباله جواز لفظ له معنى مركب لا لازم له ولفظ له معنى بسيط له لازم ذهني .

● المركبُ والمفردُ وأقسامُ كُلِّ منهما ●

اللفظُ مَهْمَا دَلَّ إمَّا مفردٌ أَوْ لَا وَذَا المركبُ الَّذِي تَقْصِدُ
بِجُزْءٍ لَقِظُهُ دَلَالَةٌ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْمَعْنَى كَشَارِبِ الطِّلَا

ينقسم اللفظ الدال الى قسمين : مركب ويسمى أيضاً مؤلفاً وقولاً ، ومفرد ، فالمركب ما يدل جزؤه على جزء معناه كرامي الحجارة وشارب الحمر ، ونحو قام زيد ، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، والمراد بالجزء في التعريفين ما يترتب في المسوع ليخرج الفعل الدال على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته ، ويظهر مما مر أن المركب لا يتحقق الا بأربعة أمور ، وأن يكون للفظ جزءاً ، وأن يكون لذلك الجزء دلالة على معنى ، وأن يكون ذلك المعنى جزءاً من معنى اللفظ ، وأن تكون دلالة ذلك الجزء على بعض ذلك المعنى مقصودة ، فيخرج بالاول ما لا يكون للفظه جزء كهزمة الاستفهام ، وبالثاني ماله جزء لا يدل على شيء كزيد ، وبالثالث ماله جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله علماً ، فان أحد جزئيه وان دل على معنى لكن ليس ذلك المعنى جزءاً للمعنى المقصود بالوضع وهي الذات المشخصة ، وبالرابع ما كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود في الجملة لكن دلالاته ليست مقصودة حال التكلم كالحيوان الناطق اذا سمي به انسان ، فان الحيوان يدل فيه على جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة التي هي ماهية الانسان مع الشخص دلالة مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة حالة التكلم اذ القصد العلمية ، وهذه الخوارج بالتعريف أقسام في المفرد كما لا يحتفى على ذي تحصيل ،

وانما لم يحملوا مثل عبد الله ومثل الحيوان الناطق حالة علميتها مركبين
كما جعلها النحاة لان نظر النحاة في الالفاظ وحدة وكثرة، ونظر المناطقة
في الالفاظ تابع للمعاني فيكون افرادها وتركيبها تابعين لوحدة المعاني
وكثرتها لا لوحدة الالفاظ وكثرتها .

وغيره المفرد وهو يَرْجِعُ قِسْمَيْنِ مَا اسْنَادُهُ مُتَّعٍ
فهو أداة كالي ولا وعن والآتي ان هيئته على زمن
دلت فكلمة كقام ينمو وخذ وان لم تك دلت فاسم

قد سبق أن المفرد مالا يدل جزؤه على معناه، وهو ينقسم باعتبارات
متعددة، منها انه ينقسم الى أداة وغيرها. فالأداة ما يعتصم اسناده أي مالا يصلح
صلاحية ذاتية لان يخبر به عن شيء نحو الى ولا وعن، وهذا هو الحرف
عند النحاة، والحق ان الافعال الناقصة من الاداة لانها لا تدل الا على نسبة
أخبارها الى أسماؤها وهي غير مستقلة، وانما سميت أفعالا وكلمات لتصرفها
ودلائها على الزمان كالسلمات، وغير الاداة ينقسم الى قسمين، لانه اما أن تدل
هيئته على زمن من الازمنة الثلاثة مع دلالة على المعنى أولا، والا اول الكلمة
نحو قام وينمو وخذ، والكلمة هي الفعل عند النحاة غالبا، والثاني الاسم
وهو الاسم عند النحاة أيضا، وانما قيدت الدلالة على الزمن في تعريف
الكلمة بالهيئة، أعني الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحر كاتها
وسكناتها لاجادة الكلمة أعني حروفها لاخراج ما يدل على الزمان لا بهيئته
بل بحسب جوهره ومادته، كالزمان واليوم والامس والغد والصباح
والغروب ونحوها، فان دلالتها على الزمان بجواهرها وموادها لا بهيئاتها

خلاف الكلمات فإن دلالتها على الزمان بحسب هيأتها بشهادة اختلاف
لزمان عند اختلاف الهيئة وإن اتحدت المادة كضرب ويضرب، واتحاد
لزمان عند اتحاد الهيئة وإن اختلفت المادة كضرب وطلب، وأيضاً إنما
يقدوا كون الكلمة عند المناطق هي الفعل عند النحاة بالقابلية لأن الفعل
المضارع المسند إلى المتكلم وإلى المخاطب ليس كلمة عند أهل المعقول لاحتماله
الصدق والكذب فهو عندهم خبر مركب .

وَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يُفِيدَ وَاحِدًا مِنْ الْمَعْنَى أَوْ يُفِيدَ زَائِدًا
الاشارة راجعة الى المفرد، والمراد هنا مطلق المفرد الذي هو مرتبة
لا بشرط شيء لا المفرد المطلق الذي هو مرتبه بشرط لاشيء لان كلا
من الكلمة والاداة لا يكون عينا ولا متواطئا ولا متشككا لما حققوه
في مواضعه من أن معانيها لا يتصف بالكلية ولا بالجزئية ، ولم نجعل
الاشارة عائدة على الاسم فيكون هو المقسم لان الاشتراك والنقل والحقيقة
والمحاز تجري في الفعل والحرف أيضاً .

فَإِنْ أَفَادَ وَاحِدًا مُعَيَّنًا	فَذَلِكَ جُزْئِي حَقِيقٌ هُنَا
وَهُوَ إِذْ أَلَمْ يَكُ مُضْمِرًا وَلَا	إِشَارَةً كَيْفِيًّا أَنْتَ وَأُولَا
وَلَيْسَ مَعْنُودًا بِأَلْ فَهُوَ الْعَلَمُ	كَخَالِدٍ وَشَذَقٍ وَذِي سَلَمٍ
وَإِنْ تَرَّ التَّعْيِينَ عَنْ هَذَا تَبَيَّنَ	فَذَلِكَ سَكْنِيٌّ وَحَيْثُ كَانَ فِي
أَفْرَادِهِ عَلَى السَّوَاءِ حَاصِلًا	فَمُتَوَاتِرًا كَطَنِيٍّ وَطَلَا
وَإِنْ حُصُولُهُ بِأَوَّلِيهِ	فِي الْبَعْضِ أَوْ بَنَحْوِ أَوَّلِيهِ
فَهُوَ مُشْتَكٌّ وَذَا لَمْ يُعْتَبَرْ	عِنْدَ كَثِيرٍ مُلْحَقٌ بِمَا غَبَرَ

مِثَالُهُ الْوُجُودُ مَهْمَا يُنْسَبَ لِمُسْكِنٍ يُعْنَى بِهِ وَوَاجِبٍ

هذا تقسيم المفرد بالقياس الى معناه ، فهو اما أن يفيد معنى واحداً أومعاني ، شديدة ، والاول اما أن يكون المعنى الذي أفاده معيّن أي شخصاً لا يصلح أن يقال على كثيرين - كزيد وهذا وأنت والرجل الممهود - فهو الجزئي الحقيقي ، أي عند أهل المعقول كما أشار اليه في المتن بقوله «هنا» ، وهذا أعني الجزئي الحقيقي اذا لم يكن ضميحاً ولا إشارة ولا معهوداً بآل يسمى علماً كخالد وشذم وذو سلم ، والمراد بالعلم هنا العلم الشخصي لا العلم الجنسي ، لان الاعلام الجنسية ليست اعلاماً حقيقية في عرف المناطقة لان نظرم الى المعنى ، ومعاني هذه الامور كلية ، وانما أدخلها النحاة في العلم نظراً الى ما يجري عليها من الاحكام اللفظية كجواز كونها مبتدأً وموصوفاً بالمعرفة ونحو ذلك فهو من باب اختلاف الاصطلاحين باختلاف البظرين

وإما ان يكون المعنى الواحد الذي أفاده الاسم المفرد غير معين بأن صلح أن يقال على كثيرين فهو الكلي والكثيرون أفراده ، وهو منقسم الى متواطئ ومشكك ، فالمتواطئ ما كان حصول ذاك المعنى في أفراد الذهنية والخارجية وصدقه عليها على السوية كالظبي والطلاء ، فان الظبي له أفراد في الخارج والذهن ، وصدقه عليها على السوية ، والطلاء له أفراد كذلك وصدقه عليها أيضاً على السوية من غير فرق ، وسمي متواطئاً لمتواطؤ أفراده أي توافقه في معناه . والمشكك ما كان حصول معناه في أفراد متفاوت بأولية أو بأولوية أو نحوهما ، وذلك كالوجود اذا نسبت

الى الممكن والواجب فان صدقه على الواجب أولى من صدقه على الممكن، لان وجود الواجب لذاته ووجود الممكن بالغير، وصدقه على الواجب أيضاً أقدم من صدقه على الممكن، لانه علاه له وهي سابقة على المعلول. والتعبير بالاولية والاولوية مجرد تمثيل، فان التشكيك لا ينحصر فيها بل قد يكون بالشدة والضعف ونحوهما، وذلك كاثر البياض في الثلج والعاج فانه في الثلج أشد منه في العاج. وانما سمي هذا القسم مشككاً لان أفراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بالاولية أو الاولوية أو نحوهما، فالتناظران نظر الى جهة الاشتراك تخيل انه متواطئ لتوافق أفرادهما، وان نظر الى جهة الاختلاف تخيل انه مشترك كأنه لفظ له معان مختلفة كالعين ونحوها، فالتناظر فيه يتشكك هل هو متواطئ أو مشترك، فلهذا سمي بهذا الاسم. وبعضهم لم يعتبر هذا قصداً على حدة لان أصل المعنى حاصل في الكل على السواء، والتفاوت خارج عن أصل المعنى ولا اعتداد بذلك الخارج، فيكون هذا القسم من المتواطئ، (وأجاب) عنه بعضهم بان التفاوت وان كان خارجاً عن أصل المعنى الا انه لما وجد في وقوعه على أفرادها وحصوله فيها اعتبر قصداً على حدة مقابلاً لما ليس فيه هذا التفاوت

وَإِنْ تَجِدَهُ فَوْقَ مَعْنَى قَدْ حَوَى وَكَانَ مَوْضِعاً لَهَا عَلَى السَّوَا
فَذُو اشْتِرَاكِ إِنْ نَسَبْتَهُ إِلَى كِلَيْهِمَا وَسَمَّ ذَاكَ مُجْمَلًا
إِذَا إِلَى الْوَاحِدِ مِنْ هَذَيْنِ نَسَبْتَهُ مِثْلَ النَّدَى وَالْعَيْنِ
وَحَيْثُ خَصَّ الْوَضْعُ مَعْنَى أَوَّلًا ثُمَّ إِلَى سِوَاهُ مِنْهُ نُقِلَ

وَاشْتَهَرَ اسْتِمَالُهُ فِي الثَّانِي فَذَلِكَ مَنْقُولٌ وَلِلنَّقَالِ
يُنْسَبُ مِنْ شَرَعٍ وَمِنْ عُرْفٍ يَعْمُ أَوْ كَانَ مَخْتَصًّا بِقَوْمٍ بَيْنَهُمْ
مِثَالُ نَقْلِ الشَّرْعِ صَوْمٌ وَصَلَاةٌ وَدَابَّةٌ لِلْعُرْفِ أَوْ فِعْلُ النُّجَاهِ
وَحَيْثُ لَمْ يُشْهَرِ قَسَمٌ إِلَّا وَلَا حَقِيقَةٌ وَبِالْمَجَازِ مَاتَلَا
كَأَسَدٍ لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ وَالرَّجُلِ الشَّجَاعِ فَاعْرِفْهُ وَقَسِ

المذكور في هذه الايات هو القسم الثاني من قسمي المفرد باعتبار وحدة معناه وتمده ، والاوّل قد مر وهذا مقابله ، فالمفرد المفيد للمعنيين فاكثر أي موجودات مختلفة بالحد والحقيقة لا يخلو من ان يكون موضوعا للمعنيين أو المعاني على السواء أولا ، فان كان موضوعا لها على السواء أي كما كان موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول ، فهو المشترك اذا نسبت به الى كلا المعنيين أو كل من المعاني كالندى والعين ، فان الندى موضوع للكرم والبلل على السواء ، والعين موضوعة للباصرة وينبوع الماء والذهب على السواء ، وان نسبت به الى واحد من معنيه أو معانيه غير معين سمي مجملا ، وهو ما لم يتضح معناه ، وهذا مما ينبغي اجتناب استعماله في المحاطبات فضلا عن البراهين ، والفرق بين المشتركين والمتواطئين ان المشتركين هما المختلفان في المعنى المتفقان في الاسم بحيث لا يكون بينهما اتفاق أو تشابه في المعنى البتة ، والمتواطئان هما المشتركان في الحد والرسم المتساويان فيه بحيث لا يكون الاسم لاحدهما بمعنى الا وهو للآخر بذلك المعنى ، وان لم يوضع لها على السواء بل وضع أولا لمعنى ثم نقل الى معنى آخر ، فلا يخلو من ان يشتهر استعماله

في المعنى الأخير أو لا يشتهر ، فإن اشتهر استعماله في المعنى الأخير بحيث صار لا يستعمل في المعنى الأول إلا مع القرينة لا أنه لا يستعمل فيه أصلاً . فهو المنقول ، وينسب إلى ناقله ، والناقل يكون إما الشارع فيكون منقولاً شرعياً كالصلاة والصوم فانهما وضعا في الأصل للدعاء ولطلق الإمساك ثم نقلهما الشرع إلى الأركان المخصوصة والإمساك المخصوص مع النية ، وأما العرف العام فيكون منقولاً عرفياً كاللابة فانها وضعت في الأصل لكل ما يدب ، ثم نقلها العرف العام إلى ذوات الأربع القوائم من الخيل والبغال والحمير ، وإما العرف الخاص فيكون منقولاً اصطلاحياً كالقفل ، فانه وضع للحدث الصادر من الفاعل كالأكل والشرب والضرب ، ثم نقله النحاة إلى كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بإحدى الأزمنة الثلاثة ، وإن لم يشتهر استعماله في المعنى الأخير بحيث كان يستعمل فيه تارة وفي الأول أخرى فهو حقيقة أن يستعمل في المعنى الأول ، ومجاز أن يستعمل في المعنى الثاني ، كالأسد فهو حقيقة أن يستعمل في الحيوان المفترس ، ومجاز أن يستعمل في الرجل الشجاع لملاقة بينهما وهي الجرأة هنا ، وقد ظهر مما مر أن الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء ، وإن المجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له أولاً

وَكُلُّ لَفْظٍ وَافَقَ الْآخَرَ فِي مَعْنَاهُ وَضَعًا سَمَّ بِالْمُرَادِفِ

• مِثَالُ هَذَا مَطَرٌ وَغَيْثٌ وَأَسَدٌ وَقَسَّوْرٌ وَلَيْثٌ •

وَكُلُّ مَا اَلْخِلَافُ فِيهِ قَدْ ظَهَرَ مُبَايَنًا كَالْحَيَوَانِ وَالشَّجَرِ

اعلم أن ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس إلى نفسه لا بالقياس إلى

لفظ آخر ، وبالنظر الى نفس معناه لا بالنظر الى حال معناه ، وهذا تقسيم للفظ بالنظر الى نسبته الى لفظ آخر ، وبالقياص الى حال معناه من الاتحاد والتخالف ، فكل لفظ وافق لفظا آخر في معناه الموضوع له فهو مرادف له ، واللفظان مترادفان كالطر والبيت ، فانهما مترادفان لاتحادهما في المفهوم وهو الماء النازل من السحاب ، وكذلك الاسد والبيت لاتحادهما فيه ، وهو الحيوان المفترس ، فالمراد باتفاقهما في المعنى ان يكونا دالين على معنى مندرج تحت حد واحد كامر والمراد بالمعنى الموضوع له لغة ، فيخرج عن مابر التوكيد المعنوي والمؤكد ، والحد والمحدود ، وكذا التابع والمتبوع نحو خراب ياب ، لانه لا معنى للتابع حال الانفراد ، واللفظان المتحدان في المعنى المجازي ، وكل لفظ خالف لفظا آخر في معناه الموضوع له لغة أي كان لاحدهما معنى وللآخر معنى آخر فهو مبين له ، واللفظان متباينان كالحیوان والشجر ، لاختلافهما في المفهوم ، فانهما لفظان مختلفان دالان على معنيين مختلفين بالحد والحقيقة

(تنبيه) قد تعدد الاسم للذات الواحدة بحسب اختلاف الصفات ونحوها ، فيظن ان الاسمين مترادفان وليس كذلك ، وذلك كأن يكون أحد الاسمين من حيث مجرد الذات والآخر من حيث وصفها كقولنا سيف وصارم ، فان الصارم يدل على ذات بصفة الحدة وليس كذلك السيف ، وكأن يكون أحدهما دالا على صفة للذات والآخر دالا على صفة أخرى لتلك الذات كالصارم والمهند ، فان الصارم يدل على حدته ، والمهند يدل على نسبته ، وكأن يكون أحدهما دالا على وصف والآخر على وصف الوصف كالناطقة ، والفصيح ، فليتنبه لامثال ذلك

وَالْفُظُذُ وَالْزُكُوبُ أَيْضًا جَمًّا لَدِي تَمَامٌ وَلِغَيْرِهِ تَقْبًا
عَلَيْهِ يَحْسُنُ السَّكُوتُ الْأَوَّلُ وَهُوَ إِذَا مَا صِدْقُهُ تَحْتَمَلُ
وَكِذْبُهُ لِدَلَالَتِهِ قَضِيَّةٌ وَخَبَرٌ كَمَا لَأَرْضُ كُرْوِيَّةٌ
وَذَا الْمَرْكَبُ الَّذِي يَنْفَعُ فِي مَطَالِبِ التَّصَدِيقِ بَلْ يَهَائِي :

هذا شروع في تقسيم المركب وبيان أقسامه بعد الفراغ من تقسيم المفرد وبيان أقسامه ، فالمركب ينقسم الى قسمين تام وناقص ، فالتام ما يحسن السكوت عليه أي من المتكلم والسامع ، بمعنى انه يفيد مخاطب فائدة تامة ولا يكون حينئذ مستتبعا للفظ ينتظره المخاطب ، كما اذا قيل زيد فيبقى المخاطب منتظرا لان يقال قائم أو قاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل قم أو اشرب والارض كروية مثلا . والناقص ما لا يحسن السكوت عليه . ثم التام ينقسم الى قسمين أحدهما الخبر ويقال له القضية أيضا (وثانيهما) الانشاء ، فالخبر ما يحتمل الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر وقطعه عن الواقع ونفس الامر ، فلا تخرج عنه الاخبار التي لا تحتمل الصدق والكذب باعتبار المادة والخارج لكنها تحتملها بمجرد المفهوم ، كقولنا الله ربنا ، ومحمد رسول الله ، فانه لا يحتمل الكذب ، وكقولنا العشرة أقل من الخمسة والجزء أعظم من الكل فانه لا يحتمل الصدق لكن باعتبار الخارج لا مجرد المفهوم ، وهذا المركب هو الذي ينفع به في المطالب التصديقية .

وَأَنْ تَرَ أَحْتِمَالَ مَا مَرَّ فُتْدُ مِنْهُ فَإِنْشَاءٌ وَهَذَا أَنْ تُقْدُ
صَبِيئَتُهُ دَلَالَةً عَلَى الْاطْلَبِ لِلْفَعْلِ لَا لِأَخْبَارٍ عَنْ ذَلِكَ الْاطْلَبِ

أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا كَقَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ قِفْ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ
 أَنْ كَانَ مَا يُطْلَبُ فِعْلًا غَيْرَ كَفٍ وَأَنْ يَكُنْ كِفًا قِيًّا لِنَهْيِ النَّصَفِ
 وَأَنْ يَكُنْ مَعَ الْخُضُوعِ قَدْعًا كَقَوْلَانَا رَبِّ اغْنِنَا أَجْمَعًا
 وَهِيَ الْتِمَاسُ حَيْثُمَا تَجَرَّدَا عَنْ ذَيْنِ بَلٍ فِيهِ التَّسَاوِي وَجِدَا
 كَقَوْلِ بَعْضِنَا لِبَعْضٍ قُمْ بِنَا إِلَى الرِّيَاضِ وَأَسْفِنَا كَأْسَ الْهِنَا
 أَوْ لَا قَنِيَّةَ وَمِنْهُ يُحْسَبُ نَحْوُ التَّيْمَنِ وَكَذَا التَّعَجُّبُ

القسم الثاني من أقسام المركب التام الانشاء ، وهو مالا يحتمل الصدق والكذب ، لان مدار الصدق والكذب على الحكاية ، والانشاء ليس بحكاية فلا احتمال لشيء منها فيه ، ثم هو منقسم الى ما يدل على طلب الفعل بصيغته وما لا يدل بها ، والدال بصيغته على طلب الفعل ان كان مع الاستعلاء من الطالب فهو أمر ان كان الفعل المطلوب غير كف ، كقول السيد لعبده: قف يباب المسجد ، ونهي ان كان الفعل المطلوب كفا ، كقول الله عز وجل « ولا يفتب بكم بمضا » وان كان مع الخضوع فدعاء كقولنا: رب اغننا ، وان تجرد عن الاستعلاء والخضوع بل وجد فيه التساوي فهو التماس ، كقول بعضنا لبعض : قم بنا نذهب الى الرياض واسقنا كووس الهناء وانما قيدت الدلالة هنا بكونها بصيغة اللفظ ليخرج ما يدل على طلب الفعل لا بصيغته بل بواسطة تمن أو ترج أو نحوهما ، كقولك : ليت الحبيب يزورني ، وكقوله تعالى حاكيا « لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » ، أما الاخبار الدالة على طلب الفعل كقولك : اطلب من الله الرضا ، فان عدم احتمال الصدق والكذب في حد الانشاء قد منعها من الدخول فيه فلا

حاجة لخراجها بالقيود، على أنها لم تكن دالة عليه بالصيغة بل بالمادة،
والاخبار بالطلب والانشاء الذي لا يدل على طلب الفعل بصيغته تنبيه
لانه ينبه على ما في ضمير المتكلم، ويندرج فيه التمني والترجي والقسم
والنداء والاستفهام والتعجب وألصاظ المقود، وكذا فعلا المدح والتم
اصطلاحا، وانما قالوا فيها اصطلاحاً لانها بحسب اللفظ خبران،
وليست انشاءتھا الا بحسب الاصطلاح على انها لانشاء المدح
والتم، واعلم انه لا مدخل للانشاء في الكسب أصلاً، وانما ذكره القوم
ويعنون أقسامه من الامر والنهي وغيرها لزيادة انكشاف قسيمة النبي
هو الخبر،

وغير ذي التمام مما زكياً إماماً مقيداً كشيخ مجتبي
بالوصف أو قيداً بالإضافة كما تقول ساكن الرصافة
وفي التعريف هو اللذان ينفع لانه لاحكم فيها يقع
بل بعضها للبعض وصف أو مضاف اليه والتقدير ثم فيه كاف
أو غيره كقولك اثني عشر ونحو في الدار ومثل إن جرى

هذا يبان المركب الناقص وأقسامه المقابل للمركب التام المتقدم،
فالمركب الناقص - وهو ما لا يحسن السكوت عليه كما تقدم - اما مركب
تقيدي أو غير تقيدي، فالتقيدي ما كان فيه الثاني رتبة قيدا للاول رتبة،
سواء تقدم في الذكر أو تأخر، أي خرجاً له عن الشيوع والاطلاق بوجه
من الوجوه، وهو غالباً يكون امام قيدا بالوصف كشيخ مجتبي كما مثل به
في المتن، لان معنى الموصوف من حيث انه موصوف لا يتم بدون الصفة فهي

فيه له يخرج له عن الشيوع بين مجرد الشيوخ في المثال، أو مقيداً بالاضافة
كساكن الرصافة و غلام زيد لذلك ، وإنما قلنا غالباً لأن المركب التقيدي
لا ينحصر في الوصفي والاضافي بل قيد يكون القيد حالاً أو ظرفاً أو نحوهما ،
وهذا المركب هو النافع في المطالب التصورية لأنه لاحق في أجزاء التعريف
بل بضمها وصف للبض أو مضاف إليه ، وتقريره في باب التعريفات كاف
عن تفصيله هنا ، والمركب الناقص غير التقيدي ما كان بخلاف ذلك ،
وهو يتركب من اسمين كقولك اثني عشر ، أو من اسم واداة كقولك
في الدار ، أو من اداة وكلمة نحو ان جرى ، ونحو قد قام ، اذا لوحظ الفعل
بلا فاعل ، والا كان مركباً تاماً

الجزئي والكلّي وتقسيمه

هذا شروع في مباحث المعاني المفردة بعد الفراغ من المقدمات
اللفظية مبتدئاً منها بتعريف الجزئي والكلّي ، ثم بيان أقسام الكلّي ، ثم باقي
مباحثه ، وليس للجزئي في شيء من كتب هذا الفن مباحث ، وصاحبه
غني عنها . قال ابن سينا في الشفاء : انا لانشغل بالنظر في الجزئيات اكونها
لا تنتهي ، وأحوالها لا تثبت وليس علمنا بها من حيث هي جزئية يفيدنا
كلاً حكماً أو يلفظنا الى غاية حكمة بل الذي يهمننا النظر في الكلّيات اهـ

في الاصطلاح كل مفهوم منع نفسه بصورة اشتراك أن يقع
فيه كهذا وحجّي جزئي حيث لم ينشأه فالكلي
كأسد وفرس فذان حملاً على الأفراد بصدقان .
اعلم أن المفهوم وهو ما حصل في العقل فعلاً أو قوة اما جزئي أو كلي ،

واللفظ الدال عليهما يسمى جزئياً وكليةً بالتبعية والعرض تسمية الدال باسم المدلول ، فان منع نفس تصويره من حيث انه متصور عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين فهو الجزئي كهذا وحجى ، فان الهاذية اذا حصلت في العقل امتنع صدقها على امور متعددة، ومدلول حجى اذا حصل في العقل امتنع كذلك تصور مشاركة فيه ، وان لم يمنع نفس تصويره من حيث انه متصور وقوع الشركة فيه فهو الكلّي كالاسد والفرس ، فان مفهوم كل منهما اذا حصل في العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين ، وانما قيد في تعريف الجزئي نفس التصور لثلا تدخل الكليات التي تمنع الشركة بالنظر الى الخارج في تعريفه فلا يكون مانعاً، وقيد بالنفس في الكلّي لثلا تخرج تلك الكليات من تعريفه فلا يكون جامعاً ، وذلك كواجب الوجود فانه كلي والشركة فيه مقطوعة العرق بالادلة الخارجى ، لكن اذا جرد العقل بالنظر الى مفهومه لم يمنع من صدقه على كثيرين ، فان مجرد تصويره لو كان مانعاً من الشركة لم يفقر في اثبات الوحدة الى دليل آخر ، ومن هنا قالوا ان الكلّي لا يجب ان يكون صادقاً على أفراد، بل منها ما يمتنع ان يكون صادقاً عليه في الخارج وان لم يمنع العقل من صدقها بمجرد تصويره كما سيأتى

وَهُوَ الَّذِي أَفْرَادُهُ ذَا بُعْدٍ وَلَوْ إِلَى الْقَرَضِ التَّعَدُّدُ اسْتَدَدَ

هذا البيت مشمول لما قبله مفهوم منه، وانما صرح به زيادة للايضاح لصعوبة المقام ، وتمهيدا لما سيأتى بعده من التقسيم ، وحاصله : ان الكلّي له أفراد متعددة هو مشترك بينها لا بحسب الخارج لجواز امتناع بعض

أفراده وعدمها ، بل مناط الكلية هو إمكان فرض الاشتراك ، ومناط الجزئية استحالة

قال العلامة الخبصي في شرح التهذيب : فإن قلت : الجزئي لا يتمتع بمجرد حصوله في العقل فرض صدقه على كثيرين وكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي وهو محال ، قلت : المراد من الجزئي ان كان ما صدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد وغيره فلا نسلم الصغرى وان كان المراد لفظ الجزئي فلا نسلم استحالة النتيجة . انتهى

وَتِلْكَ فِي الْخَارِجِ إِمَّا امْتَنَّتْ كَيْدَ خَالِقِ الْوَرَى أَوْ امْكَنْتْ وَلَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً أَوْ وَاحِدَةً فَحَسْبُ مَعَ امْكَانٍ غَيْرٍ يُوجَدُ أَوْ امْتَنَاعٍ الْغَيْرِ أَوْ جَمٍّ وَجِدَ مَعَ التَّأْهِيِ أَوْ تَأْهِياً فَقَدْ

هذا تقسيم للكلي بحسب الوجود الخارجي ، وقد جرت عادتهم بذكره عقب تعريف الكلي دفعا لما يتبادر من انه لا بد من كثيرين في نفس الامر ، أو انه لا بد من إمكان الكثيرين ، والامر بخلاف ذلك ، ينقسم الكلي بحسب الوجود الخارجي الى ستة أقسام ، (الاول) ما يتمتع جميع أفراده في الخارج كشریک الباري سبحانه وتعالى فانه كلي ممتنع الافراد في الخارج (الثاني) ما أمكنت أفراده ولم تكن موجودة خارجا كالغناء وجبل ياقوت وبحر زئبق ، فانها كاية ممكة الافراد لكنها لم توجد في الخارج (الثالث) ما لا يوجد الا فرد واحد من أفراده مع إمكان وجود تأثير كالشمس عن رأي أهل الهيئة القديمة ، فانه كلي ممكن الافراد في الخارج ولكن لم يوجد من أفراده الا فرد واحد (الرابع)

مالا يوجد الا فرد واحد من أفرادهِ مع امتناع وجود الغير كقهوم واجب الوجود، فانه كلي لم يوجد من أفرادهِ الا فرد واحد وهو الباري جل وعلا مع امتناع غير ذلك الفرد (الخامس) ما وجد كثير من أفرادهِ في الخارج مع كون ذلك الوجود متاهياً كالكوكب السيار فانه كلي كثير الافراد في الخارج لكنها متاهية منحصرة في عدد (السادس) ما وجد كثير من أفرادهِ في الخارج لكن لا تنهاى أفرادهِ الى حد لا يوجد بعده فرد كمعلومات الباري تعالى ومقدوراته، فانها كلية غير متناهية العدد وكل هذه الاقسام مذكورة في المتن كما راها

واعتبروا كَلِيَّةَ الكَلِّيِّ	بصِدْقِ حَمَلِهِ عَلَى الْجُرِّيِّ
حَمَلَ المَواطَاةِ بذاتِ الكَلِّيِّ	أَتَنِي بِلا واسِطَةٍ فِي المَلِ
لَا حَمَلَ الا شَتاق من شيءٍ ثَبَتَ	بِهَ اَنصَافُ الفَرْدِ اَو بذواتِ نَهت
وَنَحْوِهِ اِلَيْهِ نَسَبَةٌ وَذَانِ	اَيَساً بِحَمَلٍ وَمَجَازاً يَذْكَرَانِ
فَالْفَضْلُ اِنْسانٌ وشاعرٌ وذو	عِلْمٍ يَبَيِّنُ الكَلَّ مِنْهُ يُؤْخَذُ
فَهذِهِ لِلْفَضْلِ كَلِّيَّاتُ	تَوَاطَوْا عَلَيْهِ عَمُولاَتُ
والشعرُ والعِلْمُ مَبَيَّنَانِ	لِلْفَضْلِ نَفْسِهِ وَكَلِّيَّاتُ
لِشَعْرِهِ وَعِلْمِهِ اللَّذَيْنِ	كَانَا بذاتِ الْفَضْلِ قَائِمَيْنِ
وَرَبِّمَا سُمِّيَ هَذَا حَمَلٌ هُوَ	ذُوهُوَ وَالْأَوَّلُ حَمَلٌ هُوَ هُوَ

قد علمت مما تقدم ان الكلي لا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه ، ومعناه انه يمكن صدقه على كثيرين اذ احمل على كل منها والكثيرون هم أفرادهِ وجزئياته، والمعتبر عندهم في حمل الكلي على جزئياته

هو حمل المواطأة ، فجزيئات الكلبي هي ما يصدق حملها بالمواطأة لا
بالاشتقاق ، وحمل المواطأة - كما قال الشيخ - ان يكون الشيء محمولا على
الموضوع بالحقيقة أي بلا واسطة اشتقاق أو نسبة ، كقولنا : الانسان
حيوان ، فان الحيوان محمول بذاته مباشرة على الانسان ، وكذا يقال في
قولنا : زيد شاعر وذو علم ، واما حمل الاشتقاق فغير معتبر ، وهو ان يشتق
من المحمول الاشتقاقي صيغة اسم فاعل أو نحوها كان ذلك المحمول مبدأ
لها كالشاعر من الشعر ويضاف الى المبدأ لفظ ينسب اليه « كذو » من
ذو علم وكصاحب من صاحب مال ، وحينئذ يكون اللفظ المشتق أو
المنسوب محمولا على الموضوع بالمواطأة كلياً له ، والمبدأ كالشعر والعلم
محمولان عليه حمل اشتقاق أي بتوسط الاشتقاق والنسبة ، فليسا بكليين
لموضوعهما ، اذ لا حمل في الحقيقة ، واطلاق لفظ الحمل عليهما مجاز ، لانه
لا يقال : الانسان شعر أو علم بل بواسطة الاشتقاق أو ذو ، فيقال زيد
شاعر أو ذو علم ، وقد بين كل هذا في تمثيل المتن بقوله : الفضل انسان
وشاعر وذو علم ، فهذه الثلاثة محمولات على الفضل مواطأة وكليات له
الاول ذاتي والآخران عرضيان ، ولكن الشعر والعلم اللذان هما مبدآن
للشاعر وذو العلم مباينان للفضل لا كليان له ، نعم هما كليان ذاتيان للشعر
والعلم القائمين بذات الفضل ، واطلاق محمولتيهما على الفضل بالاشتقاق
والنسبة مجازي ، اذ لا حمل في الحقيقة كما مر بك وربما فسر حمل الاشتقاق
بنوعيه بحمل هو ذو هو ، وفسر حمل المواطأة بحمل هو هو

وكل جزئي على ما سبقاً بيانه من المعاني صدقاً
فهو حقيقي وكل ما دخل تحت عموم غيره نحو الجمل

فهو الإضافي وذو أعم من مأمراً مطلقاً وإن تنظرين
 اعلم ان لفظ الجزئي مشترك بين معنيين (أحدهما) ما سبق من انه
 ما يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه كزيد ، وهو المقابل الكلي
 الحقيقي ويسمى هذا جزءاً حقيقياً لانه جزئي بالقياس الى نفس حقيقته
 لكونها مانعة عن الاشتراك في الخارج (وثانيها) ما دخل تحت عموم
 غيره كالانسان والجل ، وهذا المعنى ليس بمقابل للكلي بل قد يجامعه
 كالانسان فانه كلي بالنسبة الى زيد وعمر وغيرهما ، وجزئي باعتبار انه
 داخل تحت عموم الحيوان ، وقد لا يجامعه كزيد فانه جزئي اضافي لكونه
 مندرجاً تحت الانسان الاعم منه ، وليس كلياً لا متناع صدقه على كثيرين ،
 ويسمى بهذا المعنى جزئياً اضافياً ، فان جزئيته بالاضافة الى غيره وهو
 الاعم منه ، حتى لو لم يوجد أعم منه لبطلت جزئيته ، والنسبة بين الجزئي
 الحقيقي والجزئي الإضافي العموم المطلق ، فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي
 بدون العكس ، اما الاول فلان كل جزئي حقيقي مندرج تحت ماهيته
 المرأة عن الشخصات ، كما اذا جردنا زيدا عن الشخصات التي صار بها
 شخصاً معيناً بقيت الماهية الانسانية وهي أعم منه ، فيكون كل جزئي حقيقي
 مندرجاً تحت أعم منه ، فيكون جزئياً اضافياً ، وأما الثاني فلجواز ان يكون
 الجزئي الإضافي كلياً لانه الاخص من غيره والاخص من شيء يجوز ان
 يكون كلياً تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يتمتع ان يكون كلياً

وَكُلُّ كَلِمَةٍ عَلَى الْمَاضِي صَدَقَ فَهِيَ أَنَّ يَدْعَى الْحَقِيقِيَّ أَحَقَّ

وَمَا سِوَاهُ تَحْتَهُ فِي الْوَاقِعِ مُنْدَرِجٌ فَبِالْإِضَافَةِ دُعِيَ

كما ان لفظ الجزئي مشترك بين معنيين فكذلك لفظ الكلّي أيضاً مشترك بين معنيين حقيقي واضافي على قياس الجزئي ، فالكلّي الحقيقي هو ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه كما سبق وهو مقابل الجزئي الحقيقي ، والكلّي الاضافي ما يندرج تحته شيء بحسب نفس الامر والواقع وهو مقابل للجزئي المندرج تحت شيء آخر

ولكن الكلّي ذو قدسباً تعريفه أعم من ذا مطلقاً الكلّي الحقيقي الذي سبق تعريفه أعم مطلقاً من الكلّي الاضافي ، فكل كلي حقيقي كلي اضافي بدون العكس ، (ويانه) ان الكلّي الحقيقي أعم من الكلّي الاضافي من جهتين (الاولى) ان الكلّي الحقيقي قد لا يمكن اندراج الشيء تحته كما في الكليات الفرضية كاللاثي ، ولا يتصور ذلك في الاضافي (الثانية) ان الكلّي الحقيقي ربما أمكن اندراج الشيء تحته ولم يندرج بالفعل لاذهناء ولا خارجاً ، ولا بد من الاندراج بالفعل في الاضافي

الكليات الخمس

المفرد الكلّي الى خمس فقط منقسم والعمدة بالعقل انضبط
النوع والجنس وفصل وعرض وخاصة وشرح كل مفترض

الكلّي باعتبار الذات والخروج عنها على قسمين ذاتي وعرضي ، فالذاتي في اصطلاح المناطقة هنا عبارة عما لا يكون خارجاً عن الذات عارضاً لها سواء كان عيناً لها أو جزءاً منها ، فلا يرد ان الذاتي ما يكون منسوباً الى الذات ، والنوع يكون عين الذات فكيف يكون منسوباً اليها ، لانه لا بد

من المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه اذ لا يتصور نسبة الشيء الى نفسه،
لانا نقول هذا المعنى للذاتي انما هو في الاصطلاح ولا مناقشة فيه، فيدخل
في هذا القسم النوع والجنس والفصل (والعرضي) ما يكون خارجاً
عن الذات لاحقاً وهو العرض العام والخاصة كما سيأتي

ثم الكلبي المفرد بالنسبة الى ما يحمل عليه في نفس الامر في الذهن
أو الخارج خمسة أقسام باستقراء العقل، النوع والجنس والفصل والعرض
العام والخاصة، وأما الكليات القرضية التي لا مصداق لها ذهنياً ولا
خارجاً كاللاشيء واللاموجود فخارجة عن المقسم، وليس يتعلق بالبحث
عنها عرض يعتد به، اذ لا كمال في معرفة المدومات، ولا بد من بيان
انحصار القسمة في الخمسة ثم بيان كل منها على حدة

فالكلبي المفرد اذا نسب الى أفراد في نفس الامر فلما ان يكون
عين ماهية تلك الافراد وهو النوع، أو يكون جزءاً من ماهيتها، وهذا
ان كان تمام المشترك بين شيء منها وبين بعض آخر فهو الجنس، وان لم
يكن تمام المشترك بأن لم يكن مشتركاً أصلاً أو كان بعض تمام المشترك
فهو الفصل، ويقال لهذه الثلاثة ذاتية، أو يكون خارجاً ويقال له العرضي،
وهذا اما ان يخص بافراد حقيقة واحدة أو لا يخص، والاول هو الخاصة
والثاني هو العرض العام فهذا دليل انحصار الكليات في الخمسة المذكورة
ولا يخل الحصر بمفهوم واجب الوجود لانه بمجرد حصوله في العقل كلي
داخل في الخمسة وجزئي بالنظر الى برهان التوحيد، ولا يرد الصنف كالرومي

مثلا فانه بالنسبة لجميع الافراد عرض عام، وبالنسبة لمجموعها خاصة

فَالْأَنَّهُ مَا كَلَّمَ نَفْسَ ذَاتِهِ تَمَامَ مَا هِيَ حُشَاتُهُ

كَمَثَلِ الْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ تَمَامُ حَقِيقَةِ الْفَضْلِ وَسَعْدٍ وَعَصَامٍ
وَاللَّيْثِ وَالْبَغْلِ وَفِي التَّطْيِيقِ طُولٌ وَيُرْسَمُ النَّوْعُ بِأَنَّهُ الْمَوْجُودُ
عَلَى كَثِيرٍ فِي الْحَقِيقَةِ أَتَقَى جَوَابَ مَا هُوَ وَالْمَثَالُ قَدْ تَبَيَّنَ

الاول من الكليات الخمس النوع ، وهو ما كان تمام ماهية جزئياته
كالا انسان الذي هو تمام ماهية الفضل وسعد وعصام وغيرهم ، ولما كانت
تمام ماهية جزئياته كانت متفقة الحقيقة ، فاذا سئل عن أحدها أو عن
جميعها صلح النوع في الجواب ، كما اذا قيل ما زيد ، كان الجواب الانسان ،
وكذلك اذا قيل ما زيد وعمرو وبكر ، فهذه الجزئيات لا تزيد عليه الا
بمواضع مشخصة خارجة عنها بها تمتاز عن مشخص آخر ، ويرسم النوع
بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو ، فالمقول على
كثيرين جنس لجميع الكليات ، والتقييد بالاتفاق في الحقائق يخرج الجنس ،
وقولهم في جواب ماهو يخرج الثلاث الباقية ، وهي الفصل والخاصة
والعرض العام ، اما الفصل والخاصة فلا تنهما مقولان في جواب أي شيء
هو ، واما العرض العام فلا أنه لا يقال في جواب أصلا

(فائدة) اعلم ان «ماهو» سؤال عن تمام الحقيقة . والمقول في جواب
«ماهو» هو الدال على تمام الحقيقة المسؤول عنها بالمطابقة ، فان اقتصر في
السؤال على ذكر أمر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به ،
وهذا الواحد ان كان أمراً شخصياً أو اموراً حقيقتها واحدة لافرق بينها
الا بالتشخيص يقع النوع في الجواب ، كما اذا سئل عن زيد بما هو أو عن
زيد وعمرو وبكر بما هم فيقال في الجواب الانسان ، لانه تمام ماهية المسؤول

عنه ، وإن كان ذلك الواحد حقيقة كلية يقع الحد التام في الجواب ، كالإنسان ماهو ؟ فيقال : الحيوان الناطق ، لأنه تمام ماهية الإنسان ، وإن جم في السؤال بين أمور مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة فيقع الجنس في الجواب ، اذ هو تمام الماهية المشتركة بين الحقائق المختلفة كما يأتي ، فإذا سئل عن الإنسان والفرس والحمار بما هم ، فيقال في الجواب : الحيوان ، فالجنس لا بد أن يقع جواباً عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة للماهية في ذلك الجنس ، ثم إن كان جواباً عن الماهية وكل مشارك لها فهو جنس قريب كـالحيوان والافنس بعيد كالجسم كما سيأتي في تقسيم الجنس بزيادة إيضاح. لا يقال: الحد التام لا بد أن يكون نوعاً بالنسبة إلى أفراد النوع والا لبطل الحصر في الأقسام الخمسة فما المانع من وقوعه في الجواب عنها ؛ لانا نقول: النوع هو الكلبي المفرد، والحد التام مركب، فلا نسلم نوعيته، ولا يلزم الاختلال في الحصر لان المقسم هو الكلبي المفرد، لا الاعم منه ومن المركب ، والمانع من وقوعه في الجواب الا-تفناء عنه بالنوع، والطول في الجواب به بلا طائل

وَالنَّوعُ بِالرَّسْمِ الَّذِي تَقَدَّمَ نَوْعًا حَقِيقِيًّا لَدَيْهِمْ وَسِمًا
لفظ النوع مشترك بين معنيين أحدهما- ويسمى حقيقياً- ما تقدم
رسمه بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب « ماهو » . ويسمى
حقيقياً لان نوعيته بالنظر الى الحقيقة الواحدة في أفرادها مع قطع النظر
عن اندراجها مع الغير تحت الجنس، وثانيها النوع الاضافي وهو ما سيأتي

وَيُطْلَقُ النَّوعُ الْإِضَافِيُّ عَلَى مَاهِيَةٍ أُخْرَى الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ
 مَاهِيَةٍ صَحَّ عَلَيْهَا وَعَلَى جِنْسٍ إِذَا كَانَ بِأَهْوِ السُّؤَالِ

هذا هو الثاني من معني النوع ، أي تسمى نوعا إضافيا كل ماهية
 صح ان يقال عليها وعلى ماهية غيرها جنس في جواب ماهو قولاً أولياً ،
 فلا يكون الا كلياً ذاتياً لما تحته لا جزئياً ولا عرضياً ، فيخرج بقولهم : صح
 ان يقال عليها وعلى غيرها جنس ، السكلي غير المندرج تحت جنس كالماهية
 البسيطة التي لا تكون عبارة عن مختلفات الحقائق كماهية واجب الوجود
 والنقطة ، ويخرج بقولهم : في جواب ماهو ، الفصل والخاصة والعرض
 العام ، لانه وان قيل عليها وعلى غيرها جنس لكن لا في جواب ماهو ،
 فانه اذا سئل عن الناطق والضاحك والمشي بما هم . لا يقال في الجواب
 الحيوان ، ويخرج بقولهم قولاً أولياً أي بلا واسطة ، الصنف وهو النوع
 المختص بقيود مختصة كلية كالرومي والمهندي ، فانه يقال عليه وعلى الفرس
 مثلاً : الحيوان ، لكن لا أولياً بل بواسطة حمل السافل عليه وهو الانسان

فَهُوَ إِذَا ذُو دَرَجَاتٍ أَرْبَعٍ سَافِلُهُ بَنُوْعُ الْآلَانَوَاعِ دُعِي
 بِالْجِسْمِ مُطْلَقاً مِثَالُ حَاصِلُ لِمَا عَلاَ وَبِأَحْمَارِ السَّافِلِ
 وَالْجِسْمُ ذُو النُّمُوْنِ الْحَيَوَانِ لِّلرُّتْبَةِ الْوُسْطَى مِثَالُ يَقَعَانِ
 وَالرَّابِعُ الْمُرْدُ كَالْمَقْلِ إِذَا قُلْنَا لَهُ الْجَوْهَرُ جِنْسٌ أَخِذَا

النوع الاضافي ذو درجات أربع ، أعلاها الجسم المطلق ، اذ فوقه
 الجوهر وهو ايس بنوع ، وسافلها كالانسان والحمار اذ تحته الافراد ،
 ومتوسطها كالجسم النامي والحيوان ، والرابع مابين الثلاثة وهو المفرد

كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له، حتى يقال عليه وعلى غيره في جواب ماهو، وتكون العقول العشرة أفراداً له لأنواعاً، حتى لا يتحقق تحته نوع ليكون نوعاً مفرداً لا عالياً، والعقول العشرة كما يزعم الحكماء هي الجواهر الغائبة عن الحواس الانسانية المؤثرة في الاجسام، وهي في معتقدم أرواح الافلاك التي أعظمها العرش، وزعموا انه المراد بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أول ما خلق الله العقل» الحديث، واما من وافقهم من أهل الشرع فيقال لها عندم الملائ الأعلى، وهم أشراف الملائكة، وانما جعل المفرد من المراتب مع انه غير واقع في المراتب باعتبار أن الترتيب ملحوظ فيه عندما كما ان الترتيب في غير المفرد ملحوظ وجوداً والنسبة الموم من وجه إذا حَقَّقْتَ مَا يَتَنَ الْحَقِيقِيَّ وَذَا

النسبة بين النوع الحقيقي والنوع الاضافي هي العموم من وجه، فيجتمعان في نحو الانسان فانه نوع اضافي لاندراجته تحت جنس وهو الحيوان، وحقيقي اذ ليس تحته جنس ولا نوع، وينفرد الاضافي بنحو الجسم النامي فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان، وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر له

وَالْجِنْسُ لِلنَّوْعِ الَّذِي قَدْ مَرَّ بِكَ	يَبَانُهُ جُزْءُهُ تَمَامُ الْمُشْتَرَكِ
مَا يَتَنَهَا وَيَبَيِّنُ نَوْعٍ آخَرَ	إِذْ عَنْهَا مِمَّا يَكُونُ خَبَرًا
كَالْحَيَوَانَ أَوْ كَجِسْمٍ نَامِي	أَوْ مُطْلَقٍ لِاصْدَقٍ فِي التَّمَامِ
بِنِسْبَةِ الْأَوَّلِ إِلَى الْإِنْسَانِ	مَعَ الْهَزْبِ وَإِصْدَقِ الثَّانِي

عَلَيْهِ وَالنَّبْتُ وَصَدَقَ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ وَالْحَدِيدُ فَأَعْرِفَ تَرْتَبِي
فَكَانَ فِي جَوَابِ مَا هُوَ الصَّادِقًا بِمَدَدٍ مُخْتَلَفٍ حَقَائِقًا

الثاني من الكليات الخمس الجنس ، وهو جزء الماهية الذي هو تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة ، لانه صالح لان يقال على الماهية وعلى ما يخالفها بالنوع في جواب ماهو ، وذلك كالحيوان والجسم النامي والجسم المطلق بالنسبة الى الانسان ، فان الحيوان جزء ماهية الانسان التي هي الحيوان الناطق ، وهو تمام المشترك بين الانسان والاسد مثلا ، والجسم النامي جزء ماهية الانسان لانه جزء الحيوان ، وجزء الجزء جزء ، وهو تمام المشترك بين ماهية الانسان وبين النبات مثلا ، والجسم المطلق جزء ماهية الانسان أيضا لما مر ، وهو تمام المشترك بينها وبين الحديد مثلا ، فاذا سئل عن الانسان والفرس مثلا بما هما كان الجواب : الحيوان ، واذا سئل عن الانسان والنبات بما هما كان الجواب : الجسم النامي ، واذا سئل عن الانسان والحديد بما هما كان الجواب : الجسم المطلق ، لان المطلوب بالسؤال عن الحقائق المختلفة بما هو انما يكون تمام الجزء المشترك بينها ، وظهر بهذا انه يجوز ان يكون لماهية واحدة كالانسان أجناس مختلفة بعضها فوق بعض . ويرسم الجنس بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو ، فالمقول على كثيرين جنس شامل للكليات ، وقولهم : مختلفين بالحقائق ، مخرج للنوع لانه . تمول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو ، وقولهم : في جواب مادو ، مخرج للثلاث الباقية الفصل والعرض العام والخاصة ، لان

الفصل .مقول في جواب أي شيء هو في ذاته، والخاصة مقولة في جواب أي شيء هو في عرضه. والعرض العام لا يقال في جواب أصلا الا اضطرارا

وهو لما كان الجواب عنه به مع بعض ما شاركها يجاب به
بمينه عنها وعن جميع ما شاركها جنس قريب مثل ما
إذا سئلت ما هو الإنسان والابن فالجواب حيوان
وهو الجواب عن الإنسان مع أي مشارك له تسأل يقع
وعبره البعيد إذ لم يتخذ به الجواب فامتحنه تستفيد
وهو إذا في البعد ذو تفاوت كالجنم الإنسان أو للأنات

قد علم مما مر مكرراً ان الجنس هو تمام المشترك بين الماهية وغيرها، وهو ينقسم الى قريب وبعيد، فالقريب ما يكون تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس، فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو بمينه الجواب عنها وعن كل ما شاركها فيه، فلا يكون الجواب الا واحدا وهو ذلك الجنس فقط كالحيوان بالنسبة للانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل واحد مما يشاركه في الحيوانية كالفرس والاسد وغيرها، والجنس البعيد ما يكون تمام المشترك بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه لا بالقياس الى كل ما يشاركها فيه، فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها غير الجواب عنها وعن بعض آخر ويكون الجواب متعددا. لانه يكون تارة هو الجواب وتارة يكون غيره، كالجسم النامي بالنسبة للانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركاته فيه كالنبات، ولكن الجواب عن الانسان وعن بعض

آخر كالفرس ليس اياه ، لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان ، وكلما زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البعد عن النوع ، لان الجواب الاول هو الجنس القريب ، فاذا حصل جواب آخر يكون بعيداً بمرتبة ، واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتبتين وهكذا ، فالضابط لمراتب البعد ان عدد الاجوبة يزيد دائماً بواحد على مراتب البعد ، وكلما كانت مراتب البعد أقل كان أحسن لانه كلما زاد بعد الجنس تنقص الذاتيات ، وفائدة هذا التقسيم معرفة الحد التام والناقص لان التام لا بد ان يكون مشتملاً على الجنس القريب والناقص على الجنس البعيد

فَالْجِنْسُ ذُو مَرَاتِبٍ فَمَا عَرِيَ عَنْ كَوْنِ جِنْسٍ فَوْقَهُ كَالْجَوْهَرِ
فَذَلِكَ الْعَالِي وَمَا قَدْ ثَبَتَا مِنْ فَوْقِهِ جِنْسٌ وَتَحْتَهُ أَتَى
كَالْجِسْمِ مُطْلَقًا وَنَامِيًا فَذِي مَرْتَبَةٍ وَسَطٍ وَتَحْتَهَا الَّذِي
مِنْ فَوْقِهِ الْجِنْسُ فَحَسَبُ حَاصِلُ كَالْحَيَوَانَ وَهُوَ يُدْعَى السَّافِلُ

كما ان النوع أربع درجات فالجنس كذلك ذو أربع مراتب ، لكن العالي كالجوهر يسمى جنس الاجناس ، والنوع السافل يسمى نوع الانواع ، وذلك لان جنسيته انما هي بالقياس الى ما تحته ، فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ، ونوعية الشيء انما تكون بالقياس الى ما فوقه ، فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع ، اذا علمت ذلك فاعلم الاجناس هو العالي كالجوهر ، وأخصها هو السافل كالحَيَوَانَ ، وما بينهما المتوسط كالجسم النامي والجسم المطلق ، والرابع المفرد كالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنساً له وتكون العقول

العشرة الداخلة تحته مختلفة الحقائق أنواعاً لأفراداً لكن كل منحصر في فرد واحد كالشمس

﴿ تنبيه ﴾ الانواع باقسامها كثيرة لا تنتهي وكذلك الاجناس السافلة والمتوسطة ، واما الاجناس العالية التي هي أعلى الاجناس فقد ذكر المنطقيون انها عشرة ، أحدها الجوهر ، ونسمة أعراض ، وهي الكم والكيف والايين والمضاف والمتى والوضع والملك والفعل والاتصال . فالجوهر ما قد علمت ، والكم مثل قولنا : ذو ذراع وذو ثلاثة أذرع ، والكيف كقولنا : أبيض واسود ، والمضاف مثل قولنا : ضيف ونصف ، والايين مثل قولنا : في السوق وفي الدار ، ومتى مثل قولنا : في زمان كذا ووقت كذا ، والوضع مثل قولنا : جالس ومشي ، والفعل مثل قولنا يشرب ويأكل ، والملك مثل قولنا : متطيلس ، والاتصال مثل قولنا منتقل ومنسلخ ، وقد تجتمع هذه العشرة في سياق الكلام في شخص واحد كما تقول : ان الفقيه الفلاني الطويل الاسمر ابن فلان الجالس في بيته في سنة كذا يعلم ويتعلم وهو متطيلس ، فهذه هي أجناس الموجودات ، وهذه الالتقاط الدالة عليها بواسطة آثارها في النفس ، أي ثبوت صورها في النفس وهو العلم بها ، فلا معلوم الا وهو داخل في هذه الاقسام ، ولا لفظ الا وهو دال على شيء من هذه الاقسام ، وتنقسم بالقسمة الاولى الى الجوهر والعرض ، والعرض ينقسم الى هذه الاقسام التسعة ، ويكون المجموع عشرة ، ولهذه المقولات تحقيقات وتفصيل يطلب من مواضعه والله أعلم

وَالْفَصْلُ جُزْءٌ لَا تَمَامُ الْمَشْتَرِكِ بَلْ بَعْضُهُ مِثَالُ أَوْ لَا مُشْتَرِكٍ
أَصَالَةٌ وَحَيْثُ كَانَ الْأَوَّلَ فَذَلِكَ فَصْلٌ جَنَسِيًّا أَوْ مِثَالًا

فَهوَ بَرَزَةٌ مِنْ الْحَقَائِقِ فَحَسْبُ مُخْتَصٍّ كَمَثَلِ النَّاطِقِ
وَكَيْفَ كَانَ فَهوَ لِلْمَاهِيَةِ فَصْلٌ مُمَيِّزٌ وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ
عَمَّا يَجْنِسُ أَوْ وَجُودٍ شَارِكًا وَمَا عَنَّا بِالْفَصْلِ إِلَّا ذَالِكَ

الثالث من الكليات الخمس الفصل ، وهو جزء الماهية الذي ليس تمام المشترك بينها وبين نوع آخر ، بل اما ان يكون بعض تمام المشترك مساوياً له ، أو لا يكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر اصالة ، فان كان الثاني أعني ان لم يكن مشتركاً أصلاً فيكون جزءاً مختصاً بها مميزاً لها عن جميع أغيرها ، وهو الفصل القريب كما يأتي كالناطق بالنسبة للانسان ، فانه جزء من ماهية الانسان التي هي الحيوان الناطق ، وليس تماماً له مشترك الذي هو الحيوان ، بل ليس مشتركاً أصلاً ، وانما هو مختصٌ بحقيقة الانسان فهو فصل مميز لها عن سائر الاغيار ، وان كان الاول أعني ان كان بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فيكون فصلاً لتمام المشترك لاختصاصه به ، وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس ، فهو فصل أيضاً للماهية مميز لها عن بعض أغيرها ، وذلك كالحساس بالنسبة للانسان ، فانه بعض من تمام المشترك الذي هو الحيوان مساوٍ له لان الحيوان هو الجنس الحساس ، فالحساس فصل للحيوان الذي هو جنس للماهية ، وجميع أغير الحيوان أغير للانسان فيكون مميزاً للماهية الانسان عن تلك الاغيار كالنبات ، فكيفما كان فهو مميز للماهية ولو في الجملة عما يشاركها في جنس أو وجود ، وما عتوا بالفصل الا المميز في الجملة ، وانما قالوا : عن مشاركتها بجنس أو وجود لان الماهية ان كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن

المشاركات الجنسية ، وان لم يكن لها جنس كما لو فرضنا ماهية مركبة من أمرين متساويين أو من أمور متساوية كماهية الجنس العالي والفصل الأخير ، فإنه يكون كل منهما أو منها فصلا لها لأنه يميزها عن ما يشاركها في الوجود ، ويحمل عليها في جواب : أي موجود هو ؟

وَيَرْسَمُ الْفَصْلُ بِكُلِّيِّ حَيْلٍ عَلَى كَثِيرٍ فِي الْجَوَابِ إِنْ سُئِلَ
بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ وَالنَّاطِقُ الْحَسَّاسُ مِنْ أُمْلِيَّتِهِ

يرسم الفصل بأنه كلي يحمل على كثيرين في جواب « أي شيء هو في حقيقته » كالناطق والحساس فإنه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد بأي شيء هو في حقيقته ؟ فالجواب انه ناطق أو حساس ، فقوله « كلي » يشمل سائر الكليات ، وقوله يحمل على كثير كذلك وهو شامل لمختلف الحقائق ومختلفها ، وقوله في الجواب اذا سئل بأي شيء هو ، مخرج للجنس والنوع والعرض العام ، وقوله « في حقيقته » يخرج به العرض العام أيضاً والخاصة لأنها تهيد التمييز العرضي لا الذاتي ، ثم اعلم ان السائل بأي لا يطلب به تمام المشترك بين الماهية وشيء آخر ، وإنما يطلب بها مميزات الماهية عما يشاركها فيما يضاف اليه لفظ أي ، فاذا قيل : الانسان أي حيوان هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في الحيوان ، وان قيل الانسان أي شيء هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في الشيئية . والسؤال بأي على ثلاثة أضرب ، أحدها أن لا يزداد شيء على قولنا : أي شيء هو ، ثانيها أن يزداد قولنا : في حقيقته ، ثالثها أن يزداد قولنا : في عرضه ، فإن كان الاول كان الجواب ما يميز السؤال

عنه مطلقا فصلا قريبا أو بعيدا أو خاصة، وإن كان الثاني كان الفصل وحده جواباً، ولا يجاب عنه بالخواص لأنها تهيد التميز العرضي لا الذاتي، وإن كان الثالث كان الجواب عنه بالخاصة وحدها، ولا يجاب عنه بالفصول لأنها تهيد التميز الذاتي لا العرضي. إذا علمت ذلك فالسؤال بأي شيء هو في حقيقته لا يكون إلا عن الفصل الذي الكلام فيه.

وَهُوَ قَرِيبٌ حَيْثُ مَازَ النَّوْعَ عَنْ مُشَارِكٍ فِي الْجِنْسِ حَيْثُ يُقَرَّبَنَّ
وَهُوَ الْبَعِيدُ أَنْ يَكُ التَّمْيِيزُ فِي بَعِيدِهِ وَفِي الْقَرِيبِ مَتْنِي

الفصل اما بعيد أو قريب، فالقريب ما يميز النوع عن جميع مشاركاته في الجنس القريب، كالناطق المميز للانسان عن جميع مشاركاته في الحيوانية، والصاهل المميز للفرس عن مشاركاته فيها. والبعيد ما يميز النوع عن مشاركاته في الجنس البعيد بشرط انتفاء التميز في الجنس القريب، كالحساس المميز للانسان عن جميع مشاركاته في الجسم النامي كالنابت مع انتفاء تميزه له عن مشاركاته في الحيوانية كالفرس، وانما قيد في تعريف البعيد باشتراط انتفاء التميز في الجنس القريب لئلا يصدق التعريف على الفصل القريب فلا يكون مانعا، اذ ما من فصل قريب الا هو يميز عن جميع المشاركات في الاجناس البعيدة، وبالقيد المذكور يتمتع صدق التعريف على الفصل القريب فيكون مانعا، وانما اعتبروا القريب والبعيد في الفصل الجنسي ولم يعتبروه فيما يعم الجنسي والوجودي لما ذكره السيد، قال قدس سره: الصواب أن يقال: الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصور في الفصول الميزة عن المشاركات الوجودية، بل المأخوذة اذا تركت من أمور متساوية كان تميز كل واحد

منها للماهية كتمييز الآخر لها فلا يمكن عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا فلذلك
 خص اعتبار الاقسام الى القريب والبعيد باعتبار الفصول المميزة عن
 المشاركات الجنسية

التقويم والتقسيم

لِلْفَصْلِ نِسْبَتَانِ فَالتَّقْوِيمُ لِلنَّوْعِ وَالْجِنْسِ لَهُ التَّقْسِيمُ
 أَيُّ إِنَّهُ فِي النَّوْعِ جُزْءٌ مِنْهُ فِي قَوَامِهِ لَهُ دُخُولٌ فَأَعْرِفِ
 وَهُوَ إِذَا ضُمَّ إِلَى الْجِنْسِ اجْتَمَعَ قِسْمٌ مِنَ الْجِنْسِ لَهُ نَوْعًا يَقَعُ
 فَنَاطِقٌ مُقَوِّمٌ لِلْإِنْسَانِ مُقَسِّمٌ أَيْضًا لْجِنْسِ الْحَيَوَانِ

للفصل نسبتان نسبة الى النوع ونسبة الى جنس ذلك النوع، أما
 نسبته الى النوع فانه مقوم له أي داخل في قوامه وجزء له، وأما نسبته
 الى الجنس فانه مقسم أي حصل قسما له، فانه اذا انضم الى الجنس صار
 المجموع قسما من الجنس ونوعا له، مثاله الناطق فانه اذا نسب الى الانسان
 فهو داخل في قوامه وماهيته واذا ضم الى الجنس ونسب اليه صار حيوانا
 ناطقا وهو قسم من الحيوان

وَجَائِزٌ فِي الْجِنْسِ أَلَا عَلَى حَيْثُذَ قَسْلَ مُقَوِّمٌ وَذَا الْقَوْلُ أَخِذْ
 مِنْ قَوَاهِمُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْلَفَا مِنْ مُتَسَاوِينَ لَا إِذَا اتَّفَقَا

اذا تحققت ماسبق علمت انه يجوز أن يكون للجنس العالي فصل
 يقومه لجواز أن يتركب من أمرين متساويين يساويانه ويميزانه عن
 مشاركاته في الوجود، والقول بالجواز مأخوذ من القول بجواز أن تتركب

الماهية من أمرين متساويين ، وهو قول المتأخرين . أما على قول المتقدمين :
انه لا يجوز تركيبها من أمرين متساويين بل ان كل ماهية لها فصل يقوم
لا بد أن يكون لها جنس - فلا يجوز أن يكون للجنس العالي فصل مقوم
وواجب فصل له يقسمه إذ تحته النوع وفصل يلزمه

أي يجب أن يكون للجنس العالي فصل يقسمه ، لانه يجب أن
تكون تحته أنواع ، وفصول الانواع لازمة لها وهي بالقياس الى الجنس
مقسمات له

وَأَوْجِبُوا لِسَافِلِ الْأَنْوَاعِ مُقَوِّمًا وَالثَّانِي ذُو امْتِنَاعٍ
أي ان النوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ، لوجوب أن
يكون له جنس فوقه ، وماله جنس لا بد أن يكون له فصل يميزه عن
مشاركاته في ذلك الجنس ويتمتع أن يكون له فصل مقسم لامتناع أن يكون
تحته أنواع والا لم يكن سافلا

وَلَيْسَ يَخْلُو النَّوعُ وَالْجِنْسُ إِذَا تَوَسَّطَا مِنْ نَوْعِيٍّ (١) الْفَصْلُ وَذَا
يُقِيذُ أَنْ كُلُّ مَا يَقُومُ جِنْسًا وَنَوْعًا عَالِيَيْنِ يَلْزَمُ
لِمَا مَقَى تَقْوِيمُ ذَلِكَ الْفَصْلِ مَا تَحْتَهُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّيٍّ
وَكُلُّ مَا قَسَمَ جِنْسًا سَافِلًا مَقَسِّمٌ لِمَا عِلَا وَالْعَكْسُ لَا

المتوسطات انواعا كانت او اجناسا لا تخلو عن قسمي الفصل ، اعني
يجب ان يكون لها فصول مقومات باعتبار نوعيتها الاضافية لأن فوقها
اجناسا ، وفصول مقسمات باعتبار جنسيتها لان تحتها انواعا ، ويستفاد من

هذا ان كل فصل يقوم النوع العالي والجنس العالي كالحساس المقوم للحيوان فهو فصل مقوم للسافل كالانسان ، لأن مقوم العالي وهو الحساس جزء لذلك العالي وهو الحيوان ، والعالي جزء مقوم للسافل وهو الانسان وجزء الجزء جزء ، فقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي ، أي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي : لأنه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل ، ولو كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يكن بين العالي والسافل فرق ، وانما قالوا من غير عكس كلي لان العكس الجزئي متحقق ، وذلك لأن بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو الذي كان مقوما للعالي نفسه ، وذلك كالتامني فانه مقوم للحيوان الذي هو العالي ، ويقوم السافل الذي هو الانسان ، لان الحيوان داخل في حقيقة الانسان ، واما المقسم فبعكس ذلك ، فكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي ، لأن السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالي قسما ، لأن قسم القسم قسم ، ولا ينعكس كليا أي ليس كل مقسم للعالي مقسم للسافل لأن الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم التامني ، وليس مقسما للسافل الذي هو الحيوان ، ولكن ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي يقسم السافل ، وهو مقسم السافل ، فان الناطق مثلا باضمائه الى الجوهر وجودا وعدما مقسم للجسم ، ومع ذلك فهو مقسم للحيوان ، واعلم ان المراد بالعالي هنا كل جنس أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقة آخر أو لم يكن ، والمراد بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر أو لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ماتحته سافل بالنسبة الى مافوقه ، فافهم ذلك وفقك الله

وهذه الثلاث ذو تقدمت للذات في اصطلاحهم قد نسبت
هذه الثلاث الكليات المتقدمة اعني النوع والفصل والجنس نسبت
في اصطلاح المناطق الى الذات ، ويقال لها ذاتية ، وقد سبق أول الباب

بيان وجه التسمية وما أورد عليه وجوابه فارجع اليه

وَالْعَرَضِيُّ الْخَارِجُ الْكُلِّي عَلَى قَسْمَيْنِ ذُو الْعُمُومِ مِنْهُ مَا عَلَى
أَكْثَرِ مِنْ حَقِيقَةٍ يُقَالُ وَالْآسِكِلُ الْمَاشِي لَهُ مِثَالُ
وَالرَّسْمُ مِنْهُ لَذَوِي الْأَفْهَامِ يُرْفُ وَهُوَ رَابِعُ الْأَنْقِسَامِ
قد علمت ان الذاتي من الكلي ثلاثة اقسام ، وقد مر بيانها ، واعلم
الآن ان القسم العرضي من الكلي وهو الخارج عن ماهية الافراد ينقسم
الى قسمين هما العرض العام والخاصة ، أما العرض العام وهو الرابع من
الكليات الخمس فهو المقول على افراد حقائق متعددة قولاً عرضياً ، وهذا
التعرف يعلم من سياق المتن ، فالمقول على افراد حقائق شامل للكليات ،
وقولنا متعددة مخرج للنوع والفصل القريب والخاصة لأن كل واحد
منها لا يقال الا على افراد حقيقة واحدة فقط ، وقولنا قولاً عرضياً مخرج
للجنس والفصل البعيد ، لأن قولها ذاتي ، وقد مثله في المتن بالآكل
والماشي ، فالآكل والماشي عرضان عامان لازمان لماهية الانسان وغيره
من الحيوان ان اخذا بالقوة ، ومفارقان ان اخذا بالفعل ، وعلى كلا التقديرين
كل منهما غير مختص بحقيقة واحدة ، فيكون لماهية الانسان ولماهية الفرس
مثلاً عرضاً عاماً بهذا الاعتبار ، وأما بالنظر الى القدر المشترك بين الانواع
وهو الحيوان فان كلا منهما خاصة لازمة له ان اخذ بالقوة ، ومهارة ان
اخذ بالفعل ،

واعلم ان المراد بالعرضي هنا ما يعرض للذات وهو الخارج عن
الماهية قديماً كان أو حادثاً ، وهو مصطلح أهل الميزان لا العرض المقابل
للجوهر وهو ما لا يقوم بنفسه كما هو مصطلح أهل الكلام ، وبين التفسيرين
عموم من وجه ، يجتمعان في نحو البياض والسواد وينفرد الاول في نحو
القدرة والثاني في نحو الناطقية ، كذا حقه بعضهم

وَكُلٌّ مَا خُصَّتْ مِنْ الَّذِي فَرَطَ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ بِهِ فَقَطْ
فَخَاصَّةٌ سُمِّيَ وَالْمِثَالُ فِي كَاتِبٍ وَضَاحِكٍ يُقَالُ
وَخَامِسُ الْأَقْسَامِ ذَا الرَّسْمِ أَنْ تُرَدَّ فَالْمَقُولُ لِلْأَفْرَادِ مِنْ
حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ قَوْلًا نُسِبَ لِلْعَرَضِ الْمَذْكُورِ فَأَعْرَفَهُ نُصِيبُ

القسم الخامس من الكليات الخمس الخاصة ، وهي القسم الثاني من
العرضي الخارج عن الماهية ، وهي التي تختص منه بافراد حقيقة واحدة
فقط ، والمراد بالحقيقة ما يشمل الحقيقة النوعية والحقيقة الجنسية ، كالضاحك
والكاتب في الاولى فانهما خاصتان لنوع الانسان ، وكالمثالي واللون في
الثانية فان الماثلي خاصة للحيوان واللون خاصة للجسم ، وان كانا عرضيين
عامين بالنسبة الى الانسان ، ووم من قال انها لا تكون الا للنوع ،
وترسم بانها كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً ، فيخرج
بقولنا واحدة فقط الجنس والعرض العام ، لانهما مقولان على حقائق
مختلفة ، وبقولنا قولاً عرضياً النوع والفصل ، لان قولهما على ماتحتها
ذاتي لاعرضي ، ثم الخاصة مقولة بالاشتراك على معنيين ، أحدهما ما يخص
الشيء بالقياس الى ما يفايزه وتسمى خاصة مطلقة ، أي لم تقيد بشيء دون

شيء وهي الممدودة من الخمس والمعرفة بممار وثانيهما ما يخص الشيء
 بالقياس الى بعض ما يفايره وتسمى خاصة اضافية ، ويقال لها أيضاً غير
 مطلقة أي انها تكون بالنسبة الى شيء دون شيء كالماشي بالنسبة الى
 الانسان باعتبار كونه مقابلاً للحجر مثلاً ، لا باعتبار كونه مقابلاً لبقية
 أنواع الحيوان ، والخاصة أيضاً مركبة أو بسيطة ، لأنها اما ان يكون
 اختصاصها بالماهية بسبب التركيب وهي المركبة ، فلا بد من ان تلتزم من
 أمور كل منها أعم مما هو خاصة له كإلطاء الولود للخفاش ، واما ان
 لا يكون اختصاصها بسبب التركيب وهي البسيطة ، كالضاحك للانسان ،
 وأشرف الخواص هي الخاصة اللازمة اليئنة لأنها المنفع بها في الرسوم ،
 اذ المطلوب من التعريف ايضاح الماهية المعرفة ، ولا بد ان يكون الايضاح
 بأقرب الامور اليها ، وأقرب الامور الخارجية الى الماهية هي اللوازم
 اليئنة ، فتعين التعريف بها

والرَضِيُّ مُطْلَقًا أَيْضًا فَيَمُنْ	إِلَى مُفَارِقٍ وَلَا زِمٍ عَلِمَ
فَالْأَوَّلُ الْجَائِزُ أَنْ يَنْفَكَّ عَنْ	مَعْرُوضِهِ كَالْأَوَّلِ أَوْ سَمَّيَ الْبَدَنَ
فَنَهُ مَا قَالُوا يَزُولُ أَنْ وَقَعَ	إِمَّا بِيْطَاءَ كَأَنَّهُ حَوْلَ مَنْ وَجَعَ
أَوْ سُرْعَةً كَمِثْلِ حُمْرَةِ النَّجْلِ	وَقَدْ يَدُومُ لَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ بَلْ
يَحْسَبُ الْإِمْكَانَ وَالْوُتُوعَ	كَحَرَكَاتِ أَفْكَائِ الرَّفُوعِ
وَالْأَزِمُ الَّذِي عَنِ الْمَعْرُوضِ لَا	يَجُوزُ أَنْ يَنْفَكَّ ثُمَّ ذَا عَلَى
يَسْمَنُ إِمَّا لِأَزَمِ الْمَاهِيَةِ	مِثْلُ أَرْوَمِ الزَّوْجِ لِلْأَرْبَعَةِ
أَوْ الْوُحْدِ كَالسَّادِ الْحَشَّ	أَوْ كَلْبِهِ السَّيِّئِ أُنَادِ الْحَنَةِ

وَبِاعْتِبَارٍ آخَرَ فَالْإِزْمُ لِبَيْنٍ وَغَيْرِهِ مُنْقَسِمٌ
فَالْبَيْنُ الْقَنِي عَنْ دَلِيلٍ كَالْوَتْرِ فِي الْوَاحِدِ أَوْ تَعْلِيلٍ
وَعَبْرُهُ مُخَوِّجُ ذِهْنِ الْفَاهِمِ إِلَى الدَّلِيلِ كَحُدُوثِ الْعَالَمِ.

ينقسم الكلبي المرضي - خاصة كان أوعرضاعاما - إلى قسمين : مفارق
ولازم ، فالمرض المفارق هو الذي يزول - من معروضه ، اما مع بقاء
كالنحول بسبب المرض ، أو مع سرعة كحمة الخجل وصفرة الوجبل ،
وقد يدوم ولكن دوامه بحسب الامكان والواقع لا بحسب حكم العقل ،
بل العقل مجوز لا تفككه عن الماهية كما حققه السيد قدس سره ، وذلك
لحركات الفلك فانها عوارض دائمة له بحسب الواقع ، وان لم يتمتع اتفاقا كما
عنه بالنظر إلى ذاته . والمرض اللازم هو الذي يستحيل اتفاقا كه عن
معروضه ، ثم اللازم على قسمين ، إما لازم للماهية كالزوج للاربعة ، فانه
متى تحققت ماهية الاربعة في الذهن أو في الخارج امتنع اتفاقك الزوج
وهو انقسم بمساويين عنها ، وإما لازم الوجود كالاسود للعجشي فانه
لازم لوجوده وشخصه للماهية لان الانسان يوجد كثيرا بغير السواد ،
ولو كان الاسود لازما للانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك .
وينقسم اللازم باعتبار آخر أيضا إلى قسمين : بين وهو الذي عن الدليل
والوسط المعال به ، وغير بين . والبين قسمان ، بين بالمعنى الاخص ، وهو
المعتبر في الدلالة الالتزامية عند المحققين ، وهو الذي يلزم من تصويره
تصور الزوم كالوتر للواحد ، فانه لازم يلزم من تصور الواحد فقط
تصوره ، لان من تصور الواحد ادرك انه وتر ، ومثله البصر للعمى

٨ - نعمة المحقق

ونحو ذلك . وبين بالمعنى العام ، وهو الذي يلزم من تصورهِ مع تصور
الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم ، وذلك كالزوج للاربعة ، فان العقل
اذا تصور الاربعة والزوج ونسبة الزوجية الى الاربعة يحكم جزماً بان
الزوجية لازمة للاربعة . وغير الين هو ما افتقر الذهن في الجزم به الى
دليل ، كالحديث للعالم ، فانا لو تصورنا الحدوث والعالم ، النسبة بينهما لم
يكن يجزم الذهن باللزوم بينهما ، بل يفتر الى الوسط والدليل ، وهو
قولنا : العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث .

النسب الأربع بين الكلين

معرفة هذه النسب نافعة في مباحث المعرف والكيلات ، ووجه
التخصيص بان النسب الاربع بجميع أقسامها لا تجري الا بين الكلين
ما ذكره القطب الرازي في شرح الشمسية قال : وانما اعتبرت النسب بين
الكلين دون المفهومين ، لان المفهومين اما كليان أو جزئيان أو كلي
وجزئي ، والنسب الاربع لا تحقق في القسمين الآخرين ، اما الجزئيان
فلاهما لا يكونان الا متباينين ، واما الجزئي والكلي فلان الجزئي ان
كان جزئياً لذلك الكلي يكون أخص منه مطلقاً ، وان لم يكن جزئياً له
يكون مبايناً له . انتهى ، على انه لا يبحث في الفن عن الجزئي الحقيقي الا
استطرداً لانه ليس كاسباً ولا مكنسباً .

وَكُلُّ كَلَيْتَيْنِ إِنْ تَطَابَقَا فِي كُلِّ مَا كُلُّهُ عَلَيْهِ صِدَقَا
بِالْعَمَلِ كَأَنَّا طَقِيَ وَالْإِنْسَانِ فَلِلنِّسَاءِ وَيِ الْمَحْضِ يُنْسَبَانِ

كل كليين لابد ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع: التساوي ،
 والمعموم والخصوص المطلق ، والمعموم والخصوص من وجه ، والتباين
 الكلي ، وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر فصديق كل واحد
 منهما على ما يصدق عليه الآخر كذلك فهما المتساويان كالناطق والانسان ،
 لصدق الانسان على كل ما يصدق عليه الناطق ، وصدق الناطق على كل
 ما يصدق عليه الانسان ، والمراد بالصدق في باب النسب الصدق في نفس
 الامر والالم تحصر النسب في الاربع ، لانه يمكن للعقل ان يفرض
 صدق أحد المتساويين على غير الآخر ، وصدق الخاص على جميع أفراد
 العام . وقيد الصدق في المتن بالفعل لانه هو المراد أيضاً في هذا الباب ،
 سواء اتحد زمان المتصادقين كالمثال السابق أم لم يتحد كالنائم والمستيقظ
 وَهُوَ إِلَى كِلَيْتَيْنِ وَهَمَّا مُوجِبَتَانِ رَاجِعٌ فَاقْفَهُمَا

التساوي بين الكليين يرجع ويؤول الى انعقاد قضيتين موجبتين
 كليتين مطلقتين عامتين نحو : كل انسان ناطق بالفعل ، وكل ناطق انسان
 بالفعل ، لان صدق الكلي كالانسان على جميع أفراد كلي آخر موجبة
 كلية ، وصدق هذا الآخر على جميع أفراد ذلك الكلي موجبة كلية
 أخرى ، وسيأتي ما يبين نقيضي المتساويين من النسب .

وَإِنْ تَرَى الْوَاحِدَ صَادِقًا عَلَى جَمِيعِ مَا لِلثَّانِي نَحْوَ الْعَكْسِ لَا
 كَالْجِسْمِ إِنْ تَنَسَّبَ إِلَيْهِ الرَّثْبُ فَقَدْ هُوَ تَمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقًا

واذا نسب الكلي الى كلي آخر فصديق أحدهما على جميع ما صدق
 عليه الآخر من الافراد ولم يصدق الآخر على كل أفراد الاول فالنسبة

بينهما العموم والخصوص المطلق ، فالصادق على كل ما صدق عليه الآخر
أعم مطلقا ، والآخر أخص مطلقا ، كالحیوان والانسان ، فان الحيوان
صادق على جميع أفراد الانسان فهو أعم مطلقا والانسان لا يصدق على جميع
أفراد الحيوان فهو أخص مطلقا ، وكالجسم والزئبق فان الجسم يصدق
على كل ما يصدق عليه الزئبق من غير عكس كلي .

وَهُوَ إِلَى مُوجِبَةٍ كَلِّيَّةٍ مَوْضُوعُهَا الْأَخْصَرُ مَعَ جُزْئِيَّةٍ
سَالِيَةٍ مَوْضُوعُهَا الْأَعْمُ يَرْجِعُ فَأَعْلَمُ ذَا وَنِمْ الْعِلْمُ

العموم والخصوص المطلق بين الكلين يرجع الى موجبة كلية
مطلقة عامة. موضوعها الاخص ومحمولها الاعم ، وسالبة جزئية دائمة
موضوعها الاعم ومحمولها الاخص ، نحو: كل انسان حيوان بالفعل ، وبعض
الحيوان ليس بانسان دائما ، وذلك لان صدق الاعم على جميع أفراد الاخص
موجبة كلية ، هي مادة التصديق ، وعدم صدق الاخص على بعض أفراد
الاعم سالبة جزئية هي مادة التفارق ، ففي العموم والخصوص مطلقا
مادتان ، مادة الاجتماع ومادة التفارق ، وتقيضاهما بالعكس ، وسيأتي بيانهما

وَأِنْ وَجَدْتَ صِدْقَ كُلٍِّ مِنْهُمَا بِيَعَضٍ مَا لآخرَ قَانَسْتَهُمَا

إِلَى عُمُومٍ وَخُصُوصٍ وَجَهِي كَالْحَرِّ وَالْفَقِيهِ يَأْذَا الْفَقِيهِ

واذا نسب الكل الى كلي آخر فصدق كل واحد منهما على بعض
ما يصدق عليه الآخر فقط ، لا على الكل فالنسبة بينهما العموم والخصوص
من وجه . فكل واحد منهما عام بالنظر الى انه شامل للآخر ولغيره ،
خاص . فكل واحد منهما عام بالنظر الى انه شامل لغيره كالحيوان والايض ، فان

الحيوان يصدق على بعض ما يصدق عليه الابيض كالفرس الابيض ، ولا يصدق على الحجر الابيض ، والابيض يصدق على بعض ما يصدق عليه الحيوان كالفرس الابيض ، ولا يصدق على الفرس الاسود ، ومثله الحر والفقير

فَهِيَ ثَلَاثُ صُورٍ آتَتْ إِلَى سَالَتِيْ جُزْئِيَّةٍ لِيُجْعَلَ
مَعَ ذَاتِي الْإِيجَابِ وَالْجُزْئِيَّةِ تَأْتِيكَ بِالْتَرَكِيبِ ذَا جَلِيَّةٍ

لا بد للكليين هنا من ثلاث صور ، أحداها للتصادق والأخرى للتفارق ، فيكون مرجع العموم والخصوص من وجه الى موجهين جزئيتين مطلقتين عامتين ، وسالبتين جزئيتين دائمتين ، نحو : بعض الحيوان أبيض بالفعل ، وبعض الابيض حيوان بالفعل ، وبعض الحيوان ليس بأبيض دائماً ، وبعض الابيض ليس بحيوان دائماً . وذلك لان صدق هذا الكلي على بعض أفراد ذلك الكلي موجبة جزئية ، وصدق ذلك الكلي على بعض أفراد هذا الكلي موجبة جزئية أخرى ، وعدم صدق هذا الكلي على جميع أفراد ذلك الكلي سالبة جزئية ، وعدم صدق ذلك الكلي على جميع أفراد هذا الكلي سالبة جزئية أخرى ، ولكن لا يحتاج في النظم الا الى موجبة جزئية فقط وسالبتين جزئيتين لان عكس القضية لازم لها ، والموجبة الجزئية لا تنعكس الا موجبة جزئية كما يأتي فيكنفى بالواحدة ، بخلاف السالبة الجزئية فلها لا عكس لها لزوماً ، فالموجبة مادة التصادق ، والسالبتان مادة التفارق .

وَحَيْثُ كُلٌّ غَيْرُ صَادِقٍ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ اشْتِمَالًا

ثَانِيهِ مَقْهُومًا فَلِلْمُبَايَنَةِ يُنْسَبُ شَوْخُ نَخْلَةٍ وَضَائِقَةُ

إذا نسب الكلي الى كلي آخر فلم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر فالنسبة بينهما المباينة الجزئية ، نحو الانسان والحجر ، فان الانسان يصدق على شيء مما يصدق عليه الحجر ، والحجر لا يصدق على شيء مما يصدق عليه الانسان ، ومثلها النخلة والضائقة ، فكل منهما مبين للآخر .

وَهِيَ إِلَى كِلَيْتَيْنِ رَاجِعَةٌ سَالِبَتَيْنِ فَاعِنَ بِالْمَرَاJَةِ

المباينة الكلية راجعة الى سالتين دأمتين ، نحو : لاشيء من الانسان بحجر دأماً ، ولا شيء من الحجر بانسان دأماً ، وذلك ان عدم صدق الكلي كالانسان على شيء من أفراد ذلك الكلي سالبة كلية ، وعدم صدق ذلك الكلي على شيء من أفراد ذلك الكلي سالبة كلية ، وعدم صدق ذلك الكلي على شيء من أفراد هذا الكلي كلية أخرى ، فليس بين المباينين الامادة التفارق

ثُمَّ نَفِيضًا مَا تَسَاوَى أَنْسَبَ إِلَى التَّسَاوِي وَالذَّلِيلَ فَاطْلُبْ

هذا شروع في ذكر النسب بين النقيضين بعد الفراغ من ذكرها بين العينين ، فالنسبة بين نقيض المتساويين التساوي ، فكل ما يصدق عليه أحد نقيضي المتساويين يصدق عليه نقيض الآخر ، لانه لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر لا - تعالاة اجتماع النقيضين ، فيصدق عين الآخر بدون عين الاول لا - متناع اجتماع النقيضين ، وصدق عين الآخر بدون عين الاول يرفع التساوي بين العينين ، مثلاً : يجب ان

يصدق كل لا انسان لا ناطق، وكل لا ناطق لا انسان، ولو صدق اللا انسان على شيء، ولم يصدق عليه اللا ناطق، لصدق على ذلك الشيء عين الناطق، فيصدق الناطق ههنا بدون الانسان، فيرتفع التساوي بين العيين وهذا خلف

أَمَّا نَقِيضُ ذِي الْعُمومِ مُطْلَقًا	مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ أَخْصُ مُطْلَقًا
مَنْ النَّقِيضِ لِلْأَخْصِ ثَمًا	بَيْنَ نَقِيضِي الَّذِي قَدْ عَمَّا
وَالْخَاصِّ مَنْ وَجْهِ هِيَ الْمُبَایَنَةُ	جُزْئِيَّةً وَأَصْنَعُ لَهَا مُبَيَّنَةً
يَأْنِ يَكُونُ مِنْهُمَا كُلُّ حَرِي	بِالصِّدْقِ فِي الْجُمْلَةِ ذَوْنَ الْآخَرِ
سَوَاءً أَنْ تَصَادَقَ فِي الْبَعْضِ أَوْ	تَبَايَنًا فِي الْكُلِّ هَذَا مَا رَوَا

ذكر في هذه الايات الخمسة النسبة بين نقيضي العام المطلق والخاص المطلق، وبين نقيضي العام من وجه والخاص من وجه، أما نقيضا العام المطلق والخاص المطلق فالنسبة بينهما بمكسها في العيين، فنقيض الاعم مطلقا أخص من نقيض الاخص مطلقا، ونقيض الاخص مطلقا أعم من نقيض الاعم مطلقا، فكل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص، وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم. أما صدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض الاعم فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص لاستحالة ارتفاع النقيضين، فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم، فلا يبقى الاخص أخص، هذا خلف. مثلا: لو صدق اللاحقوان على شيء بدون صدق اللا انسان عليه لصدق على ذلك الشيء عين الانسان، اذ لو لم يصدق عليه عين الانسان لزم ارتفاع النقيضين، ويتمتع عليه صدق

الحيوان لقرض صدق اللاحويان واستعالة اجتماع التقيضين فيصدق
الانسان بدون الحيوان وهو خلاف المقروض ، فانا قد فرضنا بينهما
عموماً وخصوصاً مطلقاً ، وأما عدم صدق تقيض الاعم على كل ما يصدق
عليه تقيض الاخص فلانه قد ثبت أنه يصدق تقيض الاخص على كل ما
يصدق عليه تقيض الاعم ، فلو كان تقيض الاعم أيضاً يصدق على كل ما
يصدق عليه تقيض الاخص لكان بين التقيضين تساوي لتصادقهما كلياً على
هذا التقدير ، واذا تساوى التقيضان تساوى العيان للامر ، والمقروض أن بين
العينين عمومًا وخصوصًا مطلقاً ، هذا خالف ، واما تقيضا الامرين اللذين بينهما
عموم وخصوص من وجه ، فالنسبة بينهما التباين الجزئي ، وهو صدق كل من
الكليين بدون الآخر في الجملة ، أي سواء لم يتصادقا أصلاً أو تصادقا في
بعض ولم يتصادقا في بعض ، وعلى الاول النسبة بينهما عموم وخصوص
من وجه ، وعلى الثاني النسبة بينهما التباين الكلي ، فالتباين الجزئي عموم
وخصوص من وجه أو تباين كلي ، فلا يرد ان التباين الجزئي نسبة أخرى
سوى الاربع المذكورة فيبطل المحصر ، مثال الاول الحيوان والابيض ،
فان النسبة بينهما العموم من وجه ، وبين تقيضيهما وهما اللاحويان واللاأبيض
أيضاً عموم من وجه ، لانهما يتصادقان معاً كما في الحجر الاسود ، ويتحقق
اللاحويان بدون اللاأبيض أيضاً في الحجر الأبيض ، ويتحقق اللاأبيض
بدون اللاحويان في الحيوان الاسود كالغراب ، ومثال الثاني الحيوان
والانسان ، فان بينهما عمومًا من وجه ، لتصادقهما في الفرس ، وتفاقمهما
في زيد والحجر ، وبين تقيضيهما وهما اللاحويان والالسان مباينة كلية ،
فضرورة امتناع صدق انحصار بدون العام ، ولما رآوا ان بن تقيضي

الاعم والاخص من وجه تباينا جزئيا لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط

وَهَكَذَا يَبَيِّنُ النِّقِیْضَیْنِ لِمَا تَبَايَا اَلنَّسَبَةُ مَا يَنْتَهَا
النسبة بين نقيضي الكليين المتباينين هي التباين الجزئي أيضاً، لان
العينين لا يصدق أحدهما مع الآخر كالانسان لا يصدق مع الحجر،
والحجر لا يصدق مع الانسان، وحينئذ يلزم صدق كل مع نقيض الآخر،
مثلا الانسان اذا لم يصدق مع الحجر لا بد ان يصدق مع نقيضه وهو
اللاحجر، والا يلزم ارتفاع النقيضين، وكذا الحجر اذا لم يصدق مع
الانسان فلا محالة يصدق مع اللانسان، لاستحالة ارتفاع النقيضين، واذا
صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر لم يصدق كل واحد
منهما مع عين الآخر، واذا صدق كل من النقيضين مع عين الآخر يصدق
كل من النقيضين بدون الآخر، وهذا هو التباين الجزئي، ثم انه قد يتحقق
في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما وهما
اللاموجود واللامعدوم تبايناً كلياً، وإلا لزم كون الشيء الواحد موجوداً
ومعدوماً وهو محال، وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالانسان
والحجر فان بين نقيضيهما وهما اللانسان واللاحجر عموماً من وجه،
لاجتماعهما في الشجر، وتعارفهما في الحجر وزيد،

تتمت

إِعْلَمَ أَنَّ مَا مَضَى مِنَ النَّسَبِ مُعْتَبَرٌ فِي الْمُفْرَدَاتِ بِحَسَبِ

الصِّدْقُ وَهُوَ حَمْلُهَا وَبَعْلَى فيما إذا أُخْبِرَ عَنْهُ اسْتَعْمَلَا
 كَمَا تَقُولُ الْحَيَوَانُ صَادِقُ عَلَى الْحِمَارِ وَالْيَئَانُ سَابِقُ
 وَفِي الْقَضَايَا قَالَ أَهْلُ الْمَنْطِقِ بِحَسَبِ الْوُجُودِ وَالتَّحْقِيقِ
 تُعْتَبَرُ النَّسَبَةُ لَا بِالْحَمْلِ إِذْ ذَاكَ غَيْرُ مُمْكِنٍ فِي الْعَقْلِ
 فَحَيْثُ قِيلَ فِي الْقَضَايَا تَهْدَقُ فَالْقَصْدُ بِالصِّدْقِ بِهَا التَّحْقِيقُ
 فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِذَا قِيلَ الدَّوَامُ أَعْمُ مِنْ ضَرُورَةٍ كَانَ الْمَرَامُ
 مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّهَا تَحَقَّقَتْ فِي تَهْذِيقَاتِ الْوُجُوبِ اسْتَكْرَمَتْ
 تَحَقُّقَ الدَّائِمَةِ الْأَعْمَ مِنْهَا لِمَا لَمْ يَخْفَ عَنْ ذِي فَهْمٍ

اعلم ان مامر ياتيه من النسب الاربع انما يعتبر في المفردات بحسب
 الصديق، ومعناه حمل المفرد على المفرد، ويستعمل بلفظ علي، فيقال: الحيوان
 صادق على الحمار وعلى الانسان، واما في القضايا فالمعتبر انما هو بحسب
 الوجود والتحقيق لا بالحمل، لانه لا يتصور في العقل حمل قضية على أخرى،
 واذا استعمل فيها الصديق فالمراد به التحقيق، ويكون مستعملا بكلمة في،
 فيقال هذه القضية صادقة في نفس الامر، أي متحققة في نفس الامر،
 حتى اذا قيل «كلما صادق كل (ج ب) بالضرورة، صادق كل (ج ب)»
 دائما، كان معناه كلما تحقق في نفس الامر مضمون القضية الضرورية، تحقق
 في نفس الامر مضمون القضية الدائمة التي هي أعم من الضرورية، لما
 لا يخفى من ضرورة صادق الأعم على جميع أفراد الاخص، فليكن هذا
 الفرق ملك على ما،

المعرفات

قد مر بك ان نظر المنطقي انما هو في القول الشارح أو في الحجة ،
ولكل منها مقدمات يتوقف عليها ، ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات
القول الشارح شرع يتكلم فيه فقال ،

مُعْرِفُ الشَّيْءِ الْمَقُولُ كَيْ يُفِيدَ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ بِكُنْهِ أَوْ يُفِيدَ
تَمْيِيزَ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِالْآثَارِ عَنْ كُلِّ مَاعِدَاهُ مِنْ أَغْيَارِ

معرف الشيء هو المقول عليه ليفيد تصويره بكنه الحقيقة، أو امتيازه
عن كل ماعداه ، فالمقول على الشيء بمعنى المحمول عليه جنس شامل لجميع
المحمولات، وقوله ليفيد تصويره بكنه الحقيقة فصل يخرج سائر المحمولات
التي تحمل على الموضوعات لافادة ثبوت صفة من الصفات لموضوعاتها،
وقوله « أو تميزه عن كل ماعداه » يدخل به الحد الناقص والرسوم في
التعريف ، لان الحمل عليها لا يستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازه عن
جميع أغياره ، وتصور الحقيقة انما يكون بالحد التام

وَهُوَ إِلَى حَدٍّ وَرَسْمٍ ذُو انْقِسَامٍ وَكُلُّ قَسَمٍ نَاقِصٌ أَوْ ذُو تَمَامٍ
قَالَحَدٌ بِالْمَحْضِ مِنَ الذَّاتِي جَا وَالرَّسْمُ مَا الْخَارِجُ فِيهِ أَنْدَرَجَا

المراد بالذاتي هنا ما لا يمكن تصور الماهية بدونه والعرضي بخلافه

وَالْحَدُّ ذُو التَّمَامِ مَا قَدْ وَقَعَ بِالْجَنَسِ وَالْفَصْلِ الْقَرِيبَيْنِ مَعًا
وَالْحَدُّ نَاقِصًا بِفَصْلِ قَرِيبًا فَحَسَبُ أَوْ جِنْسًا بَعِيدًا صَحْبًا

وَالرَّسْمُ ذُو تَمِّ بِجَنَسٍ يَقْرُبُ وَخَاصَّةً كَحَيَوَانٍ يَكْتَسِبُ
وَالرَّسْمُ نَاقِصًا بِهَا فَحَسَبُ أَوْ جِنْسًا بَعِيدًا صَحَبَتْ كَذَا حَكُوا

ينقسم التعريف الى أربعة أقسام: حد ورسم، وكل منهما تام أو ناقص، فالحد ما كان بمحض الذاتيات، والحد لغة المنع، وهذا لما كان مانعاً عن دخول الاغيار الاجنبية فيه لاشتماله على الذاتيات سمي حداً في الاصطلاح أيضاً، والرسم ما اندرج فيه شيء من المرضيات، والرسم لغة الاثر، وهذا لما كان تعريفاً بالخارج اللازم الذي هو أثر من آثار الشيء سمي به في الاصطلاح أيضاً، والحد إن تركب من الجنس والفصل القريين فهو التام كتعريف الانسان بالحيوان الناطق، ولذكر الذاتيات فيه بتمامها سمي تاماً، وإن كان بالفصل القريب وحده أو تركب منه مع الجنس البعيد فهو الناقص، كتعريف الانسان بالناطق أو بالجسم الناطق، ولحذف بعض الذاتيات عنه سمي ناقصاً، والرسم إن تركب من الجنس القريب والخاصة فهو التام كتعريف الانسان بالحيوان الكاتب، ولمشابهة الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يختص بالشيء سمي تاماً، وإن كان بالخاصة وحدها أو تركب منها ومن الجنس البعيد كتعريف الانسان بالكاتب أو بالجسم الكاتب فهو الناقص، ولحذف أجزاء بعض الرسم التام عنه سمي ناقصاً. وطريق حصر المعرف في هذه الاقسام الاربعة ان يقال: التعريف اما بمجرد الذاتيات أولاً، فان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميعها وهو الحد التام، أو ببعضها وهو الحد لناقص، وأن لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة وهو الرسم التام، أو بغير ذلك وهو الرسم الناقص. لا يقال: ان

ههنا أقساماً آخر وهي التعريف التام بالاكمل من الحد التام والخاصة كالحیوان الناطق الضاحك ، أو بالعرض العام مع الفصل ، أو مع الخاصة ، أو بالفصل مع الخاصة ، أو بأعراض عامة مجموعها يخص الشيء ، أو بالمثال كما يوجد كثيراً . لانا نقول : هذه التعريفات لم تعتبر أقساماً ، لان المقصود من التعريف إما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات ، والتعريف بالاكمل هو في الحقيقة اجتماع القسمين ، والعرض العام لا يفيد شيئاً منها ، ولا فائدة في ضمه مع الفصل والخاصة لحصول المقصود بدونه ، اما المركب من الفصل والخاصة ، فالفصل فيه يفيد التمييز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة في ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز ، لان الفصل افاده مع شيء آخر ، واما التعريف بمجموع الاعراض العامة التي يخص مجموعها الشيء فهو تعريف بالخاصة المركبة كما سيأتي في المتن قريباً ، والتعريف بالمثال كذلك تعريف بالخاصة التي هي المشابهة وسيأتي أيضاً ،

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَفْسَ مَا	عُرِفَ إِذْ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَعْلَمَ
ضُرُورَةً قَبْلَ الَّذِي يَعْرِفُ	وَالشَّيْءَ قَبْلَ نَفْسِهِ لَا يَعْرِفُ
وَلَا أَعْمَ مِنْهُ لِلْقُصُورِ فِي	إِفَادَةِ الْمُقْصُودِ بِالْمَعْرِفِ
وَلَا لُخْصٍ إِذَا يَكُونُ اخْتَفَى	حِينَئِذٍ وَالْجَمْعُ عَنْهُ يَنْفَى
• وَلَا مُبَازٍ لَأَنَّهُ إِذَا	بَسَاطَتِهِ لَمْ يَجْزُ فَكَيْفَ ذَا
فَلَيْسَ إِلَّا فِي الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ	مُسَاوِيًا يَكُونُ وَهُوَ ذُو رُومِ
لِأَن يَكُونُ كَيْفَ كَانَ جَامِعًا	أَفْرَادُهُ وَعَنْ سِوَاهَا مَالِمًا

لا يجوز ان يكون المَعْرِف من حيث انه معرف نفس الشيء المعروف

بحيث لا يغيّره بوجه من الوجوه ، لأن من حق المعرّف وجوباً أن يعلم قبل الشيء المعرّف لأن معرفة المرفعة لمعرفة الشيء المرف ، والمعرفة واجبة التقدم على المعلوم بالضرورة ، فلو كان نفسه للزم أن يعلم قبل نفسه وهو محال ، ولا يجوز أن يكون أعم من الشيء المرف ، لأن الأعم قاصر عن إفادة المقصود بالتعريف من التصور ولكنه أو التمييز الذي هو أقل مراتب التعريف ، ولا يكون حينئذ مانعاً ، ولا يجوز أن يكون أخص منه ، لأن الأخص أقل وجوداً في العقل ، فإن وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام ، وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص ، وما هو أقل وجوداً في العقل يكون أخفى والأخفى غير صالح للتعريف ، لأنه لا بد أن يكون المرف أجلى من المرف كما يأتي ، ولا يكون حينئذ جامعاً . وكذا الحال في الأعم والأخص من وجه ، ولا يجوز أن يكون مباناً لأن الأعم والأخص إذا لم يصححا للتعريف مع قربهما إلى الشيء فالباين لا يصلح بالطريق الأولى ، لأنه في غاية البعد عنه ، وحيث تقرر أن المرف لا يجوز أن يكون نفس المرف ولا أعم منه ولا أخص ولا مباناً تعين أن يكون مساوياً له في العموم والخصوص ، أي يكون بحالة متى صدق المرف صدق الشيء المرف ومتى صدق الشيء المرف صدق هو ، ويلزم الكلية الأولى الاطراد والمنع ، لأن الاطراد معناه التلازم أي متى وجد المرف وجد المرف وهو عين الكلية الأولى ، ومعنى المنع أن يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أغيار المرف وهو ملازم لها ، ويلزم الكلية الثانية الانعكاس والجمع ، لأن الانعكاس هو التلازم في الانتفاء أي متى نشئ المرف انتفى المرف ، وهو ملازم للكلية الثانية ، ومعنى الجمع

أن يكون متاويلا لكل واحد من أفراد المعرفة بحيث لا يشذ منه فرد، وهذا أيضاً ملازم لها، ومن هنا تعرف ان ما وقع في عباراتهم من انه لا بد أن يكون التعريف جامعاً مانعاً أو طرداً منعكساً راجع الى المساواة في العموم والخصوص،

وَالشَّرْطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَجَلِي فَلَيْسَ بِالْأَخْفَى يُجُوزُ أَصْلًا

وَلَا مُسَاوِي فِي جِهَالَةٍ وَفِي مَعْرِفَةٍ مَا هِيَ الْمَعْرِفُ

يشترط في التعريف أن يكون المعرفة بكسر الراء أجلي من المعرفة أي أعرف منه في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول هو المعرفة، فلا يكتفى في التعريف بالاخفى لما علمت، ولا بالمساوي للمعرفة معرفة وجهالة بحيث يكون العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما مع الجهل بالآخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون، وكتعريف أحد المتضايين بالآخر كتعريف الابن بمن له أب، والاب بمن له ابن. فان كلا من المعرفة والمعرفة في المثالين في رتبة واحدة من العلم والجهل، فن علم أحدهما علم الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر. ومعرفة المعرفة يجب أن تكون أقدم من معرفة المعرفة ضرورة انها علة لها كما مر

وَلَا يَبْأَ يَعْلَمُ بِالْمَعْرِفِ فَحَسَبُ الدَّوْرِ وَلِلتَّوَقُّفِ

ولا يجوز تعريف الشيء بما لا يعلم الا بذلك الشيء المعرفة، للدور المتمتع، وذلك كتعريف الشمس بكونها النهار، والنهار بزمان كون الشمس فوق الافق، ويسمى حيث كانت التوقف بمرتبة واحدة دوراً مصرحاً كالمثال السابق، ودورا مضمرًا ان كان بمراتب، كتعريف الاثنين بالزوج

الاول ، والزوج بالعدد المتقسم بمتساويين ، والمتساويين بالشيئين اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر ، والشيئين بالاثنتين .

وَلَا يَوْحِثُنِي مِنَ اللَّفْظِ أَنَّيَهُمْ وَلَا آ الْمَجَازِ لَا إِنْ الْقَصْدُ اقْتِصَامُهُمْ

لا يجوز ان تستعمل في التعريف ألقاظ وحشية غريبة لأنها غير

واضحة الدلالة ، فيفوت غرض التعريف ، وهذا بالنسبة الى السامع فذلك

قيد في المتن بالانهم ، ليخرج ما لو كان للسامع علم واطلاع بالالفاظ

الوحشية فلا مانع حينئذ عن استعمالها لحصول المقصود بها ، ولا يجوز

أيضاً استعمال الالفاظ بمعناها المجازي ، لان الغالب تبادل المعاني الحقيقية

الى الفهم ، وهذا عند عدم القرينة الدالة على المراد ، اما اذا كان هناك

قرينة يفهم بها المقصود جاز استعمال المجاز فيه ، ومثل المجاز الالفاظ المشتركة

اذا لم يفهم المراد من معانيها ، وكذا كل ما لا يكون ظاهر الدلالة على

المراد بالنسبة الى السامع أو باشماله على تكرير من غير حاجة ونحو ذلك

وَلَمْ يَسْغُ بِالْحَكْمِ تَعْرِيفٌ وَأَوْ لِيَغِيرَ تَقْسِيمٌ دُخُولَهَا أَبَوَا

لا يسوغ التعريف بالحكم للدور ، لان الحكم على الشيء فرع عن

تصوره فصار التعريف متوقفاً على المعرفة بواسطة أخذ الحكم منه ، ومن

المعلوم ان المعرفة متوقف على التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فجاء

الدور ، وهذا داخل في عموم قوله سابقاً (ولا بما يعلم بالمعرف ، فحسب)

البيت ، وانما أعاد ذكره هنا لمزيد التنبيه عليه لكثرة وقوعه في كلامهم ،

كقول الفقهاء ، الحدث الاكبر ما أوجب الفسل ، والا صغر ما أوجب

الوضوء ، والعصبة من يأخذ جميع المال اذا انقرده ، وكقول النحاة الفاعل

هو الاسم الرفع المذكور قبله فعله ، ونحو ذلك فهو من باب ذكر

الخاص بعد العام، ولا يجوز أيضاً دخول لفظه «أو» في التعريف إن كانت
 لغير التقسيم بأن كانت للشك والابهام، لأنها تنافي ما قصد من التعريف
 وهو البيان، أما التي للتقسيم فيجوز وقوعها في التعريف، لأنها تفيد أن
 المذكور حدان أو حدود لأمور متخالفة في الحقيقة مشتركة في مطلق
 الماهية، فتفيد أن قسماً من الماهية حده كذا وقسماً حده كذا

وَالْقَوْمُ لَمْ يَتَّبِعُوهُ بِالْعَرَضِ	ذُو عَمٍّ إِذْ لَيْسَ مُحْصَلُ الْفَرْضِ
لَكِنْ أَرَى مُفْرَدَةً مَرَادَهُمْ	أَمَّا إِذَا كَانَ بِأَعْرَاضٍ تَعُمُّ
مَجْمُوعَهَا يُخَصُّهُ فَيُقْبَلُ	رَسْمًا إِذِ التَّيْبِزُ مِنْهُ بِمُحْصَلُ
فَإِنْ تُرِيدُ تَعْرِيفَ الْإِنْسَانِ تَرَهُ	فِي مُسْتَقِيمِ الْقَدِّ بِأَدْيِ الْبَشَرَةِ
عَرِيضٍ أَلَّا ظَفَارَ قَصِيرِ الرِّقَبَةِ	فَكُلُّ هَذَا خَاصَّةٌ مُرَكَّبَةٌ

القوم لم يعتبروا التعريف بالعرض العام لأنه لا يحصل به الفرض
 المقصود من التعريف، وهو إما الاطلاع على كنه المرف أو تمييزه عن
 كل ما عداه كما مر، وكلاهما متف هنا فالتعريف به عبث، لكن الظاهر
 أن مرادهم من عدم اعتباره العرض العام المفرد، أما إذا كان بأعراض
 عامة للمعرف يختص مجموعها به فهو رسم مقبول عندهم لحصول التمييز به
 كما صرح به بعض المتأخرين، كما إذا عرفت الإنسان بمستقيم القامة بأدي
 البشرية عرض الاظفار قصير الرقبة، فإن الشجر يشارك الإنسان في
 الاستقامة، والبقيل يشاركه في كونه بأدي البشرية، والقرد مثلاً يشاركه
 في عرض الاظفار، وكثير من الحيوانات يشاركه في قصر الرقبة،

لكن مجموع هذه الاعراض من حيث هو هو خاصة مركبة لحقيقة
الانسان فقط مميزة له عن كل ماعداه وهي معتبرة في التعريف عندهم

وَبِالْمِثَالِ يَكْثُرُ التَّعْرِيفُ فِي كَلَامِهِمْ وَفِيهِ إِيرَادُ خَفِيِّ
بِأَنَّهُ يُبَيِّنُ الْمَثَلَا أَوِ الْأَخْصَ وَكِلَاهُمَا لَا
يَصِحُّ لَكِنْ فِي جَوَابِهِ يُقَالُ لَيْسَ الْمُرَادُ نَفْسَ ذَلِكَ الْمِثَالِ
بَلْ إِنَّمَا حَقِيقَةُ الرَّسْمِ هِيَ بِالْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ الْمَشَابَهَةُ

التعريف بالمثال كثير شائع في كلامهم وهو وارد على حصر العرف
في الاقسام الاربعة لانه يكون اما مبيناً للمثل كقولنا: العلم كالنور،
أو أخص منه كقولنا: الاسم كزيد، وكلا هذين لا يصح به التعريف كما
صر، والا بطل الحصر في الاقسام الاربعة لانه خارج عنها، لكن يقال
في جوابه: ليس المراد هنا التعريف بنفس ذلك المثال المبين أو الاخص،
بل حقيقة التعريف انما هي بخاصة الشيء التي هي المشابهة المختصة به
فيكون من قبيل الرسوم

﴿ فائدة ﴾ بقي من التعريفات التعريف اللفظي . وانما لم يذكره
لانه ليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما هو في العرف الحقيقي ، بل
هو توضيح لما وضع له اللفظ باحضار معان جزئية مخزونة في الخاطر مرة
ثانية ، اما بلفظ مرادف له كقولهم: الغضنفر أسدٌ ، واما بلفظ أعم منه
كقولهم: السعدانة نبت ، فان النبت أعم من السعدانة اذ هي اسم لنبت
خاص والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

القضايا واقسامها وما يتعلق بها

هذا شروع في التصديقات بعد الفراغ من التصورات ، مبتدئاً منه بما تألف منه الحجة وهي القضايا ثم أقسامها من حملية وشرطية ومن حقيقية وخارجية ومن متصلة ومنفصلة الى غير ذلك ثم ما يتعلق بها كالمكس والتناقض وغيرها

قَوْلٌ لِصِدْقِهِ وَكَذِبِهِ اَحْتَمَلُ قَضِيَّةٌ ثُمَّ اِذَا الْحَلُّ حَصَلَ
 • فِيهَا لِفَرْدَيْنِ فَالْحَكْمِيَّةُ اَوْ لِقَضِيَّتَيْنِ فَالْشَّرْطِيَّةُ
 وَالْحَلُّ حَذْفُ الرِّبْطِ ذَوِيهِمَا وَالسَّلْبُ وَالْاِيجَابُ يَجْرِي فِيهِمَا

القضية قول يحتمل تصديق قائله وتكذيبه ، فالقول جنس شامل لجميع الاقوال التامة والناقصة ، وقولهم « محتمل التصديق والتكذيب » فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشاءات ، والمراد احتمال التصديق والتكذيب بمجرد مفهوم القضية لا بحسب الواقع ونفس الامر ، فلا تخرج الاخبار التي لا تحتمل ذلك لامر خارج عن المفهوم كامر موضحاً ، والقضية لا تتحقق بدون الحكم ، فلا بد من ان يكون في القضية محكوم عليه ومحكوم به ، ثم ان انحلت القضية الى مفردين اما بالفعل : كزيد قائم ، أو بالقوة بحيث يمكن ان يمبر عن طرفيها بمفردين مع ملاحظة نوعية الحكم نحو : زيد عالم ،

يضاده . زيد ليس بعالم ، فلها وان انحلت الى قضيتين ، لكن يمكن ان يعبر عنها مع ملاحظة نوعية الحكم بمفردين ، وهو قولنا : هذا ذاك ، فتسمى هذه القضية في اصطلاحهم حلية ، ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كما سيأتي ، وان لم نحل الى مفردين بل الى قضيتين عند حذف الرابطة التي هي الادوات الدالة على الارتباط الحكمي سميت القضية في اصطلاحهم شرطية ، والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا ، كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فاما اذا حذفنا أدوات الاتصال وهي لفظا إن والفاء بقي : الشمس طالعة والنهار موجود ، وهما قضيتان ، ومثله اذا قلنا : اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا ، ثم حذفنا أدوات العناد وهي اما وأو ، بقي : هذا العدد زوج وهذا العدد فرد ، وهما قضيتان ، والسلب والایجاب يكون في كل من القسمين الحلية والشرطية كقولنا في ایجاب الحلية : زيد قام أو قائم ، وفي سلبها ليس زيد قائما ، وفي ایجاب الشرطية : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وفي سلبها : ليس ان كانت الشمس طالعة الخ ، ولم يمثلها في المنن استثناء بالامثلة الآتية فيه مع ضيق مجال النظم

وَإِذْ عَرَفْتَ قِسْمِي الْقَضِيَّةِ	فَاسْتَمِعِ الْيَّانَ فِي الْحَمَلِيَّةِ
أَجْزَاؤَهَا ثَلَاثَةً مَوْضُوعٌ	عَلَيْهِ لِلْحُكْمِ بِهَا الْوُقُوعُ
مَحْمُولُهَا الثَّانِي وَهَذَا الْجُزْءُ مَا	بِهِ عَلَى الْمَوْضُوعِ فِيهَا حُكْمًا
ثَلَاثَ ذَيْنِ نِسْبَةٍ حُكْمِيَّةِ	بِهَا ارْتِبَاطُ جُزْئِي الْقَضِيَّةِ
وَالْفَرْقُ ذُو دَلٍّ عَلَيْهَا سُمِّيَا	رَابِطَةً كَكَانَ مَنْ كَانَ الْعَبَا

سَحًا وَذِي مَسْئُوبَةٍ إِلَى الزَّمَانِ وَنَحْوُهُ مِنْ عَامٍ هُوَ الْجَبَانُ
 قَعْدُ الزَّمَانِيَةِ ثُمَّ الرَّابِطَةُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ كَثِيرًا سَائِطَةٌ
 حَيْثُ يَكُونُ الذِّهْنُ شَاعِرًا بِمَا لَهَا مِنَ الْمَعْنَى كَعَمْرُو ذُو عَمَى

حيث عرفت تقسيم القضية الى حملية وشرطية بعد معرفة حد كل منهما ، فاسمع الآن بيان كل منهما مفصلا وتقسيمه ثانويا ، ولنبداً من ذلك بالحملية لانها بسيطة والبسيط مقدم على المركب طبعاً ، فليكن في الوضع كذلك ، فاجزاء القضية الحملية كما مرت الاشارة اليها ثلاثة ، الاول الموضوع وهو المحكوم عليه كزيد في زيد قائم ، وفي قام زيد ، وزيد قام ، فهو متناول للمبتدأ وللفاعل ايضاً ، فان زيدا في قام زيد موضوع ، وقام محمول ، لان معناه زيد قائم أو ذو قيام في الزمن الماضي ، وسمي موضوعاً لانه وضع لان يحكم عليه بشيء ، الثاني المحمول وهو المحكوم به على الموضوع ، وقد يكون اسماً كقائم من : زيد قائم ، وكلمة كقام من : قام زيد ، وقضية كابوه قائم من : زيد أبوه قائم ، وسمي محمولاً لملحه على شيء ، والثالث النسبة الحكمية ، والمراد بها الايجاب والسلب لا النسبة التي هي موردهما ، وان كانت جزءاً رابعا للقضية ، لان اللفظ الدال على الاولى دال على هذه ايضاً ، فالجزآن من القضية يتأديان بعبارة واحدة ، ولهذا اخذا جزءاً واحداً حتى انحصرت اجزاء القضية في ثلاثة ، واللفظ الدال على النسبة يسمى رابطاً والرابطه اداة لانها تدل على النسبة الرابطه بين الموضوع والمحمول ، وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه ، لكنها قد تكون في قالب الكلمة كاللفظ كان من كان المطر سهلاً ، ومثل كان باقي

الافعال الوجودية الناقصة كوجود ، وتسمى هذه زمانية ، وقد تكون في قالب الاسم ، كما في قولنا : زيد هو عالم ، ولفظ «هو» مستعار لها عند أهل الميزان ، ومثله متصرفات الافعال الوجودية والتصيرية الناقصة ككان وصائر ، وتسمى هذه غير زمانية ، وهذه الرابطة كثيرا ما تكون ساقطة في لغة العرب لشعور الذهن بمناها ، واكتفاء عنها بالحركات التي هي علامات دالة عليها بالالتزام لا بالمطابقة ، كالرفع في الموضوع والمحمول فانه دال على كون احدهما مبتدأ محكوما عليه والآخر خبرا اثباتا له محكوما به ، وانما كانت هذه الدلالة بالالتزام لا بالمطابقة لان الاعراب لم يوضع للربط ، بل الدلالة على المعاني المتورة للمعرب ، ويلزمها الربط ويفهم منه المعنى الرابطي

فَهِىَ الثَّنَائِيَّةُ حَيْثُ تَنْحَذِفُ مِنْهَا وَإِلَّا بِالثَّلَاثِيَّةِ صِفٌ

هذا تقسيم للقضية بحسب التركيب اللفظي ووجود الرابطة وعدمها ، فهي اما ثنائية أو ثلاثية لانها ان حذفت منها الرابطة كانت ثنائية لاشتمالها على جزءين فقط بازاء معنيين ، وان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاشتمالها على ثلاثة ألقاظ لافادة ثلاثة معان

مُوجِبَةٌ إِنْ بَيَّنَّوْا مَا حُمِلَ فِيهَا عَلَى مَوْضُوعِهَا الْحُكْمُ جُعِلَ
 * كَخَالِدٍ حَرًّا وَمَهْمَا وَقَمَّا سَلَبُ ثُبُوتِهِ عَلَى مَا وَضِعَا
 فِيهَا فَلَيْتَ يَا عَزِيزِي سَالِبَهُ كَقَوْلِنَا لَيْسَ الْأَمِيرُ ذَاهِبَهُ

هذا تقسيم للحملية لامر عارض ، وهو ايقاع النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة وانزعاعها ، لا بحسب الذات كما سبق من تقسيمها الى

ثلاثية وثنائية ، فانه بحسب التركيب اللفظي ، وقد عرفت ان الايجاب
 يقع النسبة وان السلب انزعاه ، بقوله : خالدٌ حر : حكم فيها بثبوت الحرية
 لخالد ، وقوله : ليس الامير ذاهبة : حكم فيها بسلب ثبوت واهية الامير
 وهي إذا الموضوع شخصٌ عينا شخصيةً مخصوصةً كقولنا
 زيدٌ شجاعٌ وليس بكرٌ ذاهبةٌ وسميت محصورةً مسورةً
 * إن كان كلياً وفيها ينأى كمية الأفراد منه وهنا
 سوراً يسمى اللفظ ذو دلالة على مقدار الأفراد دليلاً مجملًا

هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع ، ولهذا لوحظ حاله في
 أسامي الاقسام ، فموضوع الحملية اما ان يكون كلياً أو جزئياً حقيقياً ، فان
 كان جزئياً حقيقياً سميت القضية شخصية لكون موضوعها شخصا معينا ،
 ومخصوصة لكونه مخصوصا لا يحتمل الاشتراك ، وهي اما موجبة كقولنا :
 زيد شجاع ، وهذا كاتبٌ وانا قائمٌ ، واما سالبة كقولنا : ليس بكر شرها ،
 وليس هذا حيوانا ، ولست انت بخيلاً ، وان كان موضوعها كلياً فلا يخلو من
 ان تبين فيه كمية افراد الموضوع من الكلية والبعضية أولا ، فان تبين فيها
 كمية الافراد أي حكم على جميع أفرادها أو على بعضها سميت محصورة لحصر
 موضوعها بالكلية والبعضية ، ومسورة لاشتمالها على السور ، ويسمى عند
 الناطقة اللفظ الدال على كمية الموضوع سوراً لا يحاطه بالافراد احاطة سور
 البلد بها ، وهذه منقسمة لاربعة اقسام ذكرها في المتن بقوله

وهذه الأربعة تنقسم
 كليات موجبة إن حكموا
 فيها بالإيجاب على الجميع والسور فيها كل لا المجموعي

كُلُّ حُرٍّ مُبْتَلًى وَسَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ إِنْ تَكْ ضِدَّ الدَّاهِيَةِ
 وَسُورُهَا لَأَشْيٌ أَوْ لَا وَاحِدًا كَمَلٍ لَأَشْيٌ مِّنَ الْكَوْنِ سُدًى
 وَإِنْ بِإِجَابٍ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ حَكَمَتْ فَالْمَوْجِبَةُ الْجَزِيئَةُ
 وَسُورُهَا بَعْضٌ وَوَاحِدٌ كَمَا فِي قَوْلِنَا بَعْضُ الْأَمِّ ذُو عَمَى
 * سَالِبَةٌ جَزِيئَةٌ إِذَا عَلَى بَعْضٍ مِّنَ الْأَفْرَادِ سَلْبٌ حَصَلَا
 وَالسُّورُ لَيْسَ بَعْضٌ لِّبَسِّ كُلِّ وَبَعْضٌ آتَسَ وَالْمَنَالُ يَتَلَوُ
 كَلْبَسَ كُلِّ نَاسِكٍ مُسْتَدْرَجًا وَلَيْسَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَاجِحًا

تقسم المحصورة الى اربعة اقسام ، لان الحكم فيها اما على كل الافراد
 او على بعضها ، ويكون ايضا اما بالاجاب او بالسلب ، فان كان الحكم فيها
 بثبوت المحمول على كل افراد الموضوع فهي السككية الموجبة ، نحو : كل
 انسان حيوان وكل حر مبتلى ، والسور فيها كل الافراي أي الذي
 يشمل كل واحد من أفراد الموضوع أي كل واحد من أفراد الانسان
 حيوان ، وكل واحد من أفراد الحر مبتلى ، ومثله كل ما يفيد مفاد كل الافراي
 كلام الاستفراق ، نحو : الانسان حيوان : لا لفظ كل المجموعي الذي هو
 عبارة عن شمول الاجزاء ، فان القضية المشتملة عليه شخصية ، لامتناع
 صدقه على كثيرين ذهنا وخارجا ، نحو : كل اهل المسجد يحملون الصخرة
 العظيمة ، وقبل مهمة ، وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول عن
 كل أفراد الموضوع لا كل الاجزاء فهي السالبة الككية ، نحو لاشيء من
 الكون سدى ، ولا شيء من الانسان بحجر ، وسورها لاشيء ولا واحد
 ونظائرهما ، وان كان الحكم فيها بثبوت المحمول على بعض أفراد الموضوع

فهي الموجبة الجزئية ، كقولنا بعض الانام أعمى ، وبعض الخيوانات انسان . وسورها « بعض » و « واحد » ونظائرهما . وانما يكون البعض سور الموجبة الجزئية اذا أريد بعض أفراد مادخل عليه ، بخلاف ما اذا أريد بعض أجزائه نحو : بعض الزنجي أسود . فلها لا تكون جزئية بل مهملة ، لان لفظ البعض عنوان القضية لاسورها ، فكأنه قيل : جزء الزنجي أسود . وله مفهوم كلي يصدق على كثيرين في الذهن لم يبين ان الحكم على كل أفرادها أو بعضها . وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول عن بعض أفراد الموضوع فهي السالبة الجزئية ، كقولنا : ليس كل حيوان انسانا ، وليس كل ناهك مستدرجا . وسورها « ليس كل » و « ليس بعض » و « بعض ليس » والفرق بين الاسوار الثلاثة ان « ليس كل » دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام ، والآخران بالعكس من ذلك ، لانا اذا قلنا كما في مثال المتن : كل ناسك مستدرج : يكون معناه ثبوت الاستدراج لكل فرد من أفراد الناسك ، فاذا قلنا : ليس كل ناسك مستدرجا : يكون مفهومه الصريح انه ليس يثبت الاستدراج لكل واحد من أفراد الناسك ، وهو رفع الايجاب الكلي ، ويلزمه السلب الجزئي ، بمعنى النفي عن البعض ، لانه لو لم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من أفراد الموضوع لكان ثابتا لكل ، والمقدر خلافه . واما ان « ليس بعض » وبعض ليس » يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى رفع الايجاب الكلي بالالتزام فظاهر ، لانا اذا قلنا : ليس بعض العلماء ذكيا ، أو بعض العلماء ليس ذكيا ، فيكون معناه الصريح سلب الذكاء عن بعض أفراد العلماء

للتصریح بالبعض وادخال حرف السلب عليه، ويلزمه رفع الإيجاب الكلي،
لانه اذا سلب الحكم عن البعض لا يكون ثابتاً للكل، فيكون الإيجاب
الكلي مرتفعاً، هذا هو الفرق بين ليس كل والاخيرين. واما الفرق
بين الاخيرين فهو ان « ليس بعض » قد يذكر للسلب الكلي، لان البعض
غير معين فان تعيين بعض الافراد خارج عن معنى الجزئية، فاشبه التكررة
في سياق النفي، فكما ان التكررة في سياق النفي تفيد العموم فكذلك
هنا أيضاً، لانه احتمال ان يفهم منه السلب في أي بعض كان، وهو
السلب الكلي، بخلاف « بعض ليس » فان البعض هنا وان كان غير معين
الا انه ليس واقعاً في سياق النفي، بل السلب انما هو وارد عليه، و« بعض
ليس » قد يذكر للإيجاب العدولي، حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس
بانسان، أريد اثبات الانسانية لبعض الحيوان لاسلب الانسانية عنه،
وقد فرق بينهما كما ستقف عليه في محله، بخلاف « ليس بعض » اذ لا يمكن
تصور الإيجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع. كذا ذكره القطب
الرازي في تحرير القواعد

وَحَيْثُ لَمْ تُبَيَّنِ الْآفِرَادِ مِنْ	مَوْضُوعِهَا بِالْكُلِّ وَالْبَعْضِ فَإِنْ
لَمْ يَكْ صَالِحًا بِذِي الْقَضِيَّةِ	كَلِيَّةٌ تَقْصُدُ أَوْ جُزْئِيَّةٌ
بِأَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيهَا وَقَعًا	عَلَى طَبِيعَةِ الَّذِي قَدْ وُضِعَا
فَهِىَ إِذَا طَبِيعَةُ مِثَالِهَا	الْجِسْمُ جِنْسٌ وَلْتَقَسَّ أَشْكَالُهَا
وَأَنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَمِنْهَا	وَالْمَرَّةُ فِي خُصَرٍ بِهِ مُمَثَّلَةٌ
وَهِيَ إِذَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ	بِحُكْمِهَا حَتَّى أَتَى: ٢٠ ٨٢

حيث لم تبين في القضية كمية أفراد الموضوع من الكلية والبعضية فلا يخلو اما ان تصلح القضية لان تقصد كلية أو جزئية، بان يكون الحكم فيها واقعا على أفراد الموضوع أو لا تصلح ، بان يكون الحكم فيها واقعا على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد ، فان لم تصلح فالقضية طبيعية ، وسميت بذلك لان الحكم فيها على نفس الطبيعة ، كقولنا الجسم جنس والانسان نوع ، فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الجسم والانسان من الافراد ، بل على نفس طبيعتهما ، وان صلحت لان تقصد بها كلية أو جزئية سميت مهمة، لان الحكم فيها على أفراد موضوعها وقد أهمل بيان كيتها، كقولنا: الانسان في خسر. أي ما صدق عليه الانسان من الافراد في خسر أو ليس في خسر

﴿ فائدة ﴾ اعلم ان القضايا المتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع لا غير ، ووجه انحصارها في الاربع المذكورة ان المهمة في قوة الجزئية بمعنى انها جزئية بالقوة لا بالفعل، للاختلاف بذكر السور وعدمه، والاختلاف بالسور لا يوجب اختلافا في حقيقةهما فهما متلازمان في الصدق، فتي صدقت الجزئية صدقت المهمة وبالعكس ، لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد المطلقة عن الكلية والبعضية ، فالمهمة مندرجة تحت الجزئية ، وأما الشخصية فلا يبحث عنها بالنظر الى انها شخصية لان مفادها معرفة أحوال موضوعاتها وهي جزئية ، والجزئيات متغيرة آناء فأنها ثابتاتها، ولا كمال للنفس الناطقة في معرفة أحوالها ، فانا اذا عرفنا من « زيد قائم » انه على صفة القيام ، وهو لا يستمر على هذه الصفة البتة ، فتصير تلك المعرفة جهلا بعد ، نعم قد

تقوم مقام الكلية وتصير كبرى في الشكل الاول ، نحو هذا زيد ، وزيد
 انسان ، فهذا انسان . لكنه بحسب الظاهر فقط ، واما بحسب الحقيقة
 فالمحمول هو مسمى بزيد ، لان الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا فتكون
 الكبرى هو مسمى بزيد ، وهو ليس بجزئي . واما الطبيعية فلا يبحث عنها
 في العلوم أصلا فان به الطبيعيات الكلية من حيث مفهومها بقطع النظر
 عن الافراد ، لامن حيث تحققها في الاشخاص غير موجودة في الخارج ،
 بل فرضية ، فلا كمال في معرفة أحوالها اذ كمال الانسان هو معرفة أحوال
 الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية ، وأعيان
 الموجودات هي الموجودات الخارجية . وبما تقرر علم انحصار القضايا
 المتبرة في المحصورات الاربع والله أعلم

﴿ فصل في تحقيق المحصورات الاربع ﴾

قال في شرح المطالع أم المهات في هذا الباب تحقيق المحصورات ،
 لا بناء معرفة الحجج التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع
 الخط العظيم بسبب الغفلة عنها انتهى

مَهْمَا يَقُولُوا كُلٌّ (جَب) تَارَهُ	بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ اعْتَبَارَهُ
قَدْ ذَكَرُوهُ وَبِحَسَبِ الْخَارِجِ	عَنْ مَوْضِعِ الشُّعُورِ أُخْرَى قَدْ يَحْيِي
فَالْحُكْمُ فِي أُولَاهُمَا عَلَى الَّتِي	لِلْجَمِّ مِنْ أَفْرَادِهِ الْمُسْكِنَةِ
جَمِيعَهَا سَوَاءٌ أَنْ تَحَقَّقَتْ	أَمْ لَا بِنَاءٍ لِلْبَاءِ مَفْهُومًا ثَبَتَ
وَضَنَّ الْآخَرَى الْحُكْمُ مَقْصُورٌ عَلَى	مُحَقَّقِي الْأَفْرَادِ فِي الْخَارِجِ لَا
أَفْرَادِهِ الَّتِي يَأْوِ تَقْدَرُ	وَالْفَرْقُ فِي الشِّثَالِ فَافْهَمُ يُظْهَرُ

فَصَدَقَ نَحْوُ كُلِّ عَقْطَا طَائِرٌ يَأْتِي عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ
وَلَوْ قَرَضْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعِ فِي الْخَارِجِ الشَّكْلُ سِوَى الرُّبْعِ
لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ كُلُّ شَكْلٍ مُرْبِعٌ وَصَدَقَ هَذَا الْقَوْلُ •
بِالْإِعْتِبَارِ الثَّانِي لَا بِالْأَوَّلِ وَحَيْثُ كَانَ الْحَكْمُ ذُو تَنَاوُلٍ
لِلْكَلِّ نَحْوُ كُلِّ لَيْثٍ حَيَوَانٍ فَذَلِكَ حَيْثُ تَصَدَّقُ الْقَضِيَّتَانِ
فَالنِّسْبَةُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ كَمَا يُدْرَى بِمَا مَثَلَتْهُ يَتَنَبَّهَا

إذا قيل مثلاً كل (ج ب) فهنا ثلاثة أمور، الأول لفظ كل، وهو سور القضية والمراد به فيها كل الافرادى، أي كل واحد واحد من أفراد الموضوع كما تقدم، وليس المراد الكلي ولا كل المجموعي، وهذان ربما استعملا في الكلام كما يقال «كل انسان نوع» ويراد به الكلي، و«كل انسان لا يحويه دار» ويعنى به المجموعي. لكن المعبر في القياسات والعلوم هو المعنى الاول، والثاني (ج) والمراد به ما يقع موضوعاً للقضية والثالث (ب) والمراد به ما يقع محمولاً لها، وانما جرت عادة القوم بالتعبير عن الموضوع (بج) وعن المحمول (بب) للاختصار، ولدفع توهم الاختصار فيما لو مثلوا للكلية مثلاً بكل انسان حيوان في هذه المادة، دون الموجبات الكليات الأخرى، وان ضم معها ما يدل على التمثيل، لعدم كونه نصاً في عموم جميع الموجبات الكلية، واحتمال ان يكون المراد ما يكون من نوع، ثم المعنى (بج) حيث قلنا كل (ج ب) انما هو ما صدق عليه (ج) من الافراد لا مفهوم (ج) وحقيقته، والمعنى (بب) في ذلك مفهوم (ب) لا ما صدق عليه (ب) من الافراد، فعنى كل (ج ب) كل ما صدق عليه (ج) من

الافراد فهو محكوم عليه بمفهوم (ب) وإنما لم يكن المراد منها كل مفهوم (ج) لا ماصدق عليه (ج) من الافراد محكوم عليه بمفهوم (ب) لانه يكون حيثئذ (ج) و (ب) لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ. ولم يجعل أيضاً كل ماصدق عليه (ج) من الافراد هو ماصدق عليه (ب) من الافراد لا مفهوم (ب) لان ماصدق عليه (ج) هو بعينه ما يصدق عليه (ب) فلو كان المحمول ماصدق عليه (ب) لكان المحمول ضروري الثبوت للموضوع، ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فتتحصر القضايا في الضرورية فلم تصدق ممكنة خاصة اصلاً وحيث قد عرفت اتحاد ماصدق عليه الموضوع وما صدق عليه المحمول من الافراد ومغايرتها في المفهوم فاعلم ان ماصدق (ج) عليه من الافراد الذي هو المحكوم عليه يسمى ذات الموضوع ومفهوم (ج) يسمى وصف الموضوع وعنوانه، وهو قيد في موضوعية الموضوع، لان المراد بالموضوع الذات الموصوفة بمفهوم والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة، كقولنا كل انسان حيوان، فان حقيقة الانسان عين ماهية الافراد المحكوم عليها التي هي زيد وعمرو وبكر وغيرهم من أفرادهم، وقد يتغايران فيها فربما يكون العنوان جزءاً للذات، كقولنا كل حيوان حساس، فحقيقة الحيوان انما هي جزء لما صدق عليه من الافراد الشخصية المحكوم عليها، وربما يكون خارجاً عنها عارضاً لها كقولنا كل ماش حيوان، فان الحكم على زيد وعمرو وغيرهما من أفراد الماشي ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها، فمفهوم القضية يرجع الى عقدين، عقد الوضع وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه، وعقد الحمل وهو انصاف ذات الموضوع بوصف المحمول، اما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالفعل عند ابن سينا، أي

ما يصدق عليه (ج) بالفعل ومما مساوئ كان في حال الحكم أو في الماضي أو في المستقبل ، وبالإمكان العام المقيد بجانب الوجود عند التقاربي ، أي ما يمكن أن يصدق عليه (ج) فيتناول الصدق بالفعل وبالقوة ، ورأي ابن سينا هو المتبع ، لأن اللغة والعرف يساعدان عليه ، فإن الأبيض مثلا لا يتناول الذات الخالية عن البياض دائما كالزنجي ، وإن أمكن اتصافا به ، وأما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة وبالإمكان وبالفعل وبالديموم على ما سيذكر في بحث الموجهات ،

ثم بعد رعاية الأمور المذكورة فقولنا كل (ج) يعتبر عند المتأخرين تارة بحسب الحقيقة ، وتسمى القضية حقيقية حينئذ كلها حقيقة القضية المستعملة في العلوم لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار ، وتعتبر تارة بحسب الخارج وتسمى خارجية ، والمراد بالخارج ما خرج عن موضع الشعور أي القوة الداركة ، أما الأولى أعني الحقيقية فالحكم فيها يكون بمفهوم الباء على ما يصدق عليه (ج) من الأفراد الممكنة المحققة سواء تحقق وجود الأفراد في الخارج أو كانت معدومة مقدرة الوجود بحيث تكون لو وجدت كانت (ج) فالحكم هنا ليس مقصورا على ما في الخارج فقط ، وأما الثانية أعني الخارجية فيكون الحكم فيها بمفهوم الباء مقصورا على ما يصدق عليه الجيم من الأفراد الموجودة في الخارج المحققة فيه بمعنى أن كل ما يصدق عليه (ج) في الخارج من الأفراد محكوم عليه بمفهوم (ب) في الخارج ، سواء كان اتصاف الأفراد بالعنوان قبل الحكم أو بعده ، أو معه ، حتى يصدق قولنا مثلا كل نائم مستيقظ ، ويصح قولنا كل مشيع راجع ، وإنما قيدت الأفراد بالممكنة لئلا ترد القضايا الذهنية ، أي التي لا وجود لموضوعاتها إلا في الذهن

كشريك الباري ممتنع ، على انا اذا اعتبرنا في صدق الوصف العنوانى على ذات الموضوع انه بالامكان على رأي القاراي ، أو بالامكان المقيد بالفعل على رأي ابن سينا ، لم تبق حاجة الى تقييد الافراد بالممكنة ، فيكون التقييد بالممكنة صفة كاشفة لا للاحتراز ، وبالمثال يظهر الفرق بين القضيتين الحقيقية والخارجية ، فانا اذا قلنا مثلا كل عقاء طائر ، صدقت القضية بحسب الاعتبار الاول أي الحقيقية ، لان موضوعها يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون ، دون الاعتبار الثاني ، لان الموضوع وهو العقاء في المثال لم يكن موجودا في الخارج ، فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود فقط ، والخارجية تستدعي وجود الموضوع في الخارج ، ولو فرضنا انه لم يوجد في الخارج من الاشكال الا المربع ، وقلنا كل شكل مربع لصدقت القضية بالاعتبار الثاني دون الاول ، أي صدقت الخارجية دون الحقيقية لان من أفرادها المقدرة ما لا يكون مربعا ، ولو قلنا كل انسان حيوان ، صدقت القضيتان لأن الموضوع موجود في الخارج ، وقد عرفت ان الحكم بالاعتبار الاول لا يكون مقصورا في الحقيقة على الموجود من الافراد ، بل يتناول الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة كما مر ، والحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة ايضا ، وقد

تين بهذه الامثلة ان النسبة بين الموجبتين الكليتين العموم من وجه

وَحَيْثُمَا عَرَفْتَ مَا لِلْمَوْجِبَةِ كَلِمَةً فَفَسِّرْ عَلَيْهَا السَّالِبَةَ

وَمَثَلُهَا الْجُزْئِيَّتَانِ وَالنِّسْبُ تُذَرِّكُ بِالْعَكْسِ وَإِذْ مَا نِ الْطَّلَبُ

حيثما عرفت مما مر ما للموجبة الكلية من التحقيق ، فيمكنك ان

تعرف ما للسالبة الكلية منه بالقياس على ما للموجبة ، وكذا ما للموجبة

والسالبة الجزئيتين، لانه كما كان اعتبار الحكم في الموجبة الكلية تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الخارج، فكذلك تعتبر المحصورات البواق بهذين الاعتبارين، والامور المعتبرة بحسب الكل ثمة تعتبر في السالبة الكلية كذلك، وفي الجزئيتين بحسب البعض، والمعتبرة ثمة بحسب الثبوت تعتبر في الموجبة الجزئية كذلك، وفي السالبتين بحسب الرفع والانتفاء، فمفهوم السالبة الكلية الحقيقية سلب المحمول على كل فرد من أفراد الموضوع، اما بانتفائه في الخارج تحقيا أو تقديرا، أو بانتفاء الحكم أي اثبات المحمول له، ومفهوم السالبة الكلية الخارجية سلب المحمول عن كل فرد من أفراد الموضوع، اما بانتفاء تحققه في الخارج أو بانتفاء ثبوت المحمول له، ومفهوم الموجبة الجزئية الحقيقية الحكم بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، سواء كان ذلك البعض محققا في الخارج أو مقدرا، ومفهوم الموجبة الجزئية الخارجية الحكم بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، بشرط ان يكون ذلك البعض محققا في الخارج، ومفهوم السالبة الجزئية الحقيقية سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، سواء كان ذلك البعض المحكوم عليه محققا في الخارج أو مقدرا، ومفهوم السالبة الجزئية الخارجية سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع المحققة في الخارج فقط، وبامعان النظر فيما ذكر تعرف النسب بين الحقيقتات والخارجيات، وسنشير الى ذكرها من غير تجشم للاستدلال عليها لوضوح ذلك،

أما النسبة بين السكيتين الموجبتين فهي عموم وخصوص من وجه وقد تقدم بيانها مفصلا، واما بين الموجبتين الجزئيتين فالحقيقة أعم من الخارجية

مطلقاً، وأما بين السالبتين الكليتين فالخارجية أعم من الحقيقية مطلقاً، وأما بين السالبتين الجزئيتين فهي المبينة الجزئية، وتتحقق أما في المبينة الكلية أو في العموم والخصوص من وجه، وأما بين الموجبة الحقيقية الكلية والموجبة الجزئية الخارجية، فالموجبة الكلية الحقيقية أعم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه لما مر في الموجبتين الكليتين، وأما بين الموجبة الكلية الحقيقية والسالبتين الخارجيتين، فالعموم والخصوص من وجه كذلك، وأما بين الموجبة الكلية الخارجية والموجبة الجزئية الحقيقية فالأولى أخص مطلقاً، وأما بين الموجبة الجزئية الحقيقية وبين السالبتين فالعموم والخصوص من وجه، وأما بين السالبة الكلية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية فالأولى أخص من الثانية مطلقاً، وأما بين السالبة الجزئية الحقيقية وبين كل واحدة من الخارجيات المتناقضات لها في الكم والكيف فالمبينة الجزئية. هذه هي النسب بين الحقيقتين والخارجيات ذكرتها اجمالاً، وإن أردت زيادة الإيضاح بالاطلاع على دلائلها فطليك بالطولات

﴿ فصل في العدول والتحصيل ﴾

إِنْ كَانَ حَرْفُ السَّلْبِ نَحْوَيْسَ لَا جُزْءٌ أَمِنَ التَّوَضُّعِ أَوْ مَا حُمِلَ
أَوْ مِنْهَا مَعًا سِوَاءَ كَانَ مِنْ سَالِبَةٍ أَوْ ذَاتِ إِبْجَابٍ زَكَنَ
فِيهِ إِذَا مَعْدُولَةٌ كَالْأَجْمَادِ حَيٌّ وَنَحْوُ الْبَاهِلِيِّ لَا جَوَادَ

القضية أما معدولة أو محصلة، فإن كانت أداة السلب كليس ولا وغيرها مما يشار كهما في معنى السلب جزءاً من موضوع القضية أو جزءاً من مجموعها أو جزءاً من كل منهما سواء كانت القضية موجبة أو سالبة

سميت القضية معدولة، والجزء الذي جعل حرف السلب جزءاً منه معدولاً،
 كقولنا في معدولة الموضوع الالاجادحي، ولا شيء من الالاحي بعالم،
 وفي معدولة المحمول الباهلي لاجراد، ولا شيء من العالم بلاحي، وفي
 معدولة الطرفين الالاكريم لاشجاع، ولا واحد من الالاكريم بلاجبان،
 والا فمحصلة، وستأتي وخرج بقوله في المتن جزءاً من الموضوع السالبة
 لان اداة السلب فيها رابطة بين المحمول والموضوع، وليست جزءاً لشيء
 منها، والمراد بالمحمول والموضوع اللفظ الدال عليهما، واطلاق المحمول
 والموضوع عليه تجوز

وَحَيْثُ حَرْفُ السَّلْبِ لَمْ يَكُنْ بِهَا جُزْءُ الشَّيْءِ مِنْهَا فَسَمِيَا *
 فِي السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ بِالْمَحْصَلَةِ كَذَا شَجٍ وَلَيْسَ زَيْدٌ تَكَلَّةً
 اذا لم تكن اداة السلب جزءاً لشيء من الموضوع والمحمول سميت
 القضية محصلة، سواء كانت موجبة كقولنا هذا شج وكل انسان حيوان،
 أو سالبة كقولنا ليس زيد تكلَّةً ولا شيء من الحيوان بحجر
 وَرُبَّمَا قِيلَ هُنَا لِلْسَّالِبَةِ بَسِيطَةٌ لِتَحْصَلَ الْمُنَاسَبَةُ

ربما يخصص اسم المحصلة بالموجبة، وتسمى السالبة بسيطة لتحصل
 المناسبة في التسمية، لان البسيط مالا جزء له، وحرف السلب وان كان
 موجوداً فيها لكنه ليس جزءاً لشيء من طرفيها، وبساطتها انما هي
 بالقياس الى المعدولة، والا فالمحصلة الموجبة تشاركها في عدم كون اداة
 السلب جزءاً من أحد طرفيها، والامثلة المارة صالحة لان تكون مثلاً
 لها فلا عود ولا اعادة

وَالسَّلْبُ وَالْإِيجَابُ قَالُوا يُتَبَيَّنُ
بِنِسْبَةِ لَا الطَّرْفَيْنِ فِي الْخَبَرِ
فَكُلُّ مَا لَيْسَ بِعَالٍ لَا أَشْمُ
مُوجِبَةٌ وَإِنْ هُمَا ذَوَا عَدَمٍ
وَقَوْلُنَا لَا وَاحِدٌ مِنَ الْعَرَبِ
يَبْأَخُلُ سَابِقَةً لَذَا السَّبَبِ

لما ذكر أن القضية المدعولة مشتتلة على حرف السلب ، ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ، ذكر معنى الإيجاب والسلب ، حتى لا يذهب بك الوم إلى أن كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ، وقد عرفت أن الإيجاب هو إيقاع النسبة والسلب انتزاعها فالعبرة في كون القضية موجبة أو سالبة بإيقاع النسبة ورفعها لا بطرفها ، يعني أن كانت النسبة ثبوتية فالقضية موجبة ، وإن كانت النسبة سلبية فالقضية سالبة سواء كانت الأطراف وجودية أو عدمية ، وقوله في المثال : كل ما ليس بعالمٍ لا أشم : موجبة ، لأنه حكم فيها بثبوت اللأشمية على ما صدق عليه ليس بعالم ، مع أن الطرفين عدميان لوجود حرف السلب فيهما ، وقوله أيضاً : لا واحد من العرب يباخل : سالبة ، لأنه حكم فيها بسلب البخل عن كل ما صدق عليه العرب مع أن طرفها وجوديان لعدم حرف السلب فيهما ، وقوله لذا السبب هو كون الاعتبار بالنسبة لا بالطرفين

وَوَاضِحٌ أَنَّ الْمُدُولَ مُعْتَبَرٌ
إِنْ كَانَ مِنْ جَانِبِ عَمُولِ الْخَبَرِ
أَمَّا عَدُولُ الْوَضْعِ لَا يُعْتَبَرُ
إِذْ لَيْسَ فِي حَالِ الْقَضَايَا أَمْرٌ
لَهُ لِمَا قَدْ مَرَّ قَبْلُ فَاسْتَمْعِ
أَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ ذَاتُ مَا وَضَعَ
وَوَحْفُ ذِي الْحَمْلِ وَلَا خَفَاءَ فِي
أَنَّ الْمُدُولَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي
عُبْرَةٍ عَنْ شَيْءٍ بِهِ لَنْ يَلَا مَا
مَفْهُومُ ذِي الْوَضْعِ وَيَا خِلَافٍ مَا

الخلف في الحكم عليه بخلاف عدول ذي الحمل فإن الآخلاف
 به وبالتحصيل في نفس الخبر بالخلف في مفهومه له أثر
 فالحكم بالأمر الوجودي منافي فحكمنا بالعدمي للخلاف

من الواضح ان المتبر في الفن انما هو العدول من جانب المحمول ،
 واما العدول من جانب الموضوع فلا يعتبر لانه غير مؤثر في مفهوم القضية ،
 لما قدم بك في بحث تحقيق المحصورات ان مناط الحكم ذات الموضوع
 ووصف المحمول ، لا وصف الموضوع ، ولا خفاء في ان العدول والتحصيل
 انما يكون منصبا على وصف الموضوع ، وهو غير المحكوم عليه في القضية ،
 بل المحكوم عليه هو ذات الموضوع ، واختلاف الصفات وجودا وعدما
 لا يوجب اختلاف الذات ، ولا يلزم باختلاف العبارات عن الشيء اختلاف
 الحكم عليه ، بخلاف العدول والتحصيل من جانب المحمول لان الاختلاف
 بها مؤثر في نفس القضية باختلاف مفهومها حينئذ ، فان الحكم على الشيء
 بالامور الوجودية منافي للحكم عليه بالامور العدمية ، اذ بين الوجود
 والعدم غاية الخلاف ، وربما اعتبر بعضهم عدول الموضوع لكن قل ان
 تكون له ثمرة وفائدة

وغير خاف ان التحصيل وبعْدُولِ جَانِبِ الْمَحْمُولِ
 تُرْبِعُ الْقِسْمَةَ زَيْدٌ عَالِمٌ وَابْسَ بِالْعَالِمِ أَوْ لَاعَالِمٌ
 أَوْ لَيْسَ بِاللَّاعَالِمِ وَالْأَمثلة تَدْرِي بِهَا أَقْسَامُهَا مُفَصَّلَةٌ

لا يخفى ان اعتبار العدول والتحصيل من جانب المحمول يربع القسمة ،
 لان اداة السلب ان كانت جزءا من المحمول فالقضية معدولة اما موجبة

واما سالبة ، وان لم تكن جزء آمن المحمول فالقضية محصلة اما موجبة
واما سالبة ، فهذه أربع قضايا - موجبة محصلة كقولنا : زيد عالم ، وسالبة
محصلة كقولنا : زيد ليس بعالم ، وموجبة معدولة كقولنا : زيد لاعالم ،
وسالبة معدولة كقولنا : زيد ليس بالاعالم ، واستغنى بذكر الامثلة في
المتن عن تفصيل الاقسام لوضوح المقام

وَصَابِطُ النِّسْبَةِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ تَرَاهُ هَهُنَا مَفْصَلًا
فَإِنْ كُلَّ خَبَرَيْنِ اخْتَلَفَا كَيْفُهُمَا وَفِي الْعُدُولِ اثْتِنَا
تَنَاقُضًا بَعْدَ الْمُرَاعَاةِ لِمَا فِي بَابِهِ مِنَ الشَّرْطِ لَزِمًا

الضابط في نسبة هذه الاربعة القضايا بعضها الى بعض ان كل قضيتين
منها اختلفتا في الكيف بان كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة ،
وتوافقتا في العدول والتحصيل بان كانتا معدولتين أو محصلتين فهما
متناقضتان ، لكن بعد مراعاة الشرائط المتبرة في باب التناقض الآتي ،
كقولنا : كل انسان حيوان ، ليس كل انسان حيوان ، كل انسان لاحي ،
ليس كل انسان بلاحي

وَإِنْ عَلَى الْعَكْسِ لِهَذَا كَانَتَا فَالنِّسْبَةُ الْعِنَادُ صَدَقًا ثَبَاتًا
• فِي حَالِ إِجْمَاعِهِمَا وَكَذِبًا إِنْ كَانَ كَيْفُ الْخَبَرَيْنِ سَلْبًا

اذا كان القضيتان على عكس ما مر بان تخالفا في العدول والتحصيل
فكانت احدهما محصلة والاخرى معدولة وتوافقتا في الكيف بان كانتا
موجبتين أو سالبين ، فالنسبة بينهما في حالة كونهما موجبتين العناد في
الصدق فقط ، أي لا يصدقان معا وقد يكذبان ، كقولنا : زيد عالم ، زيد

لا عالم . فصدقهما في حالة واحدة ممتنع ، ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع ،
والنسبة بينهما في حالة كونهما سالبين العناد في الكذب فقط ، أي
لا يكذبان معا وقد يصدقان ، كقولنا : زيد ليس بكاتب ، زيد ليس
بلا كاتب ، فكذبهما في حالة واحدة ممتنع ، ويجوز صدقهما اذا عدم الموضوع

وَأَنْ تَرَ الْقَضِيَيْنِ اخْتَلَفًا كَيْفًا وَفِي الْعَدُولِ لَمْ يَأْتَلَفَا
فَذَاتِ الْإِجَابِ أَخَصُّ مُطْلَقًا مِنْ النَّيِّ السَّلْبِ عَلَيْهَا صَدَقَا
لِإِنَّ الْإِجَابَ إِذَا يَسْتَدْعِي فِيهَا وُجُودَ جُزْئِهَا ذِي الْوَضْعِ
* مُحَقَّقًا يَكُونُ أَوْ مُقَدَّرًا وَالسَّلْبُ لَا يُلْزِمُهُ مَا ذُكِرَ *
نَعَمْ إِذَا مَا وَجَدَ الْمَوْضُوعُ فِي سَالِيَةٍ تَلَازَمًا فَلْتَعْرِفِ *
اذا كان القضيتان متخالفتين في العدول والتحصيل وفي السكف ايضا،

كانت الموجبة منهما اخص من السالبة ، كقولنا : زيد عالم ، زيد ليس بلا
عالم ، زيد لا عالم ، زيد ليس بعالم ، والسرف في ذلك ان الاجباب يستدعي
وجود الموضوع ، اما محققا في الخارج كما في الخارجيات ، أو مقدر
الوجود في الخارج كما في الحقيقيات ، فتي صدقت الموجبة صدقت السالبة
ولا عكس ، أي لا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة ، لجواز ان يكون
صدقهما بانتفاء الموضوع ، فلا تصدق معها الموجبة لتوقفها على وجوده ،
نعم اذا كان موضوع السالبة موجودا كانتا متلازمتين وهو ظاهر

وَالِاتِّبَاسُ فِي التَّضَايَا الْأَرْبَعِ لَفْظًا وَمَعْنَى بَيْنَهُمَا لَمْ يَقَعْ
الْإِجَابُ وَالسَّلْبُ وَالْإِجَابُ وَالسَّلْبُ مَعَ رَتْبَةِ الْإِجَابِ وَالْعَدُولِ
* وَالْفَرْقُ مَا يَنْتَهِي فِي الْمَعْنَى مَضَى وَبِالْفَرْقِ تَرَاهُ أَدْنَى *

- قبي الثلاثية فالقضية موجبة ان تلك الأقدمية •
 على اداة السلب للرابطة وذات سلب ان عكست كانت
 وفي الثنائية بالنية أو بالاصطلاح منهم كان رأوا
 تخصيص بعض اللفظ ايجابا كلاً وبعضه سلباً كليس مثلاً •

الالتباس بين هذه القضايا الاربع غير واقم لان جهة المعنى مطلقا لما مر، ولا من جهة اللفظ الا بين الموجبة المعدولة المحمول والسالبة المحصلة. ويان ذلك انهما ان كانتا محصلتين فما كان فيها حرف السلب فسالبة، والعربة عنه موجبه، وان كانتا معدولتين فما تعدد فيها حرف السلب فسالبة، وما كان فيها حرف السلب واحدا فوجبة، وان كانت احدهما معدولة والاخرى محصلة فان كانتا موجبتين فما كان فيها حرف السلب فوجبة معدولة، وما لا يكون فيها فوجبة محصلة. وان كانتا سالبتين فما كان فيها حرف السلب متعدد فسالبة معدولة، وما كان فيها حرف السلب واحدا فسالبة محصلة، وان كانت احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة معدولة، فلا التباس كذلك اذ حرف السلب غير موجود في الموجبة المحصلة ومتكرر في السالبة المعدولة، ولم يبق الا الموجبة المعدولة مع السالبة المحصلة، فالتباس واقع بينهما في اللفظ، لان حرف السلب موجود فيهما، فلا يعلم أيهما الموجبة وأيها السالبة، فاذا قيل مثلا زيد ليس بعالم، لا يعلم هل هي موجبة معدولة أو سالبة محصلة، وقد تقدم الفرق بينهما في المعنى في ذكر النسبة بينهما، وهو كون السالبة المحصلة أعم من الموجبة المعدولة لانه متى صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السالبة المحصلة من غير عكس

كما مر لما مر ، اللهم الا ان يكون الموضوع موجودا فلهما متلازمان كما سبق أيضا ، واما الفرق بينهما باللفظ فان كانت القضية ثلاثية فهي موجبة معدولة ان تقدمت الرابطة على حرف السلب ، كقولنا : زيد هو ليس بعالم ، وسالبة محصلة ان تأخرت الرابطة عن حرف السلب ، كقولنا : زيد ليس هو بعالم ، لان من شأن حرف السلب ان يرفع ما بعده عما قبله ، وان كانت القضية ثنائية ، فالفرق بينهما يكون بالنية ، فان نوي فيها ربط السلب تكون موجبة ، او نوي سلب الربط تكون سالبة ، او يكون بالاصطلاح على تخصيص بعض ادوات السلب للإيجاب المعدول كلا مثلا ، وبعضها للسلب المحصل كليس مثلا ، أو بالعكس

القضايا الموجهات

نسبة محمولات الأخبار الى موضوعها في السلب والإيجاب لا تنفك في الواقع عن كيفية عرفاً تُسمى مادة القضية *
 مثل دوام أو ضرورة ولا ولا وكالامكان أو ما شاكلاً
 كل نسبة فرضت إيجابية كانت أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية الضرورة أو اللا ضرورة ، ومن جهة أخرى بالدوام أو اللادوام ، وكالامكان أو الامتناع أو ما شاكلاً ذلك ، فاذا قلنا : مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة ، فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان ، واذا قلنا : كل انسان كاتب بالضرورة ، كان اللا ضرورة هي كيفية نسبة الكتابة الى الانسان ، وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر
 ١٣ — تحفة المحقق

تسمى في عرف المناطقة مادة القضية ، وقوله في المتن ولا ولا اي
لا دوام ولا ضرورة

وَحَيْثُمَا صُرِّحَ فِي قَضِيَّةٍ بِمَا لِدِي النَّسْبَةِ مِنْ كَيْفِيَّةٍ
فَسَمَهَا الْقَضِيَّةَ الْمَوْجِبَةَ وَاللَّفْظَ ذَوْدَلَّ يُسَمَّى بِالْجَهَةِ

اعلم انه قد يصرح في القضية بان تلك النسبة مكيفة في نفس الامر
بكيفية كذا . وقد لا يصرح بذلك ، فان صرح بذلك سميت القضية حينئذ
موجبة ، واللفظ الدال على النسبة في القضية الملقوطة وحكم العقل بان النسبة
مكيفة بكذا في القضية المعقولة يسمى جهة القضية ، وان لم يصرح بذلك
فتسمى القضية مطلقة لعدم كونها مقيدة بالجهة ، ولا ضير في ذلك فان الجهة
أمر زائد على ما يقتضيه مجرد الحمل ، فالقضية المحلية باعتبار الجهة منقسمة
ايضا الى موجبة ومطلقة

وَحَيْثُ بَيْنَ الْجَهَةِ الْمُطَابَقَةِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ فِيهِ قَطْعًا صَادِقَةٌ
كَقَوْلِنَا كُلُّ حِمَارٍ حَيَوَانٌ ضَرُورَةٌ وَإِنْ هُمَا مُخْتَلِفَانِ
فَهِيَ لِذَلِكَ اخْتِلَافٍ كَاذِبَةٌ كَبِالْوُجُوبِ كُلِّ عَيْنٍ سَاكِبَةٍ

اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة كذا وحكم به العقل وكانت
تلك الكيفية هي الثابتة في نفس الامر والواقع كانت القضية صادقة ،
كقولنا : كل حمار حيوان بالضرورة ، فان كيفية نسبة الحيوان الى الحمار
في نفس الامر هي الضرورة ، وهي الجهة المصرح بها ، فالقضية لا محالة
صادقة ، وان تخالفا بان كانت الجهة المصرح بها غير الثابتة في نفس الامر
لم يكن الحكم مطابقا للواقع ، فلا بد ان تكون القضية كاذبة ، لان الحكم

في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من تحقق الحكم مع القيد ،
مثلا اذا قلنا : كل عين ساكبة بالضرورة ، دلت الضرورة على ان كيفية
الساكبة الى العين هي الضرورة ، وليس كذلك في نفس الامر ، فلا شك
ان القضية كاذبة . واعلم ان معنى الوجوب والضرورة واللزوم هو امتناع
الاتسكان ، فعنى هذه الثلاثة من حيث الما صدق واحد ، ولهذا تجد التعبير
في هذه الارجوزة ولا سيما في هذا الباب عن امتناع الاتسكان تارة
بالضرورة وتارة بالوجوب وتارة باللزوم ، وذلك لضيق مجال النظم مع
اتحاد المعنى فليكن منك على بال

* ثُمَّ الْمَوْجِهَاتُ لَا مَحْصُورَةَ فِي عَدَدٍ لَكِنَّمَا الْمَشْهُورَةُ
مِنْهَا الَّتِي فِي الْعَادَةِ الْبَحْثُ جَرَى عَنْ حُكْمِهَا وَهِيَ ثَلَاثَ عَشْرًا
القضايا الموجبات غير محصورة في عدد ، لكن المشهور منها ما جرت
العادة بالبحث عن تعرف احكامها من تناقض وعكس وقياس وغير ذلك
ثلاث عشرة قضية ، وهناك قضايا موجبات آخر خارجة عن الثلاث عشرة ،
يبحث عنها على سبيل الدور لا العادة لكونها عكس قضية أو نقيضها ،
او نتيجة قياس كما سترد عليك في تلك المواضع فلا حاجة الى عدها هنا
استغناء بذكرها ثمة

بسيطهن الست والمركبات سبع اولات ابسط منهن الاولات
حقائق الكل بين السلب فحسب أو إيجابها فحسب
وما من السلب مع الإيجاب آت تأليفها سميت المركبات *

القضية اما بسيطة أو مركبة ، فالبسيطة هي التي حقيقتها اما ايجاب

فقط ، كقولنا : كل انسان حيوان بالضرورة ، واما سلب فقط كقولنا :
 لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة ، والركبة هي التي حقيقتها تكون
 ملتزمة من الايجاب والسلب معا ، بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكورا
 بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا : كل انسان ضاحك
 بالفعل لادائما ، أو لم يكن فيه تركيب كقولنا : كل انسان كاتب بالامكان
 الخاص ، فان قولنا : في المثال الاول لادائما اشارة الى حكم سلمي ، أي
 لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل ، والمثال الثاني في المعنى قضيتان ممكستان
 عامتان ، أي كل انسان كاتب بالامكان العام ، ولا شيء من الانسان
 بكاتب بالامكان العام ، والعبرة في الايجاب والسلب بالجزء الاول الذي
 هو أصل القضية ، واذا علم هذا فالبسائط من الموجبات الثلاث عشرة
 والمركبات منها سبعة ، ولنبدأ بذكر البسائط لتقدمها طبعاً

أولى البسائط الضرورية مع	إطلاقها وهي التي الحكم يقع
يكون ذي النسبة فيها واجبة	موجبة كانت إذا أو سالبة
مادام ذات جزئها الذي وضع	أخا وجود والمثال فاستمع
موجبة في قولنا كل جمل	فحيوان بالوجوب وليقل •
في السلب بالوجوب لاشيء من	جميع خلق ربنا عنه غني

القضية الاولى من الست البسائط الموجبات الضرورية المطلقة ،
 وهي التي يحكم فيها بضرورة نسبة المحمول للموضوع ايجابا كانت أو سلبا
 مادام ذات الموضوع موجودا ، مثال الموجبة قولنا : كل جمل حيوان
 بالضرورة ، فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للجمل في جميع أوقات

وجوده ، ومثالها سالبة قولنا : لاشيء من خلق الله بنى عنه بالضرورة ،
 فان الحكم فيها بضرورة سلب النى عن المخلوقين في جميع أوقات وجودهم ،
 وسميت هذه القضية ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة ، ولعدم تقييد
 الضرورة فيها بوقت أو وصف

وَبَعْدَهَا ذَاتُ الدَّوَامِ الْمُطْلَقَةِ أَعَمُّ مِّنْ ذَاتِ الْوُجُوبِ السَّابِقَةِ
 وَهِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِدَوَامٍ نِسْبَتًا مَا دَامَ مَوْضُوعُ الْكَلَامِ
 * أَخَا وَجُودٍ وَسَوَاءٌ كَانَا دَوَامُهَا وَجُوبًا أَوْ إِمْكَانًا *
 كَدَائِمًا كُلُّ بَنِي حَوَى بَشَرٍ وَدَائِمًا لَّأَشْيَاءٍ مِنْهُمْ بِحَجَرٍ

الثانية من البسائط هي الدائمة المطلقة ، وهي التي يحكم فيها بدوام نسبة
 المحمول الى الموضوع مادام ذات الموضوع موجودا ، مثالها موجبة :
 دائما كل انسان بشر ، فقد حكم فيها بدوام ثبوت البشرية للانسان ما دام
 ذاته موجودا ، ومثالها سالبة ، دائما لاشيء من الانسان بحجر ، فقد حكم
 فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان ما دام ذاته موجودا ، والنسبة بينها
 وبين الضرورية السابقة ان هذه أعم من الضرورية ، لصدق هذه على
 الدوام الوجوبي والامكاني ، وصدق دوام الضرورية على الدوام الوجوبي
 فقط ، كما أشار الى ذلك في المتن بقوله ، وسواء كان دوامها وجوبا أو إمكانا ،
 ووجه تسميتها دائمة مطلقة على قياس الضرورية المطلقة

ثَالِثُهَا مَشْرُوطَةٌ ذَاتُ عُمُومٍ وَهِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِلُزُومٍ
 نِسْبَتَهَا إِجْبَابًا أَوْ حَيْثُ رُفِعَ مَا دَامَ فِي الْوَاقِعِ وَصِفٌ مَا وُضِعَ

أَيُّ أَنَّهُ فِي كُلِّ وَتَمَّ الوَصْفِ فَاعْتَبِرِ الوَصْفُ لَهُ كَالظَرْفِ
 كِبَالِ الوُجُوبِ كُلُّ مَاشٍ حَيَوَانٍ مَا دَامَ مَاشِيًّا وَفِي هَذَا بَيَانٌ
 وَقَدْ تَقَالُ لِلْقَضِيَةِ الَّتِي بِحُكْمِ فِيهَا بِوُجُوبِ النِّسْبَةِ
 بِشَرْطِ وَصْفِ مَا بِهَا قَدْ وُضِعَ فَذَاتُ ذِي الوَضْعِ وَوَصْفُهُ مِمَّا
 جَزْأَنَ وَالْوُجُوبُ إِنَّمَا نَسَبُ هُنَا لِمَجْمُوعِهِمَا فَافْهَمْ تُصِيبُ
 قَوْلُ فِي التَّمثِيلِ كُلُّ كَاتِبٍ ضَرُورَةُ تَحْرُكِ الرُّوَاكِيبِ
 بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا وَقَسِ عَلَى الْمَثَالَيْنِ وَمِنْهُمَا اقْتَبَسِ

الثالثة من البسائط المشروطة العامة، وهي التي يحكم فيها بضرورة
 نسبة المحمول الى الموضوع ايجابا كانت أو سلبا مادام وصف الموضوع
 العنوانى موجودا، فعني مادام الوصف موجودا انه محكوم بضرورة النسبة
 في جميع أوقات الوصف، أعم من ان يكون للوصف مدخل في تحقق
 الضرورة أولا، فالوصف هنا معتبر على انه ظرف للضرورة لاجزاء لما
 نسبت اليه الضرورة، كما في المشروطة بالمعنى الثاني الآتي قريبا، فمتى
 اعتبر في المشروطة مادام الوصف كانت ضرورة نسبة المحمول الى ذات
 الموضوع فقط كما حققه السيد قدس سره، مثالها موجهة بالضرورة كل
 ماش حيوان مادام ماشيا، فانه حكم فيها بثبوت الحيوانية لذات الماشي
 في جميع أوقات كونه متصفا بالمشي، ثم المشروطة العامة قد تقال بهذا المعنى
 وقد تقال للقضية التي حكم فيها بضرورة نسبة المحمول الى الموضوع بشرط
 وصف الموضوع، بأن يكون لوصف الموضوع مدخل في تحقق الضرورة،
 وبهذا الاعتبار تكون ذات الموضوع ووصفه جزءين لما حكم عليه بالضرورة،

فَتُكُونُ الضَّرُورَةُ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَجْمُوعِهِمَا ، مِثَالُهَا قَوْلُنَا : بِالضَّرُورَةِ كُلُّ كَاتِبٍ
مُتَحَرِّكٍ الْأَصَابِعَ بِشَرَطِ كَوْنِهِ كَاتِبًا ، وَمِنْهَا كُلُّ ذَاتٍ مُتَصَنِّفَةٍ بِالْكِتَابَةِ
يُثْبِتُ لَهَا تَحَرُّكَ الْأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ بِشَرَطِ اتِّصَافِهَا بِهَا ، فَبُتِيَ تَحَرُّكُ
الْأَصَابِعِ وَإِنْ كَانَ ضَرُورِيًّا لَذَاتِ الْكَاتِبِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِلْوَصْفِ أُعْنِي
الْكِتَابَةِ مَدْخَلٌ فِي تَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ كَانَ مَا تَنَسَّبَ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ إِيْجَابًا أَوْ
سَلْبًا مَجْمُوعِهِمَا ، وَقَسَّ عَلَى مِثَالِي الْمَوْجِبَتَيْنِ مِثَالِي السَّالِبَتَيْنِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ
الْمَعْنِيَيْنِ كَمَا ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ الْخَلِيسِيُّ وَغَيْرُهُ ، أَنْ وَصَفَ الْمَوْضُوعُ أَنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ دَخَلٌ فِي تَحَقُّقِ ضَرُورَةِ النِّسْبَةِ صَدَقَتْ الْمَشْرُوطَةُ الْعَامَّةُ بِالْمَعْنَى الْأُولَى
دُونَ الثَّانِي ، كَمَا فِي مِثَالِ الْمَتْنِ : بِالضَّرُورَةِ كُلُّ مَاشٍ حَيَوَانٍ مَا دَامَ مَاشِيًا ،
فَإِنَّهُ حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ ثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ وَصْفِ
الْمَوْضُوعِ ، فَبُتِيَ الْحَيَوَانِيَّةُ لَذَاتِ الْمَاشِيِّ ضَرُورِيًّا فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ وَصْفِهِ
بِالْمَاشِيِّ ، وَهُوَ الْمَعْنَى الْأُولَى وَلَيْسَ ضَرُورِيًّا لَهُ بِشَرَطِ وَصْفِهِ بِالْمَاشِيِّ وَهُوَ
الْمَعْنَى الثَّانِي ، فَتَصَدَّقُ الْمَشْرُوطَةُ بِالْمَعْنَى الْأُولَى دُونَ الثَّانِي - وَإِنْ كَانَ
لِوَصْفِ الْمَوْضُوعِ دَخَلٌ فِي تَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ ، فَإِنْ كَانَ ضَرُورِيًّا فِي وَقْتٍ
مِنَ الْأَوْقَاتِ كَالْإِنْخَسَافِ لِلْقَمَرِ فِي الْمِثَالِ الْآتِي - فَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْهَيْئَةِ أَنَّ
الْإِنْخَسَافَ ضَرُورِيًّا لِلْقَمَرِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ وَهُوَ وَقْتُ حِيلُولَةِ الْأَرْضِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الشَّمْسِ يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِلَا إِنْخَسَافٍ - صَدَقَتْ
الْمَشْرُوطَةُ بِالْمَعْنِيَيْنِ ، كَقَوْلُنَا : بِالضَّرُورَةِ كُلُّ مَنْخَسَفٍ مُظْلَمٍ مَا دَامَ مَنْخَسَفًا
سِوَا أَنْ يُرِيدَ بِشَرَطِ كَوْنِهِ مَنْخَسَفًا أَوْ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ الْإِنْخَسَافِ ، أَمَّا صَدَقُهَا
بِالْمَعْنَى الْأُولَى فَلَا أَنْ ثُبُوتَ الْإِظْلَامِ ضَرُورِيًّا لَذَاتِ الْمَوْضُوعِ ، أَيْ الْقَمَرِ
فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ وَصْفِهِ أَيْ الْإِنْخَسَافِ ، وَأَمَّا صَدَقُهَا بِالْمَعْنَى الثَّانِي فَلَا أَنْ

ثبوت الاغلام ضروري لذات القمر بشرط وصفه وهو الانحساف، وان لم يكن وصف الموضوع ضروريا لذات الموضوع في وقت ما صدقت بالمشروطة بالمعنى الثانى دون الاول، كما في مثال المتن: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، فان ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع، أي أفراد الكاتب بشرط وصفه، ولكن ليس ضروريا له في جميع أوقات الوصف، لان الوصف وهو الكتابة ليست ضرورية لذات الموضوع في وقت من الاوقات، فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا، فتصدق المشروطة بالمعنى الثانى دون الاول، وظهر بهذا ان النسبة بين معني المشروطة العامة هي العموم من وجه، وانما سميت مشروطة عامة لاشتمالها على شرط الوصف ولانها أعم من المشروطة الخاصة، وستجى في المركبات، ثم المشروطة بالمعنى الاول أعم من الضرورية مطلقا لانها متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات ثبتت في جميع أوقات الوصف بدون العكس، وأعم من الدائمة من وجه، لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة، وصدق الدائمة بدونها حيث يخلو الدوام عن الضرورة، وبالعكس حيث تكون الضرورة في جميع أوقات الوصف ولا يدوم في جميع أوقات الذات، والمشروطة بالمعنى الثانى أعم من الضرورية والدائمة من وجه، لصدق القضايا الثلاث في مادة الضرورة حيث اتحد ذات الموضوع ووصفه، كقولنا: كل انسان حيوان بالضرورة أودائما، أو مادام انسانا، ولصدق الضرورية والدائمة دون المشروطة في مادة الضرورة حيث تغاير ذات الموضوع ووصفه، ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة كقولنا كل: كاتب حيوان بالضرورة أودائما لا بالضرورة

بشرط كونه كاتباً، فإن وصف الكتابة لادخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب، ولصدق المشروطة دون الضرورة والدائمة حيث لم تكن المادة مادة الضرورة الذاتية والدوام الذاتي، وكان هناك ضرورة بشرط الوصف كالمثال السابق : بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابه بشرط كونه كاتباً : فإن تحرك الاصابه ليس بضروري ولا دائماً بشرط الكتابة

رَابِعَةُ البَسَاطَةُ العَرَفِيَّةُ ذَاتُ الْعُمُومِ وَذِهِ الْقَضِيَّةُ *
 هِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِدَوَامٍ نِسْبَتِهَا مَا دَامَ مَوْضُوعُ الْكَلَامِ
 مُتَّصِفًا بِوَصْفِهِ الْعُنَوَانِي كدَائِمًا كُلُّ فَقِيرٍ عَائِي
 مَا دَامَ ذَا فَقِيرٍ وَضَمِنَ السَّابِقَ أَمِثْلُهُ يَمَّا لَهْذِي صَادِقَهُ *

الرابعة من البسائط العرفية العامة، وهي التي يحكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بوصفه العنواني، مثالها موجبة : كل فقير عان مادام فقيراً . ومثالها سالبة قولنا : دائماً لاشيء من الكاتب بساكن الاصابه مادام كاتباً: وكل مثال للسابقة يكون مثالاً لهذه، الا انه يقيد ثم بالضرورة، وهنا بالدوام، وسميت عرفية عامة لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت، حتى اذا قيل : لاشيء من النائم بمستيقظ : يفهم العرف ان المستيقظ مسلوب عن النائم مادام نائماً، فلما أخذ هذا من العرف نسب اليه، ولانها أعم من العرفية الخاصة الآتية في المركبات وهي أيضاً أعم من المشروطة العامة، لانها متى ثبتت الضرورة بحسب الوصف ثبتت الدوام بحسبه من غير عكس. وأعم أيضاً من الدائمتين لانه متى ثبتت الضرورة

أو الدوام في جميع أوقات الذات ، ثبت الدوام في جميع أوقات الوصف ،
من غير عكس

خَامِسُهَا مُطْلَقَةٌ تَعْمُ وَهِيَ الَّتِي فِيهَا يَكُونُ الْحَكْمُ
بِنِسْبَةِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ بِالْفِعْلِ أَيْ فِي الْجُمْلَةِ الْوُقُوعِ
كَكُلِّ إِنْسَانٍ قَدْ وَتَنَفَّسَ بِعَامِّ الْأَطْلَاقِ وَنَحْوَهُ قَسِ
وَمِثْلُهُ بِمَا مَضَى لِأَشْيَاءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ ذُو تَنَفُّسٍ فَكُنْ فَظَنَ

الخامسة من البسائط المطلقة العامة ، وهي التي يحكم فيها بثبوت
نسبة المحمول للموضوع أو سلبها عنه بالفعل ، أي الوقوع أو الانزعاع
في الجملة ، مثالها موجبة : بالاطلاق العام كل انسان متنفس ، وسالبة : بالاطلاق
العام لاشيء من الانسان بمتنفس . وانما سميت مطلقة عامة لان القضية
اذا اطلقت ولم تقيد بقيد دوام ولا ضرورة يفهم منها فعلية النسبة ، فلما كان
هذا المعنى مفهوم القضية سميت بها ، ولانها أعم من الوجودية اللادائمة
واللاضرورية كما سيبي ، وهي أيضا أعم من القضايا الاربع المتقدمة ،
لانه متى صدقت ضرورة أو دوام بحسب الذات أو بحسب الوصف
صدقت الفعلية ، وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورتها أو دوامها

سَادِسُهَا الْمَمْكَنَةُ الَّتِي تَعْمُ وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا حَكْمُهُمْ
عَلَى خِلَافِ النِّسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ يَكُونُهُ مُتَسَلِّبَ الضَّرُورَةِ
نَحْوُ بِالْإِمْكَانِ الَّذِي يُعْمُ كُلُّ نَارٍ لَهَا حَرَارَةٌ وَالسَّلْبُ قُلْ
لِأَشْيَاءٍ بَارِدٌ مِنَ النَّارِ بِمَا مَرَّ مِنَ الْإِمْكَانِ فَادِرٍ وَافْهَمَا

السادسة من القضايا البسائط هي الممكنة العامة ، وهي التي يحكم

فيها على خلاف نسبة المحمول الى الموضوع بسلب الضرورة عنه ، أي
 ان خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضرورياً ، فان كانت القضية ايجابية
 نخلافها سلبية ، فالامكان العام في الموجبة بمعنى ان سلبها ليس ضرورياً ،
 فقولنا « بالامكان العام كل نار حارة » موجبة ، ومعناها ان سلب الحرارة عن
 النار ليس بضروري ، وان كانت النسبة سلبية نخلافها ايجابية فالامكان في
 السالبة بمعنى ان ايجابها ليس ضرورياً ، فقولنا « بالامكان العام لاشيء من
 النار يبارد » سالبة ، ومعناها ان ايجاب البرودة للنار ليس بضروري ، وسميت
 ممكنة عامة لاحتوائها على معنى الامكان ، ولانها أعم من الممكنة الخاصة
 كما سيجيء في المركبات ، وهي أيضاً أعم من المطلقة العامة لانه متى صدق
 الايجاب بالفعل صدق الايجاب بالامكان ، ولا ينمكس لجواز ان
 يكون الايجاب ممكناً ولا يكون واقعاً أصلاً ، ومتى صدق السلب بالفعل
 صدق السلب بالامكان ، لجواز ان يكون السلب ممكناً ولا يكون غير
 واقع ، وهي أيضاً أعم من القضايا السابقة كلها ، لانها كما علمت أعم من
 المطلقة العامة ، والمطلقة العامة أعم من تلك القضايا كما مر بيانه ، والاعم
 من الاعم أعم قطعاً

أَمَّا الْمَرْكَبَاتُ فَالْمَشْرُوطَةُ ذَاتُ الْخُصُوصِ وَهِيَ الْمَشْرُوطَةُ
 ذَاتُ الْعُمُومِ مَعَ قَيْدِ الْأَدْوَامِ بِحَسَبِ الذَّاتِ وَزِدْ ضَمْنِ الْكَلَامِ
 لَا دَائِمًا عَلَى مِثَالِ الْعَامَّةِ تَجْذِبُهُ أَمْثَالُ هَذِي تَأَمَّهُ

حيث فرغ من عد البسائط وبيان ماهيتها وأمثلتها ، شرع في ذكر
 المركبات وهي سبع ، الاولى المشروطة الخاصة ، وهي المشروطة العامة مع

قيد اللادوام بحسب الذات ، أي دون الوصف لثلا يازم التناقض ، لان
 المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف ، والضرورة بحسب الوصف
 دوام بحسبه . فيمتنع أن يقيد باللا دوام بحسب الوصف ، فان قيد تقييدا
 صحيحاً فلا بد أن يقيد باللا دوام بحسب الذات ، حتى تكون النسبة في
 الخاصة ضرورية ودائمة في جميع أوقات وصف الموضوع . ولا دائمة في
 بمض أوقات ذات الموضوع ، وتركيب المشروطة ان كانت موجبة فن
 موجبة مشروطة عامة . وسالبة مطلقة عامة . كقولنا : بالضرورة كل كاتب
 متحرك الاصابع ما دام كاتباً لادائماً . فالجزء الاول هو المشروطة العامة
 الموجبة ، ومفهوم قيد اللادوام المزاد هنا على المشروطة العامة هو السالبة المطلقة
 العامة ، أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ، لان ايجاب
 المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة ، وهو
 معنى المطلقة العامة السالبة ، وتركيبها ان كانت سالبة فن سالبة مشروطة
 عامة ، وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا : بالضرورة لاشيء من الكاتب
 بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً ، فالجزء الاول هو السالبة المشروطة
 العامة ، ومفهوم اللادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل كاتب ساكن
 الاصابع بالفعل ، لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان
 الايجاب محققاً في الجملة ، وهو معنى الموجبة المطلقة العامة ، والنسبة بين
 المشروطة الخاصة وبين القضايا البسيطة اما بينها وبين الدائمتين فالمباينة
 الكلية ، لانها مقيدة باللا دوام بحسب الذات ، وهو مباين للدوام بحسب
 الوصف ، وللضرورة بحسب الذات وذلك ظاهراً ، وهي أخص من المشروطة
 العامة مطاقاً ، لانها هي المشروطة العامة قيدت باللا دوام ، والمقيد أخص

من المطلق ، وهي أخص أيضاً من الثلاث الباقية ، لأنها أي الثلاث الباقية أعم من المشروطة العامة ، والاخص من الاخص أخص .

ثاني المركبات ذات العرف مع الخصوص وهي ذات العرف
مع العموم ولهذي اللادوام قيد بحسب ذات موضوع الكلام
وإن زِدَ لا دائماً في الأمثلة فهي لذي أمثلة مكملّة

الثانية من المركبات هي العرفية الخاصة ، وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات أي دون الوصف على قياس ما مر في المشروطة الخاصة ، ثلث يلزم التناقض ، لأن العرفية العامة هي الدوام بحسب الوصف ، والدوام بحسب الوصف يتمتع أن يقيد باللاودوام بحسبه ، بل إذا أريد تقييده بقيد صحيح قيد باللاودوام الذاتي ، ويكون الحكم حينئذ بدوام النسبة بحسب الوصف . قيداً باللاودوام بحسب الذات ، وتركيبها ان كانت موجبة فن موجبة عرفية عامة ، وسالبة مطلقة عامة ، وذلك كما مر من قولنا : دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً . فالجزء الاول هو الموجبة العرفية العامة ، ومفهوم اللادوام المزداد هنا هو السالبة المطلقة العامة ، أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ، وتركيبها ان كانت سالبة من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا : لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً . فالجزء الاول هو السالبة العرفية العامة ، ومفهوم اللادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ، وهي أخص من العرفية العامة لأنها مقيدة باللاودوام ، والمقيد أخص من المطلق ، وهي أعم من المشروطة الخاصة ، لأنها متى صدقت الضرورة

بحسب الوصف لادائماً صدق الدوام بحسب الوصف لادائماً من غير عكس، وهي مباينة للدائمتين ضرورة تقيدها بالادوام المنافي للدوام كجامر، وأعم من المشروطة العامة من وجه، لئصادقهما في مادة المشروطة الخاصة، كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً، ولصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية، كقولنا: بالضرورة كل انسان ناطق مادام انساناً، وصدق العرفية الخاصة بدون المشروطة العامة في مادة الدوام الصرف، أي من غير الضرورة بحسب الوصف، وهي أيضاً أخص من المطلقة العامة والممكنة العامة لكونهما أعم من العرفية العامة، وهي أعم من هذه، والاعم من الاعم أعم قطعاً

ذَاتُ الْوُجُودِ الْإِضْرُورِيَّةُ جَاتِ فِي عَرَفِهِمْ ثَالِثَةُ الْمُرَكَّبَاتِ
وَهَذِهِ مُطْلَقَةٌ ذَاتُ غُثُومٍ مَعَ كَوْنِهَا تَقَيَّدَتْ بِالْإِلْزَامِ
يَحْسَبُ الذَّاتِ وَأَهْلُ الْعَرَفِ مَا أَعْتَبَرُوا الْقَيْدَ بِحَسَبِ الْوَصْفِ
وَزِدَ تَحِيدَ الْأَمْثَلَةِ الْمُحَقَّقَةِ لَا بِالْإِلْزَامِ فِي مِثَالِ الْمُطْلَقَةِ

الثالثة من المركبات هي الوجودية اللا ضرورية، وهي المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات، وتقيد المطلقة العامة باللا ضرورة بحسب الوصف أيضاً ممكن، لكنهم لم يعتبروا هذا التركيب من القضايا المشهورة الكثيرة الاستعمال، ولم يتعرفوا أحكامها، وتركيبها ان كانت موجبة فن موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة، وان كانت سالبة فن سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة، وأمثلتها هي أمثلة المطلقة العامة بزيادة قيد اللا ضرورة، فمثالها موجبة هو قولنا السابق: كل انسان ضاحك

بالفعل لا بالضرورة ، فالجزء الاول هو الموجبة المطلقة العامة ، ومعنى
 اللا ضرورة هو السالبة الممكنة العامة ، أي لاشيء من الانسان بضاحك
 بالامكان العام ، لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضروريا كان
 هناك عدم ضرورة الايجاب ، وهي السالبة الممكنة العامة ، ومثالها سالبة
 قولنا : لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة ، فالجزء الاول
 هو السالبة المطلقة العامة ، ومفهوم اللا ضرورة هو الموجبة الممكنة العامة ،
 أي كل انسان ضاحك بالامكان العام ، لان السلب اذا لم يكن ضروريا
 كان هناك عدم ضرورة السلب ، وهي الموجبة الممكنة العامة ، وهي
 أعم مطلقا من المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ، لان صدق الضرورة
 أو الدوام يستلزم صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ، وهي أيضا
 مباينة للضرورة ضرورة تقييدها باللا ضرورة المنافية للضرورة ، وهي أيضا
 أعم من الدائمة من وجه لصدقهما معا في مادة الدوام الخالي عن الضرورة ،
 ولصدق الدائمة دون هذه في مادة الضرورة ، وصدق هذه دون الدائمة
 في مادة اللادوام ، وهي أيضا أعم من وجه من المشروطة العامة ، والعرفية
 العامة لصدق الثلاث في مادة المشروطة الخاصة ، ولصدقهما بدونها في
 مادة الضرورة الذاتية ، ولصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف ،
 وهي اخص من المطلقة العامة ، لان المقيد اخص من المطلق ، واخص
 أيضا من الممكنة العامة لان الممكنة العامة أعم من المطلقة ، واخص أيضا
 من الممكنة العامة ، لان الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة وهذا كله واضح

ثُمَّ الْقَضِيَّةُ الْوُجُودِيَّةُ ذَاتُ اللادَوَامِ رَابِعُ الْمَرَكَبَاتِ
 وَهَذِهِ الْمُطْلَقَةُ الَّتِي مَضَتْ بَعَيْنَهَا لَيْكِنَهَا قَدْ قَيَّدَتْ

بِالْإِدْوَامِ حَسَبِ الدَّاتِ وَزِدْ لَا دَائِمًا سَتَنِي لِمِثَالِهَا تَجِدْ

الرابعة من المركبات هي الوجودية اللادائمة ، وهي المطلقة العامة الماضية بعينها مع قيد اللادوام بحسب الذات ، وتركيبها سواء كانت موجبة أو سالبة يكون من مطلقتين عامتين ، أحدهما موجبة والآخرى سالبة ، ومثالها ما مر في المطلقة العامة ، غير أنك تزيد لادائما ، فقولنا : كل انسان ضاحك بالفعل لادائما وجودية لادائمة موجبة ، وقولنا لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائما ، وجودية لادائمة سالبة ، وكلا الجزئين في كل من المثالين مطلقة عامة ، وهي أخص من الوجودية اللاضرورية ، لان صدق المطلقين يستلزم صدق المطلقة والممكنة من غير عكس ، وهي أعم من الخاصتين لانه متى تحقق الدوام أو الضرورة بحسب الوصف لادائما ، تحقق فعلية النسبة لادائما من غير عكس ، وهي مبينة للدائمتين لما مر غير مرة ، وهي أعم من المشروطة والعرفية العامتين من وجه ، لتصادق الثلاث في مادة المشروطة الخاصة ، ولصدقها بدونها في مادة الضرورة ، ولصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف ، وهي أخص من المطلقة والممكنة العامتين ، لما مر من ان المقيد أخص من المطلق في المطلقة ، ومن ان الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة ، والأعم من الاعم أعم ، وهذا أيضا ظاهر

خَامِسُهَا الْقَضِيَّةُ الْوَقْتِيَّةُ	وَهِيَ الَّتِي نَسَبَهَا الْحَكْمِيَّةُ
ضُرُورَةٌ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِ وُجُودِ	مَوْضُوعٍ بِأَعْيُنِهِ بَعْضُ الْفُؤُودِ
مَعَ كَوْنِهِ مُفِيدًا بِالْإِدْوَامِ	فَهَا بِحَسَبِ ذَاتِ مَوْضُوعِ الْكَلَامِ

كَكُلِّ قَمَرٍ بِالضَّرُورَةِ مُنْخَسِفٌ فِي زَمَنِ الْحَيْلُولَةِ
لَادَائِمًا وَكَيْبًا لَا وَاحِدٌ فِي زَمَنِ التَّرْيِيعِ مِنْهُ يُوجَدُ
مُنْخَسِفًا لَادَائِمًا وَالْمُطْلَقَةَ وَقْتِيَّةً فِي كَتَبِهِمْ مُحَقَّقَةً

الخامسة من المركبات هي الوقتية ، وهي التي يحكم فيها لضرورة النسبة في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات ، والمراد بالمعين معين ما بحيث يكون أخص من وقت من أوقات وجود الموضوع كما قاله المصام ، وتركيبها ان كانت موجبة فن موجبة وقتية مطلقة ، ومن سالبة مطلقة عامة ، كقولنا : بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة لادائما . فالجزء الاول هو الوقتية المطلقة الموجبة ، ومفهوم الادوام هو السالبة المطلقة العامة . أي لاشيء من القمر بمنخسف بالاطلاق العام ، وتركيبها ان كانت سالبة فن سالبة وقتية مطلقة ، وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا : بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التريع لا دائما ، فالجزء الاول هو السالبة الوقتية المطلقة ، ومفهوم الادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل قمر منخسف بالاطلاق العام ، وهي أخص من الوجوديتين اللا ضرورية والادائمة ، لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائما صدق الاطلاق لادائما ولا بالضرورة ، ولا ينعكس ، وهي أيضا أخص من الخاصيتين المشروطة والعرفية من وجه ، لصدق الثلاث في مادة الضرورة الوصفية مع الادوام الذاتي اذا كان الوصف ضروريا للذات بحسب وقت ما ، كقولنا : بالضرورة كل منخسف . مظلم مادام منخسفا لادائما ، أو بالتوقيت لادائما . ولصدق المشروطة والعرفية

الخاصين بدون الوقتية فيما اذا لم يكن الوصف ضروريا للذات في وقت ما ، كقولنا : بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً ، فان الكتابة لما لم تكن وصفا ضروريا للذات في شيء من الاوقات لم يكن تحرك الاصابع الضروري بحسبها ضروريا للذات في وقت ما ، فلان صدق الوقتية ، ولصدق الوقتية دونها اذا لم تصدق الضرورة والدوام بحسب الوصف ، كقولنا : بالضرورة كل قر منخفض وقت الحيلولة لادائماً ، اذ يمتنع ان الانخساف دائماً مادام القمر قرا ، وهي أيضاً مباينة للذاتين لما مر مكرراً ، وهي أعم من العامين المشروطة والعرفية من وجه ، لصدق الثلاث في مادة المشروطة الخاصة ، وصدق العامين بدون الوقتية في مادة كذب اللادوام ، ولصدق الوقتية دون العامين حيث لادوام بحسب الوصف ، كالانخساف للقمر ، وهي أيضاً أخص مطلقاً من الممكنة العامة والمطلقة العامة ، وذلك ظاهر

وَهَذِهِ خَمْسٌ مَضَتْ مُقَرَّرَةٌ	سَادِسُهَا الْفَضِيَّةُ الْمُنْتَشِرَةُ
وَهِيَ الَّتِي النَّسْبَةُ فِيهَا تَلْزَمُ	سَلْبًا وَإِجْبَابًا بِوَقْتٍ يُعْلَمُ
مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ	مُقَيَّدًا بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِي
كِبَالُ الْجُوبِ كُلِّ نَسْلِ آدَمَا	فِي زَمَنِ مَا سَاكِنٌ لَدَائِمًا
وَكَبِهِ لِأَشْيَاءٍ مِنْهُ ذُو نَفْسٍ	فِي زَمَنِ مَا لَدَوَامًا وَلِيُفْسَ
وَأَهْلُهَا الْبَاطِلَةُ الْمُنْتَشِرَةُ	وَعَدَّهَا مِنْ أَلَلَاتٍ عَثْرَةَ

السادسة من المركبات هي المنتشرة ، وهي التي يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع لادائماً بحسب

الذات ، والمراد بعدم التعيين ان لا يقيد بالتعيين بل يرسل مطلقا ، وتركيبها ان كانت موجبة يكون من موجبة منتشرة مطلقة ، وسالبة مطلقة عامة ، كقولنا: بالضرورة كل ابن آدم ساكن في وقت مالا دائما ، فالجزء الاول هي المنتشرة المطلقة ، ومفهوم اللادوام سالبة مطلقة عامة ، أي لا واحد من بني آدم ساكن بالفعل ، وتركيبها ان كانت سالبة من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا: بالضرورة لاشيء من الانسان بمتنفس في وقت مالا دائما ، فالجزء الاول هو المنتشرة المطلقة السالبة ، ومفهوم اللادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل انسان متنفس بالاطلاق العام ، وهي أعم من الوقتية حيث لم يعتبر فيها تعيين الوقت ، ونسبتها مع القضايا البواتي على قياس نسبة الوقتية من غير فرق ، ثم اعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزآن للوقتية والمنتشرة قضيتان بسيطتان لم يعدا في البسائط، حكم في أولاهما بضرورة النسبة في وقت معين، وفي الثانية بالضرورة في وقت ما ، سميتا مطلقتين لانهما غير مقيدتين بالادوام أو بالضرورة، ولهذا اذا قيدتا بأحدهما حذف الاطلاق من اسميهما وكانتا وقتية فقط ومنتشرة فقط لا مطلقتين ، فليكن منك على بال .

وَسَابِعُ الْمَرْكَبَاتِ الْمُنْكَنَةِ	ذَاتُ الْخُصُوصِ فَأَذَرَهَا مُبَيَّنَةً
وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ أَنْ يَرْتَفِعَا	عَنْ جَانِبِ الْإِيجَابِ وَأَسْلَبِ مَعَا
وُجُوبِهَا لِمُطْلَقِ نَحْوِ الْإِنْسَانِ	صَاحِبِ إِحْسَانٍ بِخَاصِّ الْإِمْكَانِ
وَكَيْهَ لَا شَيْءَ مِنْهُ كَاتِبُ	فَأَفْهَمَ لِكَيْ تَعْنُو لَكَ الْمَطَالِبُ

السابعة من المركبات الممكنة الخاصة ، وهي التي يحكم فيها بارتقاء
الضرورة المطلقة عن جانب الايجاب والسلب ، وتركيبها سواء كانت
موجبة أو سالبة من ممكنتين عامتين ، احدهما موجبة والاخرى سالبة ،
اذ لا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى ، الا ان الايجاب في الموجبة
صريح ، وفي السالبة ضمن ، وبالعكس في السالبة ، فاذا قلنا كل انسان
كاتب بالامكان الخاص ، ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ،
كان كلا القضيتين عبارة عن سلب ضرورة عن الطرفين ، لكن سلب
ضرورة الايجاب امكان عام سالب ، وسلب ضرورة السلب امكان عام
موجب ، وهي أعم من سائر المركبات . لان في كل منها ايجابا وسلبا .
ولا أقل بينهما من ان يكونا ممكنتين بالامكان العام . ولا يلزم من امكان
الايجاب والسلب ان يكون أحدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام .
وهي أيضا مبينة للضرورة المطلقة . وذاك واضح . وأعم من الدائمة ومن
المشروطة والعرفية العامتين ومن المطلقة العامة من وجه . لصدق الجميع
في المادة الوجودية للاضروية ان كان ثبوت المحمول للموضوع دائما ،
وصدق الممكنة دون البواقي حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل ،
وصدق الجميع دون الممكنة في مادة الضرورة الذاتية ، وهي أخص من
الممكنة العامة ، وهو ظاهر أيضا ، وهذه آخر المركبات السبع التي بحث
عنها ، وهي المشروطة الخاصة ، والعرفية الخاصة ، والوجودية للاضروية ،
والوجودية اللادائمة ، والوقئية ، والمنتشرة ، والممكنة الخاصة

وَأَصَابِطُ الَّذِي بِهِ الْمَرْكَبَاتُ تُعْرَفُ مِنْ أَيْ الْفَضَايَا وَاقْعَاتِ
فَإِنْ قَيْدَ ارْتِدَادٍ وَأَمَّا يُوجِبُ مُطْلَقَةً وَعَامَّةً تُرْكَبُ

لَكِنَّهَا تَخَالَفُ الْمُقَيَّدَةَ فِي الْكَيْفِ لِأَنَّ الْكَمَّ فَهُوَ ذَوْجِدَةٌ
وَإِنْ بَلَا ضَرُورَةَ يُقَيَّدُ مُمَكِّنَةٌ ذَاتُ عُمُومٍ تَوْجِدُ
لَكِنَّهَا تَأْتِي خِلَافَ السَّائِقَةِ كَيْفًا وَفِي الْكَمِّ لَهَا مُوَافَقَةٌ

الضابط في معرفة تركيب القضايا وكون المركبة من أي القضايا
ركبت أن قيد اللادوام الذي تقيد به إحدى البسائط إشارة إلى مطلقة
عامة تكون جزءا ثانيا لتلك المركبة ، لكنها تكون مخالفة للقضية المقيدة
به في السكيفية ، أي الإيجاب والسلب حتى أن كانت القضية المقيدة موجبة
كانت المطلقة العامة سالبة ، وإن كانت المقيدة سالبة كانت المطلقة العامة
موجبة ، وتوافقها في السكيفية ، فإن كانت كلية كانت المطلقة العامة كلية ،
وإن كانت جزئية كانت كذلك جزئية ، وقيد اللاضورية الذي تقيد به
إحدى البسائط أيضا ممكنة عامة ، تكون كذلك جزءا ثانيا لتلك المركبة
مخالفة لها في الإيجاب والسلب ، موافقة لها في السكيفية والجزئية . وإنما كان
القضيتان اللتان هما مفهوم اللادوام أو اللاضورية موافقتين لاصليهما في
السكيفية والجزئية ، لأن الموضوع في المركبة أمر واحد ، وقد حكم عليه
بمحكمين مختلفين بالإيجاب والسلب ، فإن كان الحكم في الجزء الأول على
كل الأفراد كان في الجزء الثاني أيضا على كلها ، وإن كان في الأول على
البعض كان في الثاني كذلك

وَكُلُّ مَا يَتَنَزَّلُ الْمَوْجَهَاتِ مِنْ نِسْبَةِ قَيِّ الْمَطُولَاتِ

لما كانت هذه الأرجوزة لا تحتمل التطويل بذكر النسب ما بين
الموجهات ، أحال به على مطولات هذا الفن ، وقد ذكرنا ذلك مستوفى

فيما مرّ، ويظهر منه ان الممكنة العامة أعم القضايا، والممكنة الخاصة أعم المركبات، والضرورة اخص البسائط، والمشروطة الخاصة اخص المركبات، والله اعلم

﴿ فصل في القضايا الشرطية ﴾

تعريف ذات الشرط صدر الباب مرّ وليس بالتكرار يُخمدُ الأثر لما وقع الفراغ من الحليات واقسامها وكثير من أحكامها، شرع في ذكر الشرطيات وبيان اقسامها وكيفية تركيبها، وقد مرّ في صدر الباب تعريف الشرطية فلا داعي الى اعادته هنا، لان التكرار كما ذكر في المتن غير محمود الاثر عند ذوي التحصيل

وَأَوَّلُ الْجُزْءَيْنِ مِنْهَا سُمِّيَا مُقَدِّمًا وَالثَّانِي يُدْعَى تَالِيَا

من المعلوم ان الشرطية مركبة من قضيتين، فالقضية الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقدما، لتقديمها ذكرها كما في أكثر الاستعمال، كقولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو حكما كما في صور تأخر الشرط لفظا، كقولنا: النهار موجود ان كانت الشمس طالعة. والقضية الثانية تسمى تاليا لتلوها اياها ذكرها في أكثر الاستعمال أو حكما كما مر

وَانْقَسَمَتْ هَذِي إِلَى مُنْفَصِلَةٍ	تَأْتِيكَ بَعْدُ وَإِلَى مُتَّصِلَةٍ
فَذَاتُ الْإِتِّصَالِ قَالُوا مَا بَهَا	حُكْمُ ثُبُوتِ نِسْبَةٍ أَوْ سُلْبِهَا
كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ أُخْرَى كَيْفَا	تَكُونُ نَحْوًا إِنْ يَكُنْ هَذَا كَمَا
فَهُوَ جَمَادٌ لَيْسَ إِنْ كَانَ فَرَسٌ	فَهُوَ جَمَادٌ وَعَلَى ذَا فَلْيُقَسِّمْ

تُقسم القضية الشرطية إلى قسمين متصلة ومنفصلة ، اما المنفصلة
 فسيأتي بيانها بعد ، وأما المتصلة فهي ما حكم فيها بثبوت نسبة قضية أو سلبها
 على تقدير قضية أخرى كيفما كانت من إيجاب أو سلب ، فلا فرق بين
 ان تكون النسبتان إيجابيتين ، كقولنا : ان كان هذا حجرا فهو جاد ،
 أو سلبيتين كقولنا : ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا ،
 أو مختلفتين نحو : ان كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا ، وان لم
 تكن الشمس طالعة فالليل موجود ، ثم إيجاب المتصلة هو الحكم فيها
 باتصال النسبتين كالأمثلة السابقة ، وسلب المتصلة هو الحكم فيها بسلب
 اتصال النسبتين ، نحو ليس ان كان هذا فرسا فهو جاد ، وليس ان كان
 الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا ، وليس ان لم تكن الشمس طالعة
 فالنهار موجود

وَأَمَّ يَضُقُّ عَنْ ذِكْرِ قِسْمَيْهَا النَّطَاقُ	وَأَنْقَسَمَتْ إِلَى لُزُومٍ وَأَتِّاقٍ
تَقْدِيرِ صِدْقِ الصَّدْرِ حَتَّى حَصَلَ	أَوَّلَاهُمَا مَا صِدْقُ تَالِيهَا عَلَى
يَلْزَمُ تَالِيهَا بِهَا الْمُقَدِّمُ *	* بِمُقْتَضَى عِلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا
فَاللَّيْلُ مَفْقُودٌ وَقِسْ مِثَالَهُ	كَقَوْلِنَا إِنْ تَطْلُعِ النُّجُومُ
تَوَافَقَ الْجُزْءَيْنِ صِدْقًا وَالْمَثَلُ	وَذَاتُ الْأَتِّاقِ مَا بِهِ حَصَلَ
أَحْمَرُ فَأَعْرِفْهُ وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبِ	إِنْ كَانَتْ الْقِضَّةُ يَضَافُ لَذَهَبِ

تقسم القضية المتصلة الى لزومية واتفاقية ، ومثلها المنفصلة كما سأتي ،
 فالمتصلة اللزومية هي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم
 واجبا لعلاقة بينهما بها يلزم التالي المقدم كالمالية والتضاياف ، أما العلية

فكلمية المقدم للتالي كما في مثال المتن ، وكلمية التالي للمقدم كقولنا : كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة ، وكلمولية كليهما لثالث ، كقولنا : كلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ، اذ وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس ، واما التضايف فكقولنا : كلما كان زيد اباع عمرو كان عمرو ابنة ، وكلما كان عمرو ابن زيد كان زيد اباه ، والمتصلة الاتفاقية هي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم من غير ملاحظة علاقة توجب ذلك بل بمطلق اتفاقهما في الصدق أي من غير استناد الى العلاقة ، لا أن يكون بدون العلاقة ، لان تحقق العلاقة في نفس الامر لا يضر بصدق الاتفاقية ، واطرق ان العلاقة ملحوظة في اللزومية دون الاتفاقية ، مثالها ما في المتن : ان كانت الفضة بيضاء فالذهب احمر ، وقولهم : ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ، فانه لاعلاقة بين يياض الفضة وحمرة الذهب ، ولا بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار ، وليس فيهما الا توافق الطرفين على الصدق

وَذَاتُ الْاِتِّصَالِ اُقْسَامُ فَمَا فِيهَا تَنَافِي الْخَبَرَيْنِ حُكْمًا
اَوْفَقِيَّةٌ فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ مَعًا فَلِلْحَقِيقَةِ اَنْسَابُهَا وَاَسْمَاءُ
مِثَالُهَا مُوجِبَةٌ ذَا الرَّجُلِ اِمَّا عَصَامٌ اَوْ سِوَاهُ يَحْصُلُ
وَهِيَ مِنَ الشَّيْءِ مَعَ النَّفِيزِ اَوْ مَعَ الْمُسَاوِي لِلنَّفِيزِ قَدْ بَنُوا

الشرطية المنفصلة على ثلاثة أقسام ، حقيقة وممانعة جمع وممانعة خلو ،
فالحقيقة هي التي يحكم فيها بالعناد بين القضيتين أو بنفي العناد بينهما في
الصدق ، بمعنى انها لا يصدقان معا ، وفي الكذب بمعنى انها لا يكذبان

مما، فجزأها لا يجتمعان ولا يرتفعان، والحكم فيها بالعناد يكون في الموجبة،
وبنفيه يكون في السالبة، فقله: هذا الرجل اما عصام أو سواء: معناه
ان هذا الرجل لا يجوز أن يكون عصاما ولا عصاما معا، ولا يجوز أن
ينتهي كونه عصاما ولا عصاما معا، ولما وجب تركيبها من جزءين ممتعي
الصدق والكذب معا وجب أن يكون من قضية ونقيضها أو مساوي
نقيضها، كقولنا: هذا العدد اما زوج أو لازوج في صورة النقيض، أو
فرد في صورة مساويه.

وَالسَّلْبُ فِيهَا لَيْسَ هَذَا الْجِسْمُ إِمَّا طَوِيلٌ أَوْ نَبَاتٌ يَتَو

مثال الحقيقة السالبة ليس هذا الجسم اما طويل أو نبات، فانه حكم
فيها بنفي المنافاة أي العناد بين الطويل والنبات في حالة الصدق، فانه يجوز
كون هذا الجسم الواحد طويلا ونباتاً معا، لا تنفاه العناد، وفي حالة
الكذب لانه يجوز أن يكون هذا الجسم لا طويلا ولا نباتاً معا. بل حجرا
قصيراً لا تنفاه العناد، ولهذا تكذب اذا تركبت من الشيء ونقيضه أو
مساوي نقيضه كما سيأتي أيضاً.

أَوْ بِالتَّنَافِي أَوْ بِنَفْيِهِ حُكْمٌ فِي صِدْقِهَا فَحَسْبُ فَهِيَ تَتَّسِمُ
مَانِعَةَ الْجَمْعِ وَقِسْ عَلَى الْمَثَلِ يَنْحَوِرُ ذَا إِمَّا حِمَارٌ أَوْ جَمَانٌ
وَهِيَ مِنَ الشَّيْءِ مَعَ الْأَخَصِّ مِنَ نَقِيضِهِ التَّرَكِيبُ فِيهَا قَدْ ضَمِنَ

القسم الثاني من أقسام المنفصلة مانعة الجمع، وهي كما يعلم من انتم
ما حكم فيها بالعناد بين طرفيها صدقا في الموجبة، أو بنفي العناد في الصدق

في السالبة، كقولنا هذا اما حمار أو جمل . فانه لا يصدق اجتماعها بكون هذا الواحد المشار اليه حمرا وجلاماً ، لكنه قد يكذب بان يكون حجرا ، ومثال السالبة قولنا : ليس البتة اما أن لا يكون هذا شجراً أو لا يكون حجرا . فانه يصدق بأن يكون انساناً ، ولا يكذب لا استحالة أن يكون هذا شجرا وحجراً معاً . ولما وجب تركيبها موجبة من جزءين يتمتع صدقها فقط ، وجب أن يكون من قضية ومن أخص من تقيضها كالمثال السابق فان كل واحد من الحمار والجمل أخص من تقيض الآخر ، وسيت مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق

أَوْحَالَةَ التَّكْذِيبِ فِيهَا حُكْمًا بِمَا مَضَى فَحَقُّهَا أَنْ تُوسَّطَا
مَانِعَةَ الْخُأْوِ نَحْوُ الْأَزْرَقِ إِمَّا يَكُنْ فِي الْمَاءِ أَوْ لَا يَنْفَرِقُ
تَرْكِيبَ هَذِهِ مِنَ الشَّيْءِ مَعَا أَعْمٌ مِنْ تَقْيِضِهِ قَدْ وَقَعَا

القسم الثالث من أقسام المنفصلة مانعة الخلو وهي كما يعلم من المتن أيضاً ما حكم فيها بالعماد بين طرفيها كذبا فقط في الموجبة أو نفيه في السالبة كقولنا في الموجبة : زيدا اما أن يكون في الماء أو لا ينفق : فانه لا يكذب لا استحالة أن يكون زيد في غير الماء وينفق . لكنه قد يجتمع فيكون في الماء ولا ينفق ، ومثال السالبة ليس اما أن لا يكون زيد في الماء ، واما أن ينفق ، فانه قد يكذب بان يكون زيد في الماء ولا ينفق ، ولكن لا يصدق لا استحالة أن لا يكون في الماء وينفق ، ولما وجب تركيبها موجبة من جزئين يتمتع كذبهما فقط ، وجب أن يكون من قضية ومما هو أعم من تقيضا كمثل المتن . فان 'لاغرق' أعم من تقيض الكون في الماء ،

والكون في الماء أعم من تقيض اللاغرق ، وسميت مانعة الخلو لاشتمالها

على منع الخلو من طرفها في الكذب ، إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما

واعلم بأن هذه المنفصلات الاتقاق والعناد آيات

أما العناديات منها فهي ما فيها تنافي الطرفين لزما

لذاتي الجزئين وأطلب المثل إن شئت مما ذكر في الأول

• والاتفاقيات ما التمانع فيها يمحض الاتفاق واقع

كمثل إما أن يكون ذا حدا أو أسودا لاجدء اللا أسودا

وآستخرج المثال للمائتين خلوا أو جمعا بقلب النسبتين

اعلم ان كل واحدة من هذه المنفصلات الثلاث تنقسم الى عنادية

واتفاقية ، كما ان الشرطية المتصلة تنقسم الى لزومية واتفاقية ، اما العناديات

فهي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذاتي الجزئين ، أي ما حكم فيها بان

مفهوم أحد الجزئين مناف للآخر لذاته لا بالنظر الى مجرد الواقع كما بين

الزوج والفرد في الحقيقة ، وبين الشجر والحجر في مانعة الجمع ، وبين

كون زيد في البحر وان لا يفرق في مانعة الخلو ، والامثلة تقدمت ،

والمنفصلات الاتفاقية هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين لالذاتهما ، بل

لمجرد ان يتفق في الواقع وجود المناقاة بينهما ، وان لم يقتض مفهوم أحدهما

ان يكون منافيا للآخر ، مثال ذلك قولنا للجداء اللا اسود ، اما ان يكون

هذا جداء أو اسود ، فهذه حقيقة اتفاقية ، لانه لا منافاة بين مفهوم

الجداء واللا اسود ، ولكن اتفق تحقق الحدائية وانتفاء السواد ، فلا

يصدقان لانتفاء السواد ، ولا يكذبان لوجود الحدائية ، ومن هذا المثال

تعرف أمثلة الآخرين ، فلو قلنا للحداء الاسود كذلك : اما ان يكون هذا لاحداء أو اسود : كانت مانعة الجمع ، لانها لا يصدقان ، ولكن يكذبان لا تنفاء الحدائية والسواد معا ، ولو قلنا اما ان يكون هذا حداء أو لاسود ، كانت مانعة الخلو لانها لا يكذبان ، ولكن يصدقان لتحقيق اللاسودية والحدائية في الواقع ، والى هذين المثالين أشار في المتن بقوله : واستخرج المثال للمانتين - الليت

﴿ تمة ﴾ قد يكون كل من المنفصلات ذات أجزاء ثلاثة أو أربعة أو أكثر كما تكون ذات جزئين ، وذلك كقولنا : الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف ، فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على كلمة واحدة ، ولا تخلو الكلمة عن أحدها ، وأورد عليه ان طرفي الحقيقة ومانعة الخلو لا يرتفعان ، وهنا يرتفعان ، لان قولك حرف يرتفع معه اسم وفعل ، وأجيب بان المرتفعين وان تعددا لفظا فهما متحدان معنى ، والاصل الكلمة اما حرف أولا لكن غير الحرف اما اسم أو فعل ، فالعناد حقيقة انما هو بين الحرف وغيره ، وهذان لا يرتفعان ، وكذا يقال في ذات الاربعة الاجزاء ، كقولنا : الشكل اما أول أو ثان أو ثالث أو رابع ، وذات الخمسة كقولنا الكلي اما جنس أو نوع الخ ، قالوا الحق انها تعدد المنفصلة عند زيادة الاجزاء ، ففي المثال الاول منفصلتان حقيقتان ، وهما الكلمة اما حرف أو غير حرف ، وغير الحرف اما اسم أو فعل ، وقس على ذلك ،

وَالسَّبَبُ وَالْإِجَابُ فِي الشَّرْطِيَّةِ لَيْسَ بِحَسَبِ جُزْئِي الْقَضِيَّةِ
إِجَابًا أَوْ سَلْبًا وَلَكِنْ حَيْثَا ثُبُوتُ الْإِلْتِصَالِ فِيهَا حُكْمًا

أَوْ اتِّصَالَ فِيهَا قَالُوا مُوجِبَةٌ وَمَا يَرْفَعُ الثَّبُوتَ السَّالِبَةَ
فَقَدْ يَكُونُ الطَّرَفَانِ سَالَتَيْنِ لَذَاتِ إِيْجَابٍ وَرُبُّ مُوجِبَيْنِ
لَذَاتِ سَلْبٍ طَرَفِيهَا وَقَعَا فَعِ الْيَأَنَ قَالِيبُ مَنْ وَعَى

العبرة في ايجاب الشرطية وسلبها انما هي من جهة اثبات الحكم بالاتصال والافتصال وبسلبه، كما ان ايجاب الحليات وسلبها انما هو بحسب الحمل ثبوتاً وارتفاعاً، فتي حكم بثبوت الاتصال والافتصال كانت الشرطية موجبة متصلة أو منفصلة، ومتى حكم برفع الاتصال أو الافتصال كانت سالبة اما متصلة أو منفصلة، ولا عبرة في ايجابها وسلبها بايجاب الطرفين أو سلبها، كما انه لا عبرة في ايجاب الحليات وسلبها بحسب تحصيل طرفيها وعدولهما، وربما يكون الطرفان سالين والشرطية موجبة، كقولنا: كلما لم يكن الانسان جمادا لم يكن حجرا، ودائماً اما ان يكون العدد لازوجاً أو لافرداً، وربما يكون الطرفان موجبين والشرطية سالبة، كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حجراً كان ناطقاً، وليس البتة اما ان يكون الحيوان جسماً أو حساساً.

﴿ فصل ﴾

لَيْسَ مَنَاطُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ بِهَا يَصْدُقُ الْآجِزَاءُ وَلَا بِكَذِبِهَا
بَلْ أَمْنَاطُ الْحَكْمِ فِي التَّصْلَةِ بِالْإِصْطَالِ وَهُوَ فِي التَّنْفِصَةِ
بِالْإِصْطَالِ وَإِذَا مَا طَابَقَا الْحَكْمُ لِلْوَقْعِ كَانَ صَادِقًا
وَكَاذِبٌ إِنْ لَمْ يُطَابَقْهُ وَلَا عِبْرَةٌ بِالْجُزْئَيْنِ كَيْفَ حَصَلَا

ليس مناط صدق الشرطية وكذبها بحسب صدق أجزائها وكذبها،

اذ من المعلوم مما مر وما يأتي انها قد تصدق وطرفاها كاذبان، وقد تكذب وطرفاها صادقات ، بل مناط الصدق والكذب في الشرطية الحكم بالانصال بين الجزئين في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من اللزوم أو الاتفاق ، وبالاتصال بينهما في المنفصلة على الوجه الذي اعتبر فيهما من الاتصال الحقيقي ، أو منم الجمع أو منع الخلو عنادا أو اتفاقاً ، فان طابق الحكم الواقع في نفس الامر بقطع النظر عن الاعتبار والفرض فالقضية صادقة، وان لم يطابق الحكم الواقع فهي كاذبة، ولا عبرة بالجزئين كيف كانا صادقين أو كاذبين

ثُمَّ إِذَا نَسَبْتَ جُزْئَهَا إِلَى مَا كَانَ فِي الْوَاقِعِ مِنْهَا حَصَلَا
مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْحَلِّ إِمَّا صَادِقَانِ أَوْ كَاذِبَانِ أَوْ هُنَاكَ الصَّدْرُ كَانَ
ذَا الصِّدْقِ وَالتَّالِي يَكُونُ ذَا كِذْبٍ أَوْ عَكْسُهُ وَآلِ تَصَرُّفِي هَذِي يَجِبُ
اذا نسبت جزئي الشرطية الى نفس الامر والواقع وجدتاهم مقسمة
باعتبار الصدق والكذب الى أربعة أقسام لا غيرها ، لانهما بعد الحل اما أن
يكونا صادقين أو كاذبين ، أو يكون المقدم صادقاً والتالي كاذباً أو عكسه،
وانما قال بعد الحل لان المقدم من حيث هو مقدم لا يدل الا على الوضع
فقط، وكذا التالي انما يدل على الارتباط لبس في شيء منهما انه صادق أو
كاذب ، فالشرط والجزاء أحالهما عن كونهما قضيتين فضلاً عن الصدق ،
واما اذا نظر اليهما بعد التحليل جاز وصف كل منهما بالصدق والكذب

وَأَنْفَصَحَ الْآنَ بِذِكْرِ ضَبْطِ تَرْكِيبِ كُلِّ مِنْ ذَوَاتِ السَّرْطِ
مِنْ أَيْ قِسْمٍ فِيهِ صِدْقُهَا يَفْغُ وَكِذْبُهَا فَذَاتُ الْإِتِّصَالِ مَعَ

لَزُومِهَا مُوجِبَةٌ إِذَا أَنتَ تَصُدِّقُ إِنَّمِنْ صَادِقِينَ رُكِبَتْ
 أَوْ كَاذِبِينَ وَكَذَا تَالِ صَدَقَ وَكَاذِبٍ مُقَدَّمٍ بِهِ أَرْتَقَنَ
 وَعَكْسُ ذَا اسْتِحَالَ فِي الْكُلِيَّةِ وَمُمْكِنٌ إِنْ كَانَ فِي الْجُزْئِيَّةِ
 وَهَكَذَا تَرَكِبُ ذِي الْمَوْجِبَةِ كَاذِبَةً مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ

بعد ان عرفت مامر سفين لك الآن ضبط تركيب كل من
 الشرطيات المتصلة والمنفصلة من أي قسم من الاقسام الاربعة يصح حالة
 الصدق ، ومن أي قسم منها يصح حالة الكذب ، فالمتصلة الموجبة الصادقة
 تتركب من صادقين ، كقولنا : ان كان زيد انسانا فهو حيوان ، ومن
 كاذبين نحو . ان كان الانسان حجرا فهو جماد . ومن تال صادق ومقدم
 كاذب ، نحو ان كان الانسان حجرا فهو جسم ، وأما عكسه وهو تركبها
 عن مقدم صادق وتال كاذب ، فيستحيل تركيب الازومية الكلية منه ،
 والالزم كذب الصادق لاستلزام كذب الالزم كذب الملزوم ، وصدق
 الكاذب لاستلزام صدق الملزوم صدق الالزم . وأما الجزئية فيمكن
 تركبها من المقدم الصادق والتالي الكاذب ، كقولنا : قد يكون اذا كان
 الشيء حيوانا كان ناطقا . لجواز أن يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع
 وصدق الملازمة الجزئية على الاوضاع الأخر . فقي المثال المذكور يجوز أن
 يصدق انه حيوان على وضع الفرسية . ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة
 على بعض الاوضاع ، والموجبة الملزومية الكاذبة تتركب من الاقسام
 الاربعة ، لان الحكم باللزوم بين المقدم والتالي اذا لم يطابق الواقع جاز أن
 يكونا صادقين ، ككلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا . وكاذبين

كقولنا : كلما كان الانسان حجرا كان القرس حجرا ، وأن يكون المقدم صادقا والتالي كاذبا كقولنا : كلما كان الانسان ناطقا فهو صهال ، وبالعكس كقولنا : كلما كان الانسان صهالا فهو ناطق

أما بذات الاتفاقِ فَاسْمَعِ	تفصيلها التعريُّ أَوْلَا وَعِ
فإنما الصدوقُ بتاليها يجبُ	وفي المقدمِ احتمالٌ للكذبِ
يكونُ أو يكونُ قطعاً صادقاً	وهي على المعنى الذي قد سبقا
أعمُ وهي عن ذوي صدقٍ إذا	تركبتُ تصدقُ قطعاً وكذا
عن كاذبٍ مُقدمٍ يُصاحِبُ	لصادقٍ تاليٍ وحينَ تكذبُ
فعن ذوي كذبٍ وعن مقدمٍ	يصدقُ مع كاذبٍ تاليٍ فأعلمِ
وأختها ذاتُ الخصوصِ صدقتُ	قطعاً إذا عن صادقٍ رُكبتُ
وحيثُ من غيرها تُركبُ	من أيِّ الأقسامِ فقطعاتُ كذبِ

اما المتصلة الاتفاقية الموجبة فهي ذاتها تفصيل يحصل به الاختلاف في صحة التركيب ، لانها كما عرفت مالا علاقة بين طرفيها تقتضي اللزوم ، وحينئذ يجب ان يكون تاليها صادقاً ، واما مقدمها فتارة يكون محتملاً للصدق والكذب وتارة يكون صادقاً ، وهي بالمعنى الاول اتفاقية عامة ، وبالمعنى الثاني اتفاقية خاصة ، لما بينهما من العموم والخصوص ، فالاتفاقية العامة تصدق اذا تركبت من صادقين بالضرورة لاستحالة كذبها عنهما ، لانه اذا صدق الطرفان وافق أحدهما الآخر بالضرورة في الصدق ، كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق ، وتصدق عن مقدم كاذب وتال صادق . كقولنا كلما كان الخلاء موجودا فالحيوان موجود ، وتكذب

إذا تركبت من كاذبين ، ومن مقدم صادق وتال كاذب ، والالم تكن كاذبة اذ يكفي في صدقها صدق التالي ، والاتفاقية الخاصة ، الموجبة تصدق اذا تركبت عن صادقين بالضرورة لما مر ، وتكذب اذا تركبت عن كاذبين وعن مقدم صادق وتال كاذب ، وعكسه ، لان طرفيها اذا كانا كاذبين أو كان التالي كاذباً والمقدم صادقاً فكذبها ظاهر ، لان الكاذب لا يوافق شيئاً ، وان كان المقدم كاذباً والتالي صادقاً فكذلك ، لاعتبار صدق الطرفين فيها

وَيَسْتَقِيمُ الْحَصْرُ فِي الَّذِي ذُكِرَ	مِنَ التَّرَاكِبِ إِذَا لَمْ نَعْتَبِرْ
فِي الْإِتِّفَاقِيَّاتِ أَنْ لَا تُوجَدَا	عِلَاقَةٌ بَيْنَ اللَّزُومِ أَطَرِّدَا
أَمَّا لَدَىٰ عَتَبَارٍ فَقَدْ هِيَ قَيِّ	كُلَّ ذَوَاتِ الْإِتِّفَاقِ الْكِذْبُ فِي
تَرْكِيبِهَا مِنْ أَيْ قِسْمٍ مِنْكُنْ	لَدَىٰ وُجُودِهَا وَهَذَا بَيِّنٌ
وَجَازٍ فِي ذَاتِ اللَّزُومِ الْكِذْبُ فِي	أَرْبَعَةِ الْأَقْسَامِ حَيْثُ تَنْتَفِي

انما يستقيم ما ذكر من الحصر فيما ذكر من التراكيب اذا لم نعتبر في الاتفاقية عدم العلاقة التي يكون بها التالي لازماً للمقدم ، بل نكتفي فيها بصدق التالي أو بصدق الطرفين ، اما اذا اعتبرنا عدم العلاقة أمكن تركب كواذبها من سائر الاقسام بوجود العلاقة ، كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وقولنا ان لم يكن الانسان حيواناً لم يكن حساساً ، فهاتان قضيتان احدهما مركبة عن صادقين ، والاخرى عن كاذبين ، يكذبان اتفاقية ، ويصدقان لزومية ، وكقولنا اذا كان الانسان ناطقاً

فالغراب ناطق ، وعكسها ، واللزومية أيضا تكون سكاذبة من الاربعه
الاقسام عند فقد العلاقة فيها كما مر

أَمَّا ذَوَاتُ الْفَصْلِ إِذْ تُوَلِّفُ	فَإِنَّ ثَلَاثَةَ لِمَا سَتَعْرِفُ
أَنَّ أَمْتِيَّازَ صَدْرَهَا عَنْ مَاتَلَا	بِالطَّبْعِ مُتَّفِقٍ لِذَلِكَ جَمِلاً
مُمِيزًا الْقِسْمَيْنِ بِالْوَضْعِ فَقَطْ	قِسْمًا قَرَّبَ كَيْبُ الصَّوَادِقِ أَنْضَبُ
ذَاتِ اتِّهَاقٍ أَوْ عِنَادٍ إِنْ أَتَتْ	مُوجِبَةً مِنَ الْحَقِيقَةِ رُكِبَتْ
عَنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ أَوْ مَانَةٍ	جَمْعًا فَقَدْ عُنُقَيْنِ وَاقِعَةٍ
وَكَاذِبَيْنِ وَالَّتِي قَدْ مَنَعَتْ	خُلُوعَ الصِّدْقِ بِهَا إِنْ رُكِبَتْ
مِنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ أَوْ صَادِقَيْنِ	وَلَمْ يَسْغُ تَرْكِيبُهَا مِنْ كَاذِبَيْنِ

اما المنفصلات عنادية كانت أو اتهاقية فتركيبها انما يكون من ثلاثة
اقسام : صادقين ، وكاذبين ، وصادق وكاذب ، لما ستعرف مما سيأتي ان
امتياز المقدم عن التالي فيها بحسب الطبع متف ، وانما الامتياز فيها واقع
بحسب الوضع فقط ، بخلاف المتصلات ، فهذا جعل القسمان الممتازان
هنا بحسب الوضع فقط قسما واحدا ، ولنذكر أولا تركيب الصوادق ،
فالمنفصلة الصادقة الموجبة اتهاقية كانت أو عنادية ان كانت حقيقية
وتركيبها لا يكون الا من صادق وكاذب ، لانها التي لا يجتمع جزءاها في
الصدق والكذب ، فلا بد ان يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا ،
كقولنا : إما ان يكون هذا العدد زوجا أو لازوجا ، وان كانت مانعة
الجمع فتركيبها يكون من صادق وكاذب ، ومن كاذبين ، لانها التي حكم
فيها بعدم اجتماع طرفيها في الصدق ، فجاز ان يكون أحد طرفيها واقعا

والآخر غير واقع ، فيكون تركيبها عن صادق وكاذب ، كقولنا اما ان يكون زيد انساناً أو حجراً ، وجاز ان يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين ، كقولنا اما ان يكون زيد فرساً أو حماراً ، ولا يمكن تركيبها من صادقين ، وان كانت مانعة الخلو فتركيبها يكون من صادق وكاذب ومن صادقين ، لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزئها معاً ، فجاز ان يكون أحدهما واقعاً والآخر غير واقع ، فيكون تركيبها عن صادق وكاذب ، كقولنا اما ان يكون زيد لا حجراً أو لا انساناً ، وجاز ان يكون مجتمعين في الوجود فيكون تركيبها عن صادقين ، كقولنا اما ان يكون زيد لا شجراً أو لا حجراً ، ولا يسوغ تركيبها من كاذبين

أَمَّا ذَاتُ الْإِثْصَالِ الْمَوْجِبَةُ	فَقِيَ كِلَا النَّوعَيْنِ تَأْتِي كَاذِبَةٌ
مِنَ الْحَقِيقِيِّ إِذَا مِنْ صَادِقِينَ	تَرَكَبْتُ أَوْ رَكِبْتُ مِنْ كَاذِبِينَ
وَذَاتُ مَنْعِ الْجَمْعِ إِنْ مِنْ صَادِقِينَ	تَرَكَبْتُ تَكْذِيبُ دُونَ الْآخَرِينَ
وَتَكْذِيبُ الْمَانِعَةِ الْخُلُوعِ	عَنْ كِذْبِ تَالِيهَا مَعَ الْمَثْلُوعِ
أَمَّا إِذَا فَقْدُ الْعِلَاقَةِ اعْتَبِرَ	كَمَا بِذَاتِ الْإِثْصَالِ فَقْدُ ذِكْرِ
فَالْإِتْفَاقِيَّاتُ طَرًّا تَكْذِيبُ	إِنْ وُجِدَتْ مِنْ أَيِّهَا تَرَكَبُ
وَعِنْدَ فَقْدِهَا الْمِنَادِيَّاتُ	مِنْ أَيِّ قِسْمٍ كَانَ كَاذِبَاتُ

تركيب كواذب المنفصلات الموجبة اتفاقية كانت أو عنادية ، ان كانت حقيقة يكون من صادقين لاجتماعها في الصدق ، كقولنا اما ان يكون زيد انساناً أو حيواناً ، ويكون من كاذبين لارتفاع الطرفين ، كقولنا اما ان تكون الثلاثة زوجاً أو منقسمة بمتساويين ، ولا تتركب

من صادق وكاذب والا لصدقت، وان كانت مانعة الجمع يكون تركيبها عن صادقين، لاجتماع جزئها حينئذ، كقولنا اما ان يكون زيد انساناً أو ناطقاً، ولا تتركب من القسمين الآخرين والا لصدقت، وان كانت مانعة الخلو يكون تركيبها من كاذبين لارتفاع الجزئين حينئذ، كقولنا اما ان يكون زيد لا انساناً أو لا ناطقاً، ولا تتركب من القسمين الباقيين، وهذا انما يصح اذا لم نعتبر عدم العلاقة في الاتفاقيات كما مر في المتصلات، اما اذا اعتبرنا فقد العلاقة فيها فكل من الاقسام الثلاثة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو اتفاقية أو عنادية يمكن ان تتركب من جميع الاقسام، لانه اذا لم يصدق الحكم بالعناديين طرفي العنادية المستند الى العلاقة جاز ان يكررها كاذبين بلا علاقة في مانعة الجمع، وصادقين بلا علاقة في مانعة الخلو، وصادقاً وكاذباً بلا علاقة في الحقيقة، وتكذب الاتفاقيات بوجود العلاقة على هذه الانحاء المذكورة

وَتَصَدِّقُ السَّالِبَةُ الشَّرْطِيَّةُ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ
عَنْ كُلِّ مَا تَكْذِبُ عَنْهُ الْمُوجِبَةُ اذْ كَذِبُهَا يُوجِبُ صِدْقَ السَّالِبَةِ
وَعَكْسُهُ اذْ صِدْقُ الْاِيجَابِ اقْتَضَى لِكَذِبِ السَّلْبِ وَشَرْحُهُ مَضَى

جميع ما تقدمه هو حكم الشرطيات الموجبات متصلة أو منفصلة، وأما سوابها فهي تصدق على الاقسام التي تكذب عنها الموجبات، ضرورة ان كذب الایجاب يقتضي صدق السلب. وتكذب عن الاقسام التي تصدق عنها الموجبات، ضرورة ان صدق الایجاب يقتضي كذب السلب لا محالة، وهذا معلوم مما مر سابقاً.

﴿ فصل ﴾

الحَصْرُ وَالْإِهْمَالُ وَالشَّخْصِيَّةُ يَكُونُ فِي الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ
لَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِحَسَبِ مَا وَقَعَ مِنْ تِلْكَ فِي أَجْزَائِهَا فَيَتَّبَعُ
بَلِ ارْتِبَاطُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ حَسَبَ عِنَادِهَا وَالْإِتِّصَالِ

قد مر بك ان القضية الحلية تنقسم الى شخصية ومحصورة ومهمة وطبيعية ، والشرطية كذلك تنقسم الى محصورة كلية وجزئية ، والى مهمة وشخصية . ولا تعقل الطبيعية هنا فضلا عن أن تكون معتبرة ، كما ان العدول والتحصيل كذلك غير معقول هنا لما تقرر في المطولات ، وقد عرفت أيضاً مما مر ان كلية الحلية ونحوها ليست بسبب كون موضوعها أو محمولها كلياً مقولاً على كثيرين ، فان الموضوع في قولنا : الانسان كاتب : نوع كلي ، مع ان القضية ليست كلية ، بل كليتها باعتبار كون الحكم الذي هو فيها الحمل كلياً شاملاً لجميع أفراد الموضوع . وكذلك الشرطية ليس حصرها وإهمالها وشخصيتها بسبب كلية أحد جزئها أو شخصيته ، فان قولنا : ان كان كل إنسان حيوان فكل كاتب حيوان : ليست كلية ، مع ان جزئها قضيتان كليتان ، وقولنا : كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده : ليست شخصية بل كلية ، مع كون جزئها قضيتين شخصيتين ، بل ارتباط الحصر والشخصية والإهمال هنا انما هو باعتبار الاتصال في المتصلة والعناد في المنفصلة ، فهما نظير الحكم في الحلية ، وكما انه لا نظر الى الاجزاء هناك لانظر اليها هنا أيضاً

فَإِنَّمَا الْمَحْصُورَةُ الْكُلِّيَّةُ حَيْثُ يَكُونُ النَّالُ فِي الْقَضِيَّةِ

مَلَا زِمًا لِّلصَّدْرِ فِي الْمُتَّصِلَةِ أَوْ ذَاعِنَادٍ فِي الْعِنَادِيَّةِ لَهُ
فِي كُلِّ الْأَزْمَانِ وَالْأَوْضَاعِ يَبَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجَامَعَ الْمَقْدَمَا

إذا علمت ما تقدم فكلية الشرطية انما هي حيث يكون التالي لازما
الصدر في المنصلة اللزومية، ومما ندأله في المنصلة العنادية في جميع الازمان
وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم، فالواضع في الشرطية
كالافراد في الحلية . والمراد بالواضع الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب
اقتترانه بالامور المدانة الاجتماع معه بحيث لا تنافي مقدميته ، فقولنا : كلما
كان زيد انسانا فهو حيوان : معناه ان لزوم حيوانية زيد لانسانيته ثابت
في كل زمان وعلى كل وضع يمكن أن يجامع انسانية زيد من كونه قائما أو
قاعدا أو كاتباً ، أو كون الشمس طالعة أو كون الحمار ناهقا أو غير ذلك مما
لا يتناهى . ولم يشترطوا امكان تلك الاوضاع في نفسها ليشمل ما اذا كان
المقدم كاذباً . كقولنا : كلما كان القرس انساناً كان حيواناً : فان معناه لزوم
حيوانية القرس للانسانية مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية
القرس من كونه كاتباً وضاحكا وناطقاً الى غير ذلك ، وان كانت محالة
في نفسها . وانما قيدوا الاوضاع بامكان الاجتماع مع المقدم لئلا يلزم من
اطلاقها وتعميمها ان لا تصدق كلية شرطية أصلاً . لان بعض الاوضاع
لا يصح معه اللزوم أو العناد ، وذلك كما اذا فرض المقدم مع عدم التالي أو
عدم لزوم التالي له أو مع لزوم تقيض التالي له . فانه حيث لا يلزم التالي ضرورة
استلزام الشيء للتقيض الذي هو محال ، فعلى بعض الاوضاع لا يكون
التالي لازماً للمقدم ، فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع

وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير . وكذا في العنادية اذا فرض المقدم مع وجود التالي أو مع غدم عناده اياه أو مع عناده نقيض التالي لا يكون التالي معانداً له لامتناع معاندة الشيء للناقضين ، فلو أخذنا المقدم في مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع أن يعانده التالي في الصدق لاستلزامه التالي حينئذ . فلو عانده كان لازماً منافياً وهو محال . أو أخذنا المقدم في مانعة الخلو مع كذبهما امتنع أن يعانده التالي في الكذب . فليس دائماً معانداً فلا يصدق في كل منهما ان التالي معاند للمقدم على كل الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير . هذا تقرير الموجبة الكلية الشرطية (وأما) الكلية السالبة فهي ما يحكم فيها بسلب لزوم التالي أو عناده في جميع الازمنة والاضاع حتى يكون اللزوم المرفوع والمعاندة المرفوعة جزءاً من التالي من حيث هو نال . فاذا قلنا : ليس اذا كان كذا كان كذا : وأردنا رفع اللزوم كلياً كان معناه ليس البتة إذا كان كذا يلزمه كذا أو يعانده كذا . وليست السالبة بما يحكم فيها بلزوم سلب التالي أو عناد سلبه ، فإنها موجبة لزومية أو عنادية سالبة التالي كما تقدم الكلام على ذلك

وَشَرَطُ كُلِّيةِ ذَاتِ الْإِتِّهَاقِ أَيْضاً وَقُوعُ الطَّرَفَيْنِ فِي السِّيَاقِ
مِنَ الْحَقِيقَتَيْنِ وَإِلَّا لَمْ تَجِبِ إِذْ جَائِزٌ كِذْبُهُمَا فِي الْخَارِجِ

يشترط مع مامر في كلية ذوات الاتحاق ان يكون طرفاها حقيقين اذ لو كان أحدهما خارجاً جاز كذب ذلك الطرف لاسمه موضوعه في الخارج في بعض الازمنة ، فلم يتوافقا في الصدق في جميع الازمنة ، فكليةها انما تكون بالحكم فيها بالاتصال أو الانفصال في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لا الاوضاع الممكنة

الاجتماع مطلقا فلم تصدق كلية ، هذا في الكلية المتصلة ، وقس على ذلك
حال المنفصلة باعتبار العناد بدل اللزوم

وَحَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ غَيْرَ عَائِدٍ عَلَى جَمِيعِ مَا مَضَى بِوَاحِدٍ
مِنْ ذَيْنِ قَالَهُ مَقْصُورَةٌ الْجَزْئِيَّةُ تَكُونُ وَالْمُهْمَلَةُ الشَّرْطِيَّةُ
إِنْ أَهْمَلَ الْحُكْمُ عَلَى الْاَوْضَاعِ كَمَنْ يَزْرَعُ فَبِهِ ذُو انْتِفَاعٍ

اما جزئية الشرطية فيحتسب كون الحكم بواحد من الانصال
والانفصال غير عائد على جميع الازمان والاضاع ، بل يكون الحكم
بواحد منهما مقصورا في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة
كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ، فان الحكم يلزم
الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقا ، وكقولنا قد يكون اما
ان يكون الشيء ناميا او مجادا حقيقيا ، فان العناد بينهما انما هو على وضع
كون ذلك الشيء من العناصر ، لان الجاد لا يطلق حقيقة على الفلكيات ،
اما اهمال الشرطية متصلة فباهمال الازمان والاضاع ، أي عدم بيان
كميتها من الكلية والجزئية ، لما عادت مكررا ان الازمان والاضاع في
الشرطيات بمنزلة الافراد في الحليات ، ومثالها قولنا : من يزرع فهو ذو
انتفاع ، فان لزوم الانتفاع للزائر لم يتقيد بكلية الازمان والاضاع ولا
بعضيتها ، وقس عليها المنفصلة

أَمَّا خُصُوصِيَّتُهَا فَحَيْثُ فِيهَا بَوَصْلٍ أَوْ فِصْلٍ حَكْمًا

عَلَى مُعَيَّنٍ مِنَ الْاَوْضَاعِ كَمَنْ يَزْرَعُ الْآنَ فَهُوَ الْوَاعِي

اما خصوصية الشرطية فيحتمل حكم فيها باللزوم أو العناد ايجابا ، أو

نفيه سلباً ، على زمن أو وضع من الاوضاع معين ، كما ان خصوصية المحلية بالحكم على فرد معين ، وذلك كقولنا : في المتصلة : من يزرننا الان فهو الواعي . فنفظ الآن في المثال ظرف زمان يفيد توقيت الملزوم معيناً ، وتوقيت الملزوم يستلزم توقيت الملزوم ضرورة ، وفي المنفصلة : اما ان تظهر اليوم الشمس ، واما ان لاتكون الارض مضيئة

وَالسُّورُ فِي الْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنْ تَكُ مِنْ مُتَّصِلِ الشَّرْطِيَّةِ
مَتًى وَمَعَهَا وَكَذَلِكَ كُلَّمَا وَذَاتُ الْإِفْصَالِ لَفْظٌ دَائِمًا

سور الموجبة الكلية المتصلة لفظ متى ومعها وكما ، وذلك كقولنا : كلما أو متى أو معها كانت الشمس طالعة فالهار موجود ، وسور الموجبة الكلية المنفصلة لفظ دائماً ونحوها ، كقولنا : دائماً اما ان تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجودا

وَهُوَ مِنَ النَّوَاعِينَ مَعَهَا شَيْئُهُ لِلْسَّالِبِ الْكُلِّيِّ لَيْسَ الْبَتَّةُ
سور السالبة الكلية من نوعي الشرطية أي متصلة أو منفصلة لفظ ليس البتة ، نحو ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، وليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا

وَلَفْظٌ قَدْ يَكُونُ فِي الشَّرْطِيَّةِ لِذَاتِ الْإِيجَابِ مَعَ الْجَزْئِيَّةِ
سور الموجبة الجزئية من نوعي الشرطية لفظ قد يكون ، نحو : قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً ، وقد يكون اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا

أَمَّا ذَوَاتُ السَّلْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ فِي تَوْعِي الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ
عَنْ سُورِهَا قَدْ لَا يَكُونُ يَنْبِي كَذَا بِإِدْخَالِ أَدَاةِ السَّلْبِ
مَنْ قَبْلِ سُورِ الْمُوجِبِ الْكُلِّيِّ فِي كِلْتَاهُمَا فَاعْنِ بِهَذَا وَاكْتَفِ
كَلِمَتَيْنِ مِنْهُمَا أَوْ كَلِمَتَيْنِ كَلِمًا وَفِي ذَوَاتِ الْفَصْلِ لَيْسَ دَائِمًا

سور السالبة الجزئية الشرطية متصلة كانت أو منفصلة لفظ قد لا يكون، كقولنا: قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان العالم مضياء، وقد لا يكون اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا، ومن سور السالبة الجزئية في النوعين أيضا ادخال اداة السلب كليس على سور الايجاب الكلي ، كليس كلما أو ليس معها أو ليس متى في المتصلة، وليس دائما في المنفصلة، لانا اذا قلنا: كلما كان كذا ، كان مفهومه الايجاب الكلي لاهالة ، واذا ارتفع الايجاب الكلي باداة السلب تحقق السلب الجزئي كما سبق الكلام عليه في سور السالبة الجزئية الحلية

وَحَيْثُمَا أُطْلِقَتْ فِي الْمُتَّصِلَةِ لَفْظًا إِذَا وَانَ وَلَوْ فَهَمَّتْ
أَمَّا لِذَاتِ الْفَصْلِ فَالْإِهْمَالُ أَنْ تُطْلِقُ إِمَّا وَكَذَا أَوْ فَافْتَمَنْ
اهمال المتصلة باطلاق لفظ اذا وان ولو ونحوها التي هي أدوات شرطها كقوله سابقا في المتن من يزرنا فهو ذو انتفاع ، ونحو قولهم : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، واهمال المنفصلة باطلاق لفظ اما وعديلهما الذي هو اما الثانية أو لفظ أو، ونحو قولنا : اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا

وَأَنْ تُرْذِ إِيْضَاحُهَا بِالْأَمْتِلَةِ قَبْلِي مَطُولَاتِهِمْ مُفَصَّلَةٌ

وَأِنَّمَا بِشَرْحِهَا الْإِطَالَةُ لَمْ تَحْتَمِلْهَا هَذِهِ الْحِجَالَةُ

لما ضاق مجال النظم عن ذكر أمثلة القضايا السابقة حالة ذكر أسوارها
أحال على المطولات بذلك ، وقد ذكرناها مستوفاة كما ترى والله أعلم

﴿ فصل في تركيب الشرطيات ﴾

قَدْ مَرَّ قَبْلُ أَنَّ ذَاتَ الشَّرْطِ مَا إِلَى قَضِيَّتَيْنِ حُلُّهَا اتَّصَى
فَلْيَكُنِ الْجُزْآنِ ذَاتِي حَلٍّ أَوْ رَبَّتِي وَصَلِيَّهَا أَوْ فَصْلٍ
أَوْ ذَاتِ حَلٍّ قَارَتِ مُتَّصِلُهُ أَوْ رَكِبَتْ مِنْهَا وَمِنْ مُنْفَصِلِهِ
أَوْ ذَاتِ الْإِصْصَالِ مَعَ مَا تَفَصَّلَتْ فِيهِ سِتَّةَ أَقْسَامٍ وَقَدْ

قد تقدم قبل ان الشرطية مطلقا منحلة الى قضيتين ، وحيث كان
الامر كذلك فطرفاها اما ان يكونا حليتين ، كقولنا : كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو حيوان في المتصلة ، واما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا
في المنفصلة ، أو يكونا متصتين كقولنا : كلما كان ان كان الشيء انسانا فهو
حيوان فكلما لم يكن هذا الشيء حيوانا فهو لم يكن انسانا : في المتصلة ،
وكقولنا : دائما اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا : في المنفصلة ،
أو يكونا منفصلتين ، كقولنا : كلما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا أو
فردا فدائما اما ان يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم : في المتصلة ،
وكقولنا : دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما ان يكون هذا
العدد لازوجا ولا فردا : في المنفصلة ، أو يكونا حلية ومتصلة ، كقولنا :
ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار ، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود : في المتصلة، وكقولنا : دائماً اما ان لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون هما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود: في المنفصلة، أو يكونا حمليّة ومنفصلة، كقولنا : ان كان هذا عددا فهو دائماً اما زوج أو فرد: في المتصلة، وكقولنا : دائماً اما ان يكون هذا الشيء ليس عدداً واما ان يكون اما زوجاً أو فرداً : في المنفصلة، أو يكونا متصلّة ومنفصلة، كقولنا : ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فدائماً اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا : في المتصلة، وكقولنا : دائماً اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجودا : في المنفصلة، فهذه ستة أقسام ينحصر فيها تركيب الشرطية، أعني ان التركيب في النوعين من الاجزاء الاولى منحصر فيها ومرتقبة الى هذا العدد من الاقسام، والا فلا شرطية الا وتركبها من الحملات، اذ لا بد من الانتهاء الى الحملات والا لزم التركيب من أجزاء غير متناهية، ولهذا قدموا بحث الحملات على الشرطيات لبساطتها بالنظر الى الشرطيات، على ان المحصر في الستة الاقسام انما هو في تركيب المنفصلة، واما المتصلة فهو مستدرك بما سيذكره في المتن،

* لَكِنَّا الثَّلَاثَةُ الْآخِرَةَ بِأَلَا نَقْسَامِ هُنَا جَدِيرُهُ *

فِي ذَاتِ الْإِتِّصَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَى قِسْمَيْنِ لَا لَزَائِدَ

وَذَلِكَ بِأَعْتَابِ كُلِّ مِنْهُمَا مُقَدِّمًا أَوْ تَالِيًا وَإِنَّمَا *

لَيْسَ يَكُنْ ذَلِكَ التَّقْسِيمُ حَالِ الْفَصْلِ مُتْلِزَمًا لِأَنَّ حَالَ كُلِّ

جُزْءٌ مَعَ الْآخَرِ مِنْهَا وَاحِدٌ كُلُّ لَتَانِيَةٍ بِهَا مُمَانِدٌ
 فَضْمِنُهَا التَّرْتِيبُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ بِالْوَضْعِ لَا بِالطَّبْعِ عَارِضٌ لَذَيْنِ
 وَأَيْسَ هَذَا الْحَالُ فِيمَا اتَّصَلَ بَلْ صَدَرُهَا مُتَبَيِّنٌ عَمَّا تَلَا
 بِالطَّبْعِ فِيهَا إِذْ هَذَا الْمُقَدَّمُ مَلْزُومٌ تَالِيَهَا وَهَذَا لَا زِمَ
 فَقَدْ يَكُونُ الصَّدْرُ مَلْزُومًا هُنَا وَغَيْرَ لَا زِمَ فَقَدْ تَعَيَّنَا
 بَأَن يَكُونُ الصَّدْرُ صَدْرًا وَكَذَا تَالِيَهُ تَالِيًا وَمِنْ ذَا أَخِذَا
 أَن لَتَرْكِيبِ ذَوَاتِ الْإِتِّصَالِ تَسْعَةُ أَقْسَامٍ تَبَيَّنُ بِالْعِشَالِ
 فَاطْلُبُهُ فِي الْمَطُولَاتِ تَهْدَى فَانَّهُ فِي النِّظْمِ صَعْبٌ جِدًّا

كل واحد من الأقسام الثلاثة الأخيرة التي هي التركيب من جملة
 متمصلة ومن جملة ومنفصلة ومن متمصلة ومنفصلة ، ينقسم في المتصلة إلى
 سمين ، وذلك باعتبار كل واحد من الجزئين مقدما وباعتباره تاليا ، وإنما
 يمكن هذا الانقسام ملزماً في المنفصلة ، لأن حال كل من جزئها مع
 الآخر حال واحد ، وهو العناد بينهما ، فإن مفهوم التالي فيها المعاند
 مفهوم المقدم المعاند كذلك ، وعناد أحد الشئيين للآخر في قوة عناد
 الآخر إياه ، لأن المفاعلة تكون من الطرفين ، وإنما عرض لاحدهما أن
 يكون مقدما والآخر أن يكون تالياً بمجرد الوضع أي الذكر لا بالطبع ،
 بخلاف المتصلة فإن مقدمها متميز عن تاليها بحسب الطبع ، أي المفهوم
 لأن مفهوم المقدم في القضية اللزومية مع قطع النظر عن خصوصية المادة
 للزوم ، ومفهوم التالي مع ما ذكره اللازم ، ويحتمل أن يكون الشيء ملزوماً
 لآخر ولا يكون لازماً له ، والتلازم في بعض المواد من الجانبين خارج

عن مفهوم اللزومية ، فالمقدم في المتصلة متعين بان يكون مقدما ، والتالي متعين بان يكون تاليا ، فترق بين المتصلة المركبة من الحلية والمتصلة والمقدم فيها الحلية ، وبينها والمقدم فيها المتصلة ، وكذلك في المتصلة المركبة من الحلية والمنفصلة ، والمركبة من المتصلة والمنفصلة بخلاف المنفصلة المركبة مما ذكر ، فلا فرق فيها في المفهوم اذا كان المقدم فيها الحلية أو المتصلة ، أو كان المقدم فيها الحلية والمنفصلة ، أو كان المقدم المتصلة أو المنفصلة لما علمت ، فصارت الاقسام في المنفصلات ستة فقط ، وفي المتصلات تسعة أقسام ، لانقسام كل من الثلاثة الاقسام الاخيرة فيها الى قسمين كما مر ، وقد تقدمت أمثلة الستة الاقسام منها ، واما أمثلة الثلاثة الاقسام الباقية فمثال المركبة من حلية ومتصلة ، والمقدم فيها المتصلة ، قولنا : ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ، ومثال المركبة من حلية ومنفصلة والمقدم فيها المنفصلة ، قولنا : كلما كان هذا اما زوجا واما فردا كان عددا ، ومثال المركبة من متصلة ومنفصلة ، والمقدم فيها المنفصلة قولنا : كلما كان دأبا اما ان تكون الشمس طالعة ، واما ان لا يكون النهار موجودا ، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

التناقض

هذا شروع في لواحق القضايا وأحكامها بعد الفراغ من تعريفاتها وتقسيمها ، وبدأ بالتناقض وقدمه على العكس لتوقف بعض براهين العكوس عليه كما ستراه ، واعلم ان الحاجة ماسة الى فهم النقيض في النظر ،

فربما لا يدل البرهان على شيء ويدل على إبطال نقيضه ، فيكون كأنه قد دل عليه ، وربما يوضع في مقدمات القياس شيء ولا يعرف وجه دلالته ما لم يرد إلى نقيضه ، فإذا لم يكن النقيض معلوما لم تحصل هذه القوائد ، وربما يظن أن ذلك ظاهر وليس كذلك ، فإن التساهل فيه مثار أغلاط في كثير من النظريات

خُلفُ القَضِيَّتَيْنِ مَهْمَا يَقَعَنَّ سَلْبًا وَإِيجَابًا تَنَاقُضًا دُعِيَ
بِحَيْثُ كَانَتْ ذَاتُهُ مُقْتَضِيَةً تَكْذِيبَ فَرْدَةٍ وَصِدْقَ الثَّانِيَةِ

هذا تعريف التناقض المعتبر ، فقوله « خلف » جنس بعيد ، لأنه يشمل الخلف بين القضيتين كما سيأتي ، وبين المفردين كالسما والارض ، وبين المفرد والقضية كزيد قائم وخالد ، بلا اسناد وقوله « القضيتين » مخرج لاختلاف غير القضيتين مما مر ، وقوله « سلباً وإيجاباً » مخرج لاختلاف القضيتين بنفي الإيجاب والسلب ، كما إذا كان باله جدول والتحصيل ، أو بالاهمال والحصر ، أو بالحل والشرط ، وقوله « بحيث كانت ذاته مقتضية كذب أحدهما وصدق الأخرى » مخرج لاختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب غير المقتضي لما ذكر ، كالاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين ، فانهما قد يصدقان معاً نحو بعض الحيوان انسان ، وبعضه ليس بانسان ، وكالاختلاف بين الموجبة والسالبة الكليتين ، فانهما قد تكذبان معاً نحو : كل حيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بانسان ، ومخرج أيضاً لاختلاف الواقع بين قضيتين بالإيجاب والسلب المقتضي صدق واحدة وكذب الأخرى ، لكن ليس ذات الاختلاف منشأ اقتضاء صدق أحدهما وكذب الأخرى ، بل بواسطة أو بخصوص المادة ، أما بواسطة فكما في

ايجاب قضية سلب لازمها المساوي . كقولنا : زيد انسان ، وزيد ليس ناطقاً ، فان اختلافهما انما يقتضي افتراقهما في الصدق والكذب لالذاته ، بل بواسطة استلزام كل واحدة من القضيتين نقيض الاخرى ، وأما خصوص المادة فقولنا : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الانسان بحيوان ، وكقولنا : بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان . فان اختلافهما بالسلب والايجاب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لكن لا بصورتها وكونهما جزءيتين أو كليتين ، بل بخصوص المادة ، وهي كون المحمول أعم من الموضوع فيهما ، والا لزم ذلك في كل كليتين أو جزءيتين اختلفتا بالايجاب والسلب ، وليس كذلك ، فان الكليتين المختلفتين قد تصدقان ، والجزءيتين قد تكذبان كما مر تمثيلهما ، ولهذا اشترطوا الاختلاف بينهما في الكلية والجزئية كما يأتي في المتن

كَطَارِقُ حُرٍّ وَلَيْسَ طَارِقُ حُرًّا وَالْاِخْتِلَافُ لَا مُحَقَّقُ
فِي ذَاتِي الْاِخْصَاصِ الْاَبَدِ أَنْ يَتَّحِدَا وَضْعًا وَحَمَلًا وَزَمَنَ
وَفِي مَكَانٍ قُوَّةٍ وَفِعْلٍ اِضَافَةٍ شَرْطٍ وَجَرءٍ كُلِّ

الاختلاف المقيد بالقيود الماضية غير متحقق في القضيتين الا بعد ما يأتي، والقضيتان المتناقضتان اما أن يكونا مخصوصتين أو محصورتين، لان المهمة لكونها في قوة الجزئية من المحصورات ، فبين الخصوصيتين لا يتحقق التناقض الا بعد تحقق ثمان وحدات مذكورات في المتن . وحدة الموضوع ، ووحدة المحمول ، ووحدة الزمان ، ووحدة المكان ، ووحدة القوة والفعل ، ووحدة الاضافة ، ووحدة الشرط ، ووحدة الجزء والكل لجواز صدق القضيتين أو كذبهما عند اختلافهما في شيء منها ، فلو اختلفتا

في شيء منها لم يتحقق التناقض ، فمثال اختلاف الموضوع زيد قائم وعمرو ليس بقائم ، والحمول زيد قائم وزيد ليس بكاتب ، والزمان زيد قائم ليلا وزيد ليس بقائم نهاراً ، والمكان زيد قائم في السوق وزيد ليس بقائم في الدار ، والقوة والفعل الحُر في الدن مسكر بالقوة والحُر في الدن ليس بمسكر بالفعل ، والاضافة زيد أبو خالد وليس زيد أبا حفص ، والشرط الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض وليس بمفرق للبصر بشرط كونه أسود ، والكل والجزء الزنجي أسود أي بعضه وليس بأسود أي كله . هذا هو ما قرره المتقدمون ، وقد ردها المتأخرون الى وحدة المحمول والموضوع لاندراج البواقي تحتها ، بل ردها القاراني الى وحدة النسبة الحكمية حتى يكون الساب وارداً على النسبة التي ورد عليها الایجاب ، وعند ذلك يتحقق التناقض ، والمتبع ماقاله لان اختلاف شيء من المحمول والموضوع وما يتعلق بهما يستلزم اختلاف النسبة ، ضرورة ان نسبة المحمول الى أحد المتغيرين غير نسبته الى الآخر . وكذلك نسبة أحد المحمولين المتغيرين الى شيء مغايرة نسبة الآخر اليه ، وكذلك نسبة أحد الامرين الى الآخر في زمان غير نسبته اليه في زمان آخر . وعلى هذا القياس في باقي الوحدات ، فبين انه متى اتحدت النسبة الحكمية اتحدت جميع الامور ، وذلك محقق للتناقض

فِيمَا مَضَى مِنَ الْمَثَالِ تُحْكَمُ طَرًّا وَفِي الْمَحْصُورَتَيْنِ يُعَمُّ^١
تَحْقُقُ التَّنَاقُضُ الْمُبَایِنُ عِنْدَهُمْ بِالْاِخْتِلَافِ الْكَائِنِ

بَيْنَهُمَا كَلِيَّةٌ وَجُزْئِيَّةٌ وَالْإِتِّحَادُ فِي الثَّانِ الْمَاضِيَّةُ
لِأَنَّهُ قَدْ تَكْذِبُ الْكَلِيَّتَانِ وَرُبَّمَا الْجُزْئِيَّتَانِ يَصْدُقَانِ
فَالنَّقْضُ لِلْمُوجِبَةِ الْكَلِيَّةِ يَحْيَى بِالسَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ
كَكُلِّ حُرٍّ ذُو سَخَا وَتَمَضُّهُ لَيْسَ سَخِيًّا جَاءَ فِيهِ نَقْضُهُ
وَتَنْقُضُ السَّالِبَةُ الْكَلِيَّةَ قَضِيَّةٌ مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ
• فَتَقْضُ لِأَشْيَاءٍ مِنَ النَّبَاتِ حَتَّى يَمُضِ النَّبْتُ ذُو حَيَاةٍ

يشترط في تحقق تناقض المحصورتين مع اتفاقهما في الثمان الوحدات
ايضا اختلافهما في الكم ، اي في الكلية والجزئية ، فانهما لو كانتا كليتين
أو جزئيتين لم يتناقضا ، لجواز كذب الكليتين ، وصدق الجزئيتين في
كل مادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع ، كما مثلناه قريبا ، وعلى ما
تقرر يكون نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية . ونقيض السالبة
الكلية هي الموجبة الجزئية ، وأمثلهما مذكورة في المتن

وَالشَّرْطُ مَعَ مَامَرٍ فِي الْمَوْجِبَةِ كَوْنُهُمَا مُخْتَلِفَيْنِ بِالْجِهَةِ
وَحَيْثُ لَا اخْتِلَافَ لَا تَنَاقُضُ إِذْ كِذْبُ ذَاتِي الْوُجُوبِ يَعْزُضُ
فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ وَالْمُمْكَاتَانِ فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ أَيْضًا يَصْدُقَانِ

الاقتصار على مامر من الشروط لتحقيق التناقض هو فيما اذا لم تكن
القضيتان موجهتين . أما اذا كانتا موجهتين فلا بد مع مامر أيضا من
استراط الائتلاف في الجهة في المخصوصات والمحصورات ، لانهما لو لم
يختلفا في الجهة لم يتناقضا ، لان الضرورتين يكذبان معا في مادة الامكان

كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ، وليس كل انسان كاتب بالضرورة فانهما كاذبتان ، ولان المكتبتين يصدقان معاً في تلك المادة، كقولنا : كل انسان كاتب بالامكان . وليس كل انسان كاتباً بالامكان ، وحيث كان اختلاف الجهة أيضاً شرطاً في الموجبات فتكون نقائضها ما سيذكره ، ولا يذهب عنك ان المراد بلفظ القيقض في هذا الفصل أحد الامرين اما لفظ النقيض أو لازمه المساوي له . لما علمت من أن نقيض كل شيء رفعه ، فكل قضية تقيضها رفع تلك القضية ، حتى اذا قلنا : كل انسان حيوان بالضرورة كان نقيضها انه ليس كذلك . ومثلها سائر القضايا غير انه ربما يكون رفع تلك القضية قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المتبعة ، وربما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المتبعة لكن يكون لرفعها لازم مساوٍ له ، فيؤخذ من ذلك اللازم المساوي ، ويطلق عليه اسم النقيض تجوزاً حتى يكون عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة ، ويسهل استعمالها في المكوس والاقيسة والمطالب العلمية

* فَيَنْقُضُ الْمَطْلَقَةَ الضَّرُورِيَّةَ مُمْكِنَةٌ ذَاتُ عُمُومٍ إِذْهِبَ
حَقِيقَةً سَلْبُ الْوُجُوبِ وَهُوَ مَع أَيِّ وَجُوبٍ مَا تَنَاقَضُ يَقَعُ
وَمَنْهُ يُدْرَى أَنَّ هَذِي الْمُمْكِنَةَ نَقِضُهَا ذَاتُ الْوُجُوبِ الْبَيِّنَةُ

القضية ان كانت بسيطة فنقيضها بسيط ، لانه رفع نسبة واحدة ، فنقيض الضرورية المطلقة هي الممكنة العامة ، لان الضرورية هي التي حكم فيها بضرورة الايجاب والسلب . فيكون نقيضها قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة الایجابية أو السلبية ، والامكان العام هو عين سلب الضرورة

عن الجانب المخالف للحكم ، وهو مع أي ضرورة كانت سلبية أو ايجابية مناقض لها ، لان اثبات الضرورة في الجانب المخالف وسلبها في ذلك الجانب مما يتناقضان . فقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب . أي سالبة ممكنة عامة . و نقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب أي موجبة ممكنة عامة ، ومن هذا يدرك ان نقيض الممكنة العامة هي الضرورية المطلقة لان امكان الايجاب نقيضه رفع امكان الايجاب ، أي سلب سلب ضرورة السلب ، وهو بعينه ضرورة السلب . وامكان السلب نقيضه رفع امكان السلب . أي سلب سلب ضرورة الايجاب . وهو بعينه ضرورة الايجاب . مثال ذلك قولنا : بالضرورة كل انسان حيوان ، نقيضه : بالامكان كان بعض الانسان ليس بحيوان ، وقولنا : بالضرورة لاشيء من الانسان بحجر ، نقيضه : بعض الانسان حجر بالامكان العام

- وَقَرَّرُوا أَنَّ نَقِيضَ الدَّائِمَةِ مُطْلَقَةٌ مُطْلَقَةٌ وَعَامَّةٌ •
 وَذَا لِكَوْنِ السَّلْبِ فِي كُلِّ زَمَنٍ مُنْفِي الْإِيجَابِ فِي بَعْضِ الزَّمَنِ
 • وَعَكْسُهُ وَهَذِهِ الْمُطْلَقَةُ نَقِيضُهَا لِمَا مَضَى الدَّائِمَةُ •

قرر المناطقة ان نقيض الدائمة المطلقة هي العامة المطلقة ، لان الدائمة قضية حكم فيها بدوام نسبة المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجودا ، فيكون نقيضها قضية حكم فيها برفع الدوام ، ولما لم يكن لنقيضها الصريح وهو رفع الدوام مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة المتداولة ، وكان له لازم مساو له وهو الاطلاق العام ، قالوا نقيضها المطلقة العامة . اذ هي قضية حكم فيها بنسبة المحمول للموضوع بالفعل ، أي الوقوع في الجملة

فالإيجاب الدائمة في كل الاوقات ينافيه الساب في البعض وساب الدوام في كل
 الاوقات ينافيه الايجاب في البعض، وانما عبر في المتن بالمنافاة لا بالمناقضة لما
 عرفت ان الاطلاق العام لازم لرفع الدوام الذي هو النقيض الصريح، لان
 دوام السلب نقيضه رفع دوام السلب، ويلزمه اطلاق الايجاب، لانه اذا
 لم يكن المحمول دائماً السلب كان اما دائماً الايجاب أو ثابتاً في بعض الاوقات
 دون بعض، وأياً ما كان يتحقق اطلاق الايجاب. وكذلك دوام الايجاب
 يناقضه رفع دوام الايجاب، واذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يدوم السلب
 أو يتحقق السلب في بعض الاوقات دون البعض، وأياً ما كان فاطلاق
 السلب لازم جزماً، ومن ذلك يعلم ان تقيض المطلقة العامة هي الدائمة المطلقة،
 والبيان فيه ماضى، فانه اذا لم يكن الايجاب في الجملة يلزم السلب دائماً،
 اذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب دائماً، ومثال ذلك قولنا: بالدوام كل
 فلك متحرك، نقيضه بعض الفلك ليس بمتحرك بالفعل، وقولنا لاشيء
 من الفلك بساكن بالدوام، نقيضه بعض الفلك ساكن بالاطلاق العام

وَيَنْقُضُ الشَّرْطُوطَةَ الَّتِي تَعُمُّ	حِينَئِذٍ مُمْكِنَةٌ وَعِنْدَهُمْ *
هِيَ الَّتِي الْحُكْمُ بِهَا أَنْ تُمَكِّنَا	نِسْبَةُ ذِي الْحِمْلِ لَذِي الْوَضْعِ هُنَا
فِي الْبَعْضِ مِنْ أَوْقَاتٍ وَصَفٍ مَا وَضِعَ	تَقُولُ فِي الْمَثَالِ كُلِّ مَنْصَرَعٍ
يُمْكِنُ أَنْ يَشْرَبَ دَنًا مُتَرَعًا	فِي بَعْضِ وَقْتٍ كَوْنِهِ مُنْصَرَعًا
فَقِيهِمَا الْوُجُوبُ حَسَبِ الْوَصْفِ	وَسَلْبُهُ وَهُوَ حَرٌّ بِالْخَفِ

قرروا ايضا ان تقيض المشروطة العامة هي الحينية الممكنة، وهي
 والحينية المطلقة قضيتان بسيطتان لم يعتبرا في القضايا البسيطة المشهورة،

وانما أوجههم الى ذكرهما كونهما يناقضان بعض البسائط المشهورة، فالجينية
الممكنة هي التي حكم فيها بإمكان ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في
بعض أوقات وصف الموضوع، كقولنا: كل منصرع يمكن ان يشرب
دنا في بعض أوقات كونه منصرعا، وهي نقيض المشروطة العامة ككأمر،
فقولنا: بالضرورة كل ماش حيوان مادام ماشيا، نقيضه ليس بعض
الماشي بحيوان حين هو ماش بالامكان، ويبان ذلك ان نسبة الجينية
الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة،
فكان الضرورية المحكوم فيها بالضرورة الذاتية نقيضها الصريح الممكنة
العامة، اذ فيها سلب الضرورة الذاتية من الجانب المقابل، كذلك المشروطة
العامة المحكوم فيها بالضرورة الوصفية نقيضها الصريح الجينية الممكنة
لان معناها سلب الضرورة عن الجانب المخالف، ففيهما الضرورة الوصفية
وسلبها وهذا خلف صريح، قال في شرح المطالع وهذا يعني كون الجينية
الممكنة نقيض المشروطة العامة انما يصح اذا فسرنا المشروطة بالضرورة
في جميع أوقات الوصف، أما اذا فسرنا بالضرورة بشرط الوصف فلا،
لكذبهما في مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها، فلا يصدق:
كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً، ولا: ليس بعض الكاتب
بحيوان بالامكان حين هو كاتب، فصدقهما في مادة لا يكون الوصف
ضروريا ويكون له دخل في الضرورة، نحو: كل كاتب متحرك الاصابم
مادام كاتباً. وليس بعض الكاتب متحرك الاصابم بالامكان حين هو كاتب
أما نقيض ذات عرف عمت جينية مطلقة وهي التي *
نسبتاً فلا ترى ذات وقوع في بعض أوقات اتصاف الموضوع

* مَثَلُهَا مَآمَرٌ فِي ضَرَّتِهَا بِعَيْنِهِ مَعَ قَيْدِ فَعَلِيَّتِهَا •
فَقَيْنِي الدَّوَامُ وَالْإِطْلَاقُ لَا يَجْتَمِعَانِ فَالْتَنَانِي حَصَلَ

نقيض العرفية العامة الحينية المطلقة ، وهي التي يحكم فيها بثبوت النسبة أو سلبها بالفعل في بعض أوقات الموضوع . ومثالها هو مثال الحينية الممكنة السابقة بزيادة قيد الفعلية ، كقولنا : كل منصرع يشرب دنا في بعض أوقات صرعه بالفعل . اذا عرفت هذه فنقيض قولنا : بالدوام كل من به ذات الجنب يسعل ما دام مجنوبا . قولنا : بالاطلاق ليس كل من به ذات الجنب يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا . ويبان ذلك ان نسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة . فالحينية المطلقة من العرفية العامة بمنزلة المطلقة العامة من الدائمة ، فكما ان الايجاب في جميع أوقات الذات في الدائمة يناقضه السلب في بعضها في المطلقة العامة ، فكذلك الايجاب في جميع أوقات الوصف في العرفية العامة يناقضه السلب في بعضها في الحينية المطلقة ، وكذلك السلب في كل من الاوليين يناقضه الايجاب في كل من الآخرين على هذا القياس ، وملخصه ان العرفية العامة والحينية المطلقة دوام واطلاق وهما متافيان لا يجتمعان ، كما ذكر في المتن وحيث قد انتهى الكلام في ذكر نقائص البساطط شرع في ذكر

نقائص المركبات فقال

أَمَّا الْمَرْكَبَاتُ فَالْكُلِّيَّةُ نَقِيضُهَا عِنْدَ أُولَى الرُّوِيَّةِ
نَقِيضُ وَاحِدٍ مِنَ الْجُزْئِيْنَ لَا مَعِيْنَ بَلْ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى
طَرِيقَةِ الْمَنْعِ مِنَ الْخُلُوقِ وَذَا مِنَ الْمُبْسِيْنَ الْمَجْلُوقِ

ان دَرَى حَقَائِقَ المركِّباتِ وَالتَّقْضَ للبَسَاطِطِ المَوْجَّهَاتِ

اما المركبات فقد عرفت ان القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين بسيطتين مختلفتين بالايجاب والسلب ، وعرفت أيضاً ان نقيض كل شيء رفعه، فيكون نقيض المركبة رفع المجموع برفع أحد جزئيه لاعلى التعين، ولو في ضمن رفع الجزئين كليهما كما يأتي بيانه ، فنقيض المركبة انما هو منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي جزئي المركبة ، والطريق في أخذ نقيضها ان تحلها الى بسيطتيها ثم تأخذ نقيض كل منهما على ما تقرر ثم ، وتركب من ذينك النقيضين منفصلة مانعة الخلو ، فتقول اما ان يكون النقيض هذا أو ذاك ، وهذه المنفصلة في الحقيقة انما هي لازم مساو لنقيض المركبة، لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة ، ومتى كذب الاصل صدقت المنفصلة ، وبيانه انه متى صدق الاصل صدق جزاءه ، ومتى صدق الجزء ان كذب نقيضاهما ، فتكذب المنفصلة المانعة الخلو لكذب جزئيهما ، فيكون رفع أحد الجزئين لاعلى التعين ضمن رفع الجزئين كليهما ، ومتى كذب الاصل فلا بد ان يكذب أحد جزئيه ، ومتى كذب أحد جزئيه صدق نقيضه ، فتصدق المنفصلة لصدق أحد جزئيهما ، وهذا كله واضح جلي بعد الاطلاع على حقائق المركبات ومعرفة نقائص البساط ، لنزوده بالمثل ياناً ، فتقول اذا علمنا ان العرفية الخاصة الموجبة السلبية مركبة من عرفية عامة موجبة كلية ، ومن مطلقة عامة سالبة كلية ، وعلمنا أيضاً ان نقيض الاولى الحينية المطلقة السالبة الجزئية ، وان نقيض الثانية الدائمة الموجبة الجزئية ، ظهر لنا ان نقيض العرفية الخاصة هو المفهوم المردد بين هذين النقيضين على سبيل منع الخلو ، فنقيض قولنا : بالدوام

كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً دائماً، أي لاشيء من الكاتب
بمتحرك الاصابع بالفعل، قضية مانعة الخلو هي قولنا: إما ليس بعض
الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل، وإما بعض الكاتب
متحرك الاصابع دائماً، وإذا علمنا أن الوجودية اللاضورية الموجبة
الكلية، مركبة من مطلقة عامة موجبة كلية ومن ممكنة عامة سالبة كلية،
وعلمنا أيضاً أن نقيض الاولى الدائمة المطلقة الجزئية السالبة، وان نقيض
الثانية الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية، ظهر لنا ان نقيض الوجودية
اللاضورية هو المفهوم المردد بين هذين النقيضين على سبيل منع الخلو،
فنقيض قولنا . كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة، أي لاشيء منه
بكاتب بالامكان العام، قضية منفصلة مرددة بين نقيض المطلقة العامة ونقيض
الممكنة العامة على سبيل منع الخلو، وهي قولنا: اما بعض الانسان ليس
كاتباً دائماً، وإما بعض الانسان كاتب بالضرورة، وعلى هذا القياس في
سائر المركبات الكليات .

وَإِنْ تَكُ الْآخَرَى فَإِنَّ الْمَاضِيَا لَمْ يَكُ فِي أَخَذِ النَّقِیْضِ كَافِيَا
لَا نَهَا تَكْذِيبُ مَعَ كِذْبِ كِلَا نَقِیْضِي الْجُزْئِيْنَ وَارَعَ الْمَثَلَا
بَعْضُ النَّبَاتِ عَنَّبَ بِالْفِعْلِ لِأَدَائِمَا وَفِيهِ كِذْبُ الْكُلِّ

إذا كانت المركبة جزئية فانه لا يكفي في أخذ نقيضها التردد بين
نقيضي جزئيهما، لجواز أن تكذب المركبة الجزئية ويكذب كلا نقيضي
جزئيهما، فيكذب المفهوم المردد بينهما على سبيل منع الخلو، فانه اذا اتفق

في بعض المواد أن يكون المحمول نابتاً لبعض أفراد الموضوع دائماً ، ومسلوباً عن الأفراد الباقية دائماً ، كما في مثال المتن : بعض النبات غنب بالفعل لادائماً . تكذب الجزئية المركبة ، ويكذب كل من نقيضي جزئيهما ، أما كذب الجزئية فلـكـذب اللادوام لان مفهوم الجزئية اللادائمة هو أن يكون بعض أفراد الموضوع بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ، ولا شيء من أفراد الموضوع في هذه المادة كذلك ، اذ ليس شيء من أفراد النبات بحيث يثبت له الغنب تارة ويسلب عنه أخرى ، فتكذب الجزئية اللادائمة . وأما كذب المفهوم المردد بين نقيضي جزئيهما فلـكـذب النقيضين كليهما ، أما كذب الموجبة الكلية وهي نقيض اللادوام ، وهي في المثال « كل نبات غنب دائماً ، فلان المحمول وهو الغنب مسلوب دائماً عن بعض أفراد النبات كالنخل ، فكيف يكون نابتاً لجميعها ، وأما كذب السالبة الكلية وهي نقيض الجزء الاول ، وهي في المثال لا شيء من النبات غنب دائماً ، فلان المحمول وهو الغنب ثابت دائماً لبعض أفراد النبات ، فكيف يكون مسلوباً دائماً عن جميعها ، واذا كذبت الموجبة والسالبة الكليتان اللتان هما نقيضا الجزئين كذب المفهوم المردد لاحالة ، لانه مركب منهما فظهر ان التردد بين نقيضي الجزئية لا يكفي

وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ مَهْمَا شِئْنَا	أَخَذَ نَقِيضَهَا إِذَا وَضَعْنَا
جَمِيعَ الْأَفْرَادِ بِأَنْ يُؤْتَى بِهَا	قَضِيَّةً كَلِمَةً مَحْمُولُهَا
بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ لِحِزِّیِّ الَّتِي	تَرْكَبَتْ مَرْدُّدٌ بِالنِّسْبَةِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الَّذِي وَضَعْنَا	فَرَدًّا قَرَرَدًا وَالْمَثَالَ فَاسْتَمَعْنَا

فِي قَوْلِنَا كُلُّ نَبَاتٍ إِمَّا كَرَّمٌ دَوَامًا أَوْ سِوَاهُ دَوَمًا
 قد عرفت انه لا يمكن في أخذ نقيض الجزئية المركبة مامر في أخذ
 نقيض الكلية ، وانما الطريق في أخذ نقيضها ان توضع أفراد الموضوع
 كلها بان يؤتي بقضية كلية ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ، ويكون
 محمولها مرددا بين نقيضي محمولي الجزئين بالنسبة الى كل فرد فرد من
 أفراد الموضوع ، وذلك لانا اذا قلنا بعض (ج ب) لادائما ، كان معناه
 ان بعض (ج) ثبت له (ب) في وقت ، ولا يثبت له (ب) في وقت
 آخر ، ونقيضه رفعه ، وهو انه ليس كذلك ، وهو مساو لمفهوم التردد
 بين نقيضي محمولي الجزئين ، بان نقول كل واحد واحد من أفراد (ج)
 اما (ب) دائما أو ليس (ب) دائما ، فليس حينئذ بعض أفراد (ج)
 يكون (ب) في وقت ، ولا يكون (ب) في وقت آخر ، فكل واحد
 واحد لا يخلو عن نقيضهما ، وعلى هذا يقال في نقيض مثال الجزئية المركبة
 في المتن ، وهي قولنا بعض النبات عنب بالقل لادائما ، كل واحد واحد
 من النبات ، اما عنب دائما ، أو ليس بعنب دائما ، وحينئذ يصدق النقيض ،
 ثم هذا النقيض مشتمل على ثلاثة مفهومات لان كل واحد واحد من
 أفراد الموضوع لا يخلو اما ان يثبت له المحمول دائما ، أو لا يثبت له دائما ،
 واذا لم يثبت له دائما ، فلا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد واحد
 دائما ، أو يكون مسلوبا عن البعض دائما ، ونابتا للبعض دائما ، فالجزء
 الثاني مشتمل على مفهومين ، ويؤخذ من هذا ان لاخذ نقيض الجزئية
 المركبة طريقا آخر ، وهو ان تركيب منفصلة مانعة اخلو من هذه المفهومات
 الثلاثة ، فتكون مساوية لنقيض الجزئية المركبة ، بان نقول في المثال

السابق : اما كل نبات غنب دائماً ، أو لاشيء من النبات غنب دائماً ، أو بعض النبات غنب دائماً ، وبعض النبات ليس بغنب دائماً ، وحينئذ يصدق النقيض

العكس المستوي

انما احتيج الى معرفة العكس الآتي بيانه لان بعض القياسات لا يظهر وجه اتاجه الا به . ولأنه ربما أُتج القياس نتيجة وكان المطلوب عكسها كما لو أُتج لنا سالبة كلية ، وكان المطلوب عكسها فكانه أُتج العكس ، وكذا في سائر الاقسام

العكسُ في عُرْفِ أُولِي المَعْقُولِ تَبْدِيلُكَ المَوْضُوعَ بِالمَحْمُولِ
مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَلَوْ فَرَضًا وَمَعَ بَقَاءِ مَآمِنِ نَوْعِي الكَيْفِ وَقَعَ

العكس في عرف المناطقة تبديل الموضوع بالمحمول مع بقاء الصدق وبقاء ماوقع فيها من الايجاب أو السلب ، هذا في عكس الحملات ، وفي عكس الشرطيات يجعل المقدم بدل التالي ، والتالي بدل المقدم . ولو كان التعبير بطرفي القضية بدلا عن المحمول والموضوع لكان أعم وأحسن . والمراد ببقاء الصدق ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ، لا ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع ، وانما اشترطوا بقاء الصدق لان العكس لازم خاص من لوازم الاصل ، ويستحيل أن يكون الملزوم صادقا واللازم كاذبا ، ولم يعتبروا بقاء الكذب لا ، لا يميزه من كذب الملزوم كذب اللازم ، فان قولنا « كل حيوان انسان » كاذب مع عكسه ، وهو قولنا بعض الانسان حيوان ، والمراد

بقاء ما وقع في الاصل من نوعي. كيف ان الاصل لو كان موجبا كان العكس أيضا. وجبا وان كان سالبا فسالبا، وهذا الشرط ليس بمجرد الاصطلاح بل لانهم تابعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة الا موافقة لها في كيف

﴿ تنبيه ﴾ كما يطلق العكس على التبديل المذكور يطلق ايضا على القضية الحاصلة من التبديل، وانما يسمى هذا العكس مستويا لحصول المساواة فيه بين القضية وعكسها في الصدق وفي الكيفية، ويقال له عكس الاستقامة أيضا لذلك، ولما كان المقصود من العكس كما علمت تحصيل أخص قضية تلزم الاصل بطريق التبديل المذكور وجب ان يذكر ما يلزم العكس من القضايا من أي نوع تكون مع بيان ذلك للزوم، ووجب أيضا ذكر ما لا يلزمها العكس منها، مع بيان عدم اللزوم فيها ولهذا شرع في ذلك مبتدئا منه بد كر عكس الموجبات، وان جرت عادة الغالب بتقديم عكس السوالب لشرف الموجبات، وكون الانعكاس فيها اظهر فقال

فالموجبات العكس فيها مُمتنع	كُلِّيَّةٌ خَشِيَّةٌ كَوْنٌ مَوْضِعٌ
أخص من تقومها وحمل ما	حص على أفراد ما قد عمما
مُمتنع بل عكسها جزئية	مُضَرَّدٌ لِلْخَلْفِ فِي السَّكِينَةِ
فقي مثال كل آيت مقترن	كثيره موجبة وتنعكس
جزئية تقول بعض المقترن	لبث ونحوه على المنال من
وعكس بعض الحى لست علما	إن قلت بعض الآيت حى فافهما

القضايا الموجبات هلمية كانت أو شرطية كلية كانت أو جزئية يتمتع

عكسها الى كلية ، لان من الجائز أن يكون المحمول أو التالي أهم من الموضوع أو المقدم في بعض المواد كقولنا : كل انسان حيوان ، وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة : ولو انعكستا كليتين كان عكس الجملة كل حيوان انسان . وعكس الشرطية كلما كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة ، وكلاهما باطل ، لاستحالة صدق الاخص على كل أفراد الاعم في الجملة ، اذ لو صدق الاخص على كل ما يصدق عليه الاعم لم يبق بينهما عموم وخصوص . وقد فرضناهما عاما وخاصا هذا خلف . ولاستحالة استلزام الاعم الاخص في الشرطية ، لانه لو استلزم الاخص لزم أن يوجد الاخص كلما وجد الاعم ، ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم ، وذلك بين البطلان . واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا . لان معنى عدم انعكاس القضية انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً . فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة ، فانه لو لزمها كلياً لم يتخلف في شيء من المواد ، بخلاف انعكاس القضية فان معناه انه يلزمها العكس لزوماً كلياً ، فلا يبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ، فالموجبات كلية كانت او جزئية انما تنعكس انعكاساً مطرداً ، أي لازماً صادقاً في جميع المواد الى الجزئية فقط ، ضرورة انه اذا صدق المحمول على أفراد ١٠ اصدق عليه الموضوع صدقاً كلياً كما في قولنا : كل انسان حيوان ، او جزءياً كما في قولنا : بعض الانسان حيوان ، يصدق الموضوع والمحمول في هذا الفرد ، فيكون هذا الفرد فرد المحمول كما انه فرد الموضوع ، فيكون المحمول صادقاً على بعض الافراد في الجملة ، سواء

صدق على جميع الافراد أم لا، فلو جعل ذلك المحمول الصادق على فرد الموضوع في الجملة موضوعا وجعل المحمول موضوعا، وقيل في «كل لئث مفترس»: بعض المفترس لئث، لكان عادقا. فظهر صدق الموجبة الجزئية في عكس الموجبة مطلقا أي كلية أو جزئية

أَمَّا ذَوَاتُ السَّلْبِ فَأَلْكُلِيَّةُ بِعَكْسِهَا كَنَفْسِهَا حَرِيَّةُ
لَا نَ سَلْبَ التَّيْنِ ثُمَّ لَزِمَا عَنِ نَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ
وَالسَّالِبُ الْجُزْئِيُّ لَا يَعْكَسُ إِذْ عِنُومُ ذِي الْوَضْعِ بِهِ أَوْ مَا أُخِذَ
مُقَدِّمًا يَجُوزُ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ وَلَبَسَ مَنَعَ الْعَكْسُ فِيهَا إِذَا أَطْرَادَ
أَيْضًا لِأَنَّا قَوْلُنَا بَعْضُ الْفَرَسِ لَيْسَ جَمَادًا صَادِقٌ إِذَا أُنْعَكَسَ

السالبة الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية. والا لزم سلب الشيء عن نفسه. وهو محال، وتقريره أن يقال: كلما صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر، صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان، والا اصدق نقيضه، وهو بعض الحجر انسان، فتضمنه مع الاصل هكذا: بعض الحجر انسان، ولا شيء من الانسان بحجر، ينتج بعض الحجر لبس بحجر، وهذا سلب الشيء عن نفسه وهو محال، ومنشأ المحال نقيض العكس، لان الاصل مفروض الصدق فلا يكون منشأ للمحال والا لكان باطلا هذا خلف، وشكل القياس متيج بلا شبهة لانه الاول، وهو بديهي الانتاج، فلا يكون منشأ للمحال، فلبس الا نقيض العكس منشأ للمحال فهو باطل، لان المستلزم للمحال محال بالضرورة. واذا بطل نقيض العكس فالعكس حق. والا لزم ارتفاع النقيضين ثبت المطلوب وهو صدق

العكس بلا شبهة . واما السالبة الجزئية فمكسها غير مطرد . فلا يكون مقبلاً لما علمت ان قواعد العلوم لا بد أن تكون كلية . وقد قدمنا ان صدق العكس يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد . وان عدم الانعكاس يتضح بالتخلف في مادة واحدة . اذا تقرر هذا فنقول السالبة الجزئية لا عكس لها لا تنقضه بمادة يكون الموضوع أو المقدم فيها أهم من المحمول أو التالي . اما في الحلية فلانه يصدق سلب الاخص عن بعض الاعم . ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص . فانه يصدق قولنا : بعض الحيوان ليس بانسان . ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان . والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال . واما في الشرطية فلانه كما يتمتع سلب الاعم عن بعض أفراد الاخص . كذلك يتمتع سلب الاعم عن بعض تقادير الاخص . فان التقادير في الشرطية بمنزلة الافراد في الحلية . مثلاً يصدق : قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً . ولا يصدق : قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً . وليس امتناع عكسها مطرداً . لانه يصدق العكس في بعض المواد . مثلاً يصدق : بعض الانسان ليس بحجر . ويصدق عكسه وهو بعض الحجر ليس بانسان

هَذَا بِحَسَبِ الْكَيْفِ وَالْكَمِيَّةِ ١٠١ بِحَسَبِ جِهَةِ الْقَضِيَّةِ
ما مر ذكره هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكمية والكيف اما
بيانها بحسب الجهة فيذكر

فَالْمَوْجِبَاتُ تُعَكِّسُ الدَّائِمَتَيْنِ حَبِيبَةُ مُطَلَّةٌ كَالْعَامَلَتَيْنِ
قد عرفت ان الموجبات لا تنعكس كلية سواء كانت كلية أو جزئية .
بل تنعكس جزئية . واما بحسب الجهة فالضرورة والدائمة والمشروطة

العامة والعرفية العامة تنعكس الى حينية مطلقة، وقد عرفت انها التي حكم فيها بفعالية النسبة في بعض أحيان وصف الموضوع، اما انعكاس الضرورية والدائمة اليها، فلانه مثلاً كلما صدق قولنا : بالضرورة أو دائماً كل انسان حيوان ، صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حينما هو حيوان ، أي في بعض أوقات كونه حيواناً، ولو لم يصدق هذا العكس وهو الحينية المطلقة لوجب ان يصدق نقيضه ، وهو العرفية العامة كما مر ، أعني قولنا : دائماً لاشيء من الحيوان بانسان مادام الحيوان حيواناً ، واذا ضمنا هذا النقيض مع الاصل بان جعلنا الاصل لا يجابه صغرى وهذا النقيض لكليته كبرى ، وقلنا من الشكل الاول : بالضرورة أو دائماً كل انسان حيوان ، ودائماً لاشيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً ، ينتج لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أو دائماً ، فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال ، ومنشأ هذا المحال اما الصغرى أو الكبرى أو الشكل ، والاوّل باطل لانه مفروض الصدق ، والثالث باطل لان الشكل هو الاول وهو بديهي الاتاج ، فتعين الثاني فنشأ المحال هو نقيض العكس فهو باطل ، فالعكس حق والا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال ، واما انعكاس المشروطة والعرفية العامتين الى الحينية المطلقة ، فلانه مثلاً كلما صدق قولنا : بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ، صدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع ، والا فيصدق نقيضه : وهو دائماً لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع ، واذا ضمنا هذا النقيض مع الاصل على قياس ما مر في عكس الدائمتين ينتج قولنا :

بالضرورة أو بالادوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً. هذا خلف
وعكس ذاتي الخصوص فاقهه حينية مطلقة لادائية

المشروطة والعرفية الخاصتان ينعكسان الى حينية مطلقة مقيدة
بالادوام الذاتي، اما وجه انعكاسهما الى الحينية المطلقة فهو انها لازمة
للعامتين لكونهما منعكستين اليها، ولا شك ان العامتين لازمتان للخاصتين،
ولازم لازم الشيء لازم للشيء، فكلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان
ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل، فاذا فرضنا صدق قولنا: بالضرورة
أو دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً، وجب ان يصدق:
بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائماً، وأما
وجه صدق مفهوم الادوام وهو: بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب
بالفعل، فلانه لو لم يصدق هذا المفهوم لصدق نقيضه، وهذا المفهوم مطلقة
عامة سالبة جزئية، فنقيضها دائمة موجبة كلية، أي قولنا: كل متحرك
الاصابع كاتب دائماً، ونضمها أي الدائمة التي هي نقيض لمفهوم لادائماً،
الى الجزء الاول من المشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة، ونجعل هذه
صغرى القياس والاصل كبراه، فنقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً
أو بالضرورة، ودائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، ينتج كل
متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً، ثم تضمها أي الدائمة المذكورة
الى الجزء الثاني منها، ونقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً، ولا شيء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل، ينتج لاشيء من متحرك الاصابع
بمتحرك الاصابع بالفعل، وهذا مناف للنتيجة الخارجية من الشكل الاول
بضم ذلك النقيض الى الجزء الاول من الاصل المفروض الصدق، أي كل

متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ، فلزم اجتماع المتنافيين . ومنشؤه
ليس الا نقيض اللادوام كما لا يخفى ، وهو باطل ، فاللادوام حق
وهو المطلوب

وَرَبَّنَا الْوُجُودَ وَالْوَقْتَيْنِ مُطْلَقَةً ذَاتَ عُمُومٍ يُعْكَسَانِ
وَذَاتِ الْإِطْلَاقِ مَعَ الْعُمُومِ كَنَفْسِهَا الْعَكْسُ لَهَا لُرُومِي

هذه القضايا الخمس وهي الوجوديتان اللادائمة واللاضرورية والوقتيتان
أي الوقتية والمنشئة المركبتين المطلقة العامة تنعكس الى مطلقة عامة
بالخلف ، فيقال في ذلك لو صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الخمس
— أي الضرورية في وقت معين أو الضرورية في وقت غير معين أو اللاضرورية
أو اللادوام أو الفعل — لصدق بعض (ب ج) بالفعل ، والافى صدق نقيضه
وهو دائماً لاشيء من (ب ج) وهو مع الاصل ينتج لاشيء من (ج ج)
دائماً ، هذا خلف ، فاذا قلنا : كل انسان حيوان باحدى الجهات الخمس ، فنعكسه
بعض الحيوان انسان بالفعل ، وهو صادق كلما تحقق الاصل ، لانه لو لم
يكن صادقاً لصدق نقيضه ، وهو لاشيء من الحيوان بانسان دائماً ،
ينتج لاشيء من الانسان بانسان دائماً ، وهو محال منشؤه نقيض العكس ،
فنقيض العكس المستلزم للمحال محال ، فالعكس حق وهو المطلوب . ومن
بيان انعكاس الوقتيتين الى المطلقة العامة يعلم ان المركبة لا يلزم ان تنعكس
مركبة بل قد تنعكس بسيطة

وَلَيْسَتْ الْمَكْتَبَتَانِ يُعْكَسَانِ وَاعْنِيَا فِي الْمَوْجِبَاتِ مِنْ بَيَانِ
جَرَى فِي عَدَمِ انْعِكَاسِ الْمَكْتَبَتَيْنِ عَلَى رَأْيِ ابْنِ سِينَا مِنْ اِنْ صَدَقَ

وصف الموضوع العنوانى على ذاته في القضايا المتبعة في العلوم بالفعل ، وهو المتبادر الى الازهان لغة وعرفا والمتبع ، فعنى : كل انسان كاتب بالامكان : على رأيه ان كل ما صدق عليه الانسان بالفعل صدق عليه الكاتب بالامكان ، ويكون عكسه : بعض ما صدق عليه الكاتب بالفعل انسان بالامكان ، ولا يلزم حينئذ من صدق الاصل صدق العكس ، مثاله اذا فرضنا ان زيدا لم يركب طول عمره في جميع أوقاته الا الفرس ، فيصدق قولنا : كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ، ولم يصدق عكسه ، وهو بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان ، لان المركوب بالفعل انما هو الفرس ، فكيف يكون ذلك الفرس حمارا بالامكان ، ضرورة ان الفرس والحمار متباينان ، والتخلف في مادة واحدة موجب عدم الانعكاس ، اما على رأي الفارابى من ان صدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان ، فتعكس الممكنة الى ممكنة عامة لزوما ، فيقال كل ما صدق عليه الانسان بالامكان صدق عليه الكاتب بالامكان ، ويصدق العكس وهو بعض ما صدق عليه الكاتب بالامكان ، صدق عليه الانسان بالامكان ، بخلافه على مامر .

أَمَّا ذَوَاتُ السَّلْبِ فَالذَّائِمَتَانِ دَائِمَةٌ . مُطْلَقَةٌ يَنْعَكِسَانِ

لما فرغ من ذكر انعكاس الموجبات الموجهات شرع في ذكر عكس السوالب الكلية ، والذي ينعكس منها ست قضايا ، فالضرورة والدائمة المطلقتان ينعكسان الى دائمة مطلقة بالخلف ، لانه اذا صدق قولنا بالضرورة أو دائما لاشيء من الانسان بحجر ، وجب أن يصدق عكسه ، وهو قولنا :

دائماً لاشيء من الحجر بانسان ، ولو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه ،
 وانعكس دائماً سالبة كلية ، فيكون تقيضها مطلقة عامة موجبة جزئية ، وهي
 قولنا : بعض الحجر انسان بالفعل ، واذا ضمنا هكذا : التقيض مع الاصل
 بان نجمله لا يجابه صغرى والاصل لكليته كبرى ، فيكون هكذا : بعض الحجر
 انسان بالفعل ، ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ، أو دائماً ، ينتج من
 الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة - في الضرورية - أو
 دائماً - في الدائمة - وهو محال اذ هو سالب الشيء عن نفسه ، ومنشأ هذا
 المحال تقيض العكس وهو الصغرى لان الكبرى مفروضة الصدق ،
 والشكل هو الاول فتقيض العكس المستلزم للمحال باطل فالعكس حق
 وهو المطلوب ،

وَالْعَامَّتَانِ الْعَكْسُ فِيهِمَا إِلَى عَرَفِيَّةٍ ذَاتِ عُمُومٍ ثِقَلًا

المشروطة العامة والعرفية العامة ينعكسان الى عرفية عامة بالخلف ،
 لانه اذا صدق مثلاً قولنا : بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب
 بساكن الاصابع مادام كاتباً ، وجب أن يصدق عكسه وهو قولنا : بالدوام
 لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع ، ولو لم يصدق
 هذا العكس لصدق تقيضه ، وهو : بعض ساكن الاصابع كاتب حين
 هو ساكن الاصابع بالفعل ، واذا ضمنا هذا التقيض مع الاصل بان
 نجعل التقيض لا يجابه صغرى والاصل لسلكيته كبرى هكذا : بعض ساكن
 الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل ، ولا شيء من الكاتب
 بساكن الاصابع مادام كاتباً ، ينتج من الشكل الاول بعض ساكن الاصابع
 ليس بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع ، وهو محال لانه سلب

الشيء عن نفسه ، وليس منشؤه الاصل لانه مفروض الصدق ، ولا الشكل لانه بديهي الاتاج . فليس الا هذا النقيض . فيكون باطلا فالعكس حق وهو المطلوب

لأن في جميعها الأصل معاً نقيض عكس ينتج الممتنعاً

البيان في لزوم انعكاس القضايا السابقة الموجبات والسوالب بالخلف وهو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه كما سيجيء بيانه ، وقد تقرر في جميع ما مر ان نقيض العكس مع الاصل المفروض الصدق ينتج الحال الممتنع ، وسبق مكرراً ان هذا الحال اما أن يكون ناشئاً عن الاصل أو عن نقيض العكس ، أو عن هيئة التأليف ، لكن الاصل في الكل مفروض الصدق وهيئة التأليف في الكل هي الشكل الاول البديهية صحيحة ونتاجه . فتمين أن يكون نقيض العكس منشأً للمحال . والمستلزم للمحال محال . فبطل نقيض العكس فثبت العكس فهو حق . لان ارتفاع النقيضين محال

واعكس الى عُرْفِيَّةٍ لَا دَائِمَةَ في البعض ذاتي الخصوص فآفِئمة
المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة السالبيان . تعكسان الى عرْفِيَّةٍ عامة سالبة كلية مقيدة بالادوام في البعض ، وهذه العرفية اللادائمة في البعض قضية مركبة من عرْفِيَّةٍ عامة كلية ومطلقة عامة جزئية . فالعرفية العامة هي الجزء الاول والمطلقة العامة الجزئية هي مفهوم الادوام في البعض وانما انعكس الخاصتان اليها لانه اذا صدق مثلاً بالضرورة أو دائماً لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً . أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ، وجب صدق قولنا : لاشيء من الساكن بكاتب مادام ساكناً لا دائماً في البعض ، أي بعض الساكن كاتب بالفعل . أما صدق الجزء الاول

من العكس أعني العرفية العامة ، وهو قولنا : لاشيء من ساكن الاصابع
 بكتاب مادام ساكنا . فقد سبق يانه من انه اذا تحقق الخاصات تحقق
 العامتان ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل ، وقد ثبت ان العامتين
 ينعكسان الى العرفية العامة ، وأما صدق الجزء الثاني من العكس وهو
 مفهوم اللادوام في البعض . فلانه لو لم يصدق : بعض الساكن كاتب بالفعل :
 لصدق نقيضه وهو : لاشيء من الساكن بكتاب دائما ، وينعكس الى قولنا :
 لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع دائما ، وقد كان كل كاتب ساكن
 الاصابع بحكم لادوام الاصل . فبطل عكس النقيض فبطل النقيض ، فصح
 العكس وهو المطلوب ، وانما لم ينمكسا الى العرفية العامة المقيدة بالادوام
 في الكل لان اللادوام في السالبتين الكليتين اشارة الى مطلقة عامة . وجبة
 كلية . والموجبة الكلية انما يصدق عكسها جزئية ، فلو كان اللادوام في
 الكل لكذب في مثالنا هذا : كل ساكن الاصابع كاتب بالفعل ، لصدق
 نقيضه وهو قولنا : بعض الساكن ليس بكتاب دائما ، كالارض

وَمَا إِنِّي هُنَّ مِنْ قَضِيَّةٍ عَكْسُ مِنَ السَّوَالِبِ الْكَلِمَةِ •
 بالنقض في الكل فربما يكون في ذي القضايا الاصل صادقا بذون
 أن يصدق العكس ومنه علما بانه للأصل ليس لازما •

قد علمت ما ينمكس من السوالب الكلية ، وهي الست المذكورة
 الدائمات والعامتان والخاصتان والسبع البواقي لا تنمكس ، وهي الوقتتان
 والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة ، ودليل عدم انعكاس هذه القضايا
 هو النقض الوارد على انعكاس كل منها . أي تخلف صدقه في مادة يصدق

فيها الاصل بدون أن يصدق العكس ، فيعلم بذلك أن العكس غير لازم
للأصل والا لما تخلف، وبيان التخلف في تلك القضايا أن الوقتية لا تنعكس
وهي أخص تلك القضايا المذكورة، لأن الضرورة المقيدة بالوقت أخص
من بقية الضرورات ، والضرورة أخص من سائر الجهات ، فلا تنعكس
القضايا المذكورات لأنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم ، وبيان
عدم انعكاسها إذا قلنا : بالضرورة لشيء من القمر بمنخسف وقت
التربيع لادائماً ، أي كل قر منخسف بالاطلاق العام كذب عكسه ، وهو
قولنا : بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام، الذي هو أعم الجهات ،
لصدق نقيضه وهو : كل قر منخسف بالضرورة ، لأن الانخساف عبارة
عن اظلام القمر لا غير، وإذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الأخص
تحقق التخلف في الأعم ، إذ العكس لازم للقضية ، فلو انعكس الأعم كان
العكس لازماً للأعم ، والأعم لازم للأخص ولازم اللازم لازم ، فيكون
العكس لازماً للأخص أيضاً ، وقد بين عدم انعكاسه

وإن تكن جزئية فالخاصتان لذات عرف وخصوص يعكسان

قد عرفت حكم السوالب الكلية في الانعكاس وعدمه، وأما السوالب
الجزئية فلا ينعكس منها إلا المشروط الخاصة والعرفية الخاصة فانهما
ينعكسان إلى عرفية خاصة، لأنه إذا صدق قولنا مثلاً: بالدوام أو بالضرورة
ليس بعض السكاك بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً، صدق عكسه ،
وهو : دائماً ليس بعض الساكن كاتباً مادام ساكناً لادائماً، وبرهان صدقه
الافتراض ، وهو طريق ثالث في اثبات العكوس ، ومحصله فرض ذات
الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصفى الموضوع والمحمول عليه، ليحصل مفهوم

العكس وقد بينه العلامة أبو سعيد في حاشيته على شرح التهذيب بالمثل بما لا مزيد عليه ، فلتنقل كلامه برمته ، وإن كان فيه بعض الطول ، حرصاً على اتمام الفائدة قل عليه الرحمة : حاصله بعد أن تقرضه ارادة الكاتب من الجيم وساكن الاصابع من الباء ، بعد أن تتفق مع خصمك على صدق قولك : ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام ساكن الاصابع دائماً ، ومعلوم أن لا دائماً فيه منحل الى : بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ، ثم تدعي صدق انعكاسه الى قولك : بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائماً مادام ساكن الاصابع دائماً ، ومعلوم أن لا دائماً فيه منحل الى : بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام ، ثم إذا قال خصمك لا سبيل يوصل الى ذلك العكس ، فأترك له العكس وتحيل عليه حتى تجره له كرها ، وذلك بأن تعتمد به الى الاصل المسلم الصدق ، وتقرض له الموضوع شيئاً معيناً ، وهو زيد مثلاً ، ولا عليك في أن يكون ذلك . موضوع العجز أو الصدر ، أما الاول فلانه موجبة وهي تقتضي وجود الموضوع ، وأما الثاني فلانه وإن كانت سالبة إلا أن القضية المركبة تقتضي بالتركيب أن يكون المحكوم عليه في العجز هو المحكوم عليه في الصدر ، وذلك مقتضى لوجود الموضوع أيضاً ، ثم تحمل على ذلك الشيء المعين أي زيد وصف الموضوع أي كاتب إيجاباً ، وتقول زيد كاتب ، وهذا ظاهر لسوغان أخذه من كل من الصدر أو العجز ، وهذه مقدمة افتراض تحفظ ، ثم تعود وتحمل على ذلك الشيء المعين أي زيد وصف المحمول أي ساكن الاصابع إيجاباً ، وهذا لا تأخذه من صدر

الاصل لانه سالب بل تأخذه من مجزئه ، أي «لادائماً المنحل الى : بعض»
الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ، وتقول : زيد ساكن الاصابع .
وهذه مقدمة افتراض أخرى تحفظ ، ثم تدعي صدق مقدمة أجنبية في
الظاهر قائلة : ليس زيد بكاتب مادام ساكن الاصابع ، فاذا أنكرها
الخصم قل له لو لم تصدق لصدق نقيضها وهو زيد كاتب حين هو ساكن
الاصابع ، ولو صدق لصدق عكسه في المعنى ، وهو زيد ساكن الاصابع
حين هو كاتب ، لكن هذا العكس كاذب لمناقضاته الاصل المقتضي ان
زيدا ليس بساكن الاصابع مادام كاتباً ، واذا هو كذب العكس اللازم
للاصل كذب النقيض الملزوم ، لان بقي اللازم يقتضي بقي الملزوم ، واذا
كذب النقيض صدقت تلك المقدمة الاجنبية ظاهراً ، لانها في التحقيق
بقضاء صدر الاصل ، فانه لما قضى بان البعض الكاتب كزيد مثلاً لا يكون
ساكن الاصابع مادام كاتباً ، قضى بانه ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ،
لتنافي الكتابة وسكون الاصابع اذاً ، ثم اذا حفظت هذه القضية أيضاً
كان عدد المحفوظ عندك ثلاث قضايا ، وحينئذ فان شئت فخذ بحاصل
معنى ذلك ، واستخرج صدر العكس بان تقول ان زيدا بعض ما صدق
عليه انه ساكن الاصابع ، وانه كاتب ، لمقدمتي الافتراض ، وتنافي سكون
الاصابع والكتابة فيه ، أي متى كان كاتباً لم يكن ساكن الاصابع لصدق
الاصل ، ومتى كان ساكن الاصابع لم يكن كاتباً لمقدمتي الاجنبية ، فيتعين
ان يصدق قولنا : ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع ،
فقد خرج صدر العكس . قال وهذه طريقة التارح وغيره كما ترى ، ثم
قال وان شئت فاجره على قانون النظر بان تركب المقدمة الثانية من

مقدمتي الافتراض مع المقدمة الاجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا : زيد ساكن الاصابع ، زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ، وهو ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ، وذلك صدر العكس ، وعلى هذا لا يحتاج لمقدمة الافتراض الاولى في استخراج صدر العكس ، بل في العجز كما سيأتي ، ثم بعد ذلك نغد بحاصل المعنى واستخرج عجز العكس ، بأن نقول : ان زيدا لكونه يتصف بالامر ين أي الكتابة وسكون الاصابع تصدق فيه : بعض ساكن الاصابع كاتب ، فقد خرج عجز العكس . وان شئت فأجره على قانون النظر بأن تركيب مقدمتي الافتراض على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا : زيد ساكن الاصابع ، زيد كاتب ، ينتج بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل ، وذلك عجز العكس . فقد خرج العكس بجزءه كرها على الخصم ، انتهى من الحاشية .

وَسَائِرُ السُّؤَالِ الْجَزْئِيَّةِ لَا عَكْسَ فِيهَا عِنْدَ ذِي الرُّوْيَةِ

السؤال الجزئية لا ينعكس منها الا الخاصتان ، والدليل على عدم انعكاسها في غير الخاصتين ما اشتهر بينهم من أن الضرورية أخص الدائميتين والعامتين والوقية أخص البواقي ، والسالبة الجزئية لا تنعكس منها ، أما الضرورية فلصدق قولنا : بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة ، مع كذب عكسه ، وهو قولنا : ليس بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام ، ضرورة ان كل انسان حيوان بالضرورة . وأما الوقية فلصدق قولنا : ليس بعض القمر منخفضاً بالضرورة وقت التربيع لادائما ، مع كذب عكسه وهو قولنا ليس بعض المنخفض بقمر بالامكان العام . ضرورة ان كل قمر منخفض ، ومن الواضح ان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم

انعكاس الاعم مطلقاً

أَمَّا ذَوَاتُ السَّلْبِ فِي ذَا الْبَابِ فَذَاتُ الْإِتِّصَالِ وَالْإِجَابِ
 جُزْئِيَّةٌ تَكُونُ أَوْ كُلِّيَّةٌ تُعَكَّسُ بِأَلْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ
 • وَأَنْ تَكُنْ سَالِيَةً كُلِّيَّةٌ إِنْ عَكَّسَتْ كَنَفْسَهَا الْقِضِيَّةُ *

هذا شروع في ذكر عكوس الشرطيات بالعكس المستوي بعد ذكر عكوس الحليات به، فالشرطية الموجبة المتصلة كلية كانت أوجزئية تنعكس موجبة جزئية بالخلف، لأن نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال . لانه اذا صدق: كلما كانـأوـ قد يكون اذا كان (أ، ب) (فج، د) وجب أن يصدق عكسه، وهو قد يكون اذا (ج، د) (فأ، ب) والا فيصدق نقيضه، وهو ليس البتة اذا كان (ج، د) (فأ، ب) ويضم هذا النقيض مع الاصل هكذا: قد يكون اذا كان (أ، ب) (فج، د) وليس البتة اذا كان (ج، د) (فأ، ب) ينتج: قد لا يكون اذا كان (أ، ب) (فأ، ب) وهو محال، ضرورة صدق قولنا: كلما كان (أ، ب) (فأ، ب) وانزده بالمادة ايضاحاً، اذا صدق مثلاً: قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، وجب أن يصدق عكسه، وهو قولنا: قد يكون اذا كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة، والا صدق نقيض العكس وهو قولنا: ليس البتة اذا كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة، ويضم هذا النقيض مع الاصل هكذا: قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، وليس البتة اذا كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة، ينتج قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالشمس طالعة، وهو محال ضرورة صدق قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالشمس طالعة، وهو ان كان لنوا من

الكلام لكنه صادق في نفسه ، وعلى هذا النحو يقال في انعكاس الكلية الى الجزئية ، وانما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية . لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم ، واستلزام العام لخاص كلياً ممتنع ، كقولنا . كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً ، وعكسه كلياً كاذب ، والشرطية المتصلة السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية بالخلف كذلك لما مر ، لانه اذا صدق قولنا : ليس البتة اذا كان (اب) (فجـد) وجب أن يصدق ليس البتة اذا كان (جـد) (فاب) والا يصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان (جـب) (فاب) وليس البتة اذا كان (اب) (فجـد) ينتج قد لا يكون اذا كان (جـد) (فجـد) هذا خلف .

وَالسَّالِبُ الْجُزْئِيُّ لَيْسَ يَنْعَكِسُ لَمَّا مَضَى فَأَطْلُبُهُ ثُمَّ وَأَقْتَبِسِ
الشرطية المتصلة السالبة الجزئية لا تنعكس لما مضى من الاستدلال على عدم انعكاس السالبة الجزئية الحتمية من النقص الوارد على انعكاسها ، أي التخلف في بعض المواد ، مثلاً اذا صدق قولنا : قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان ، كذب عكسه وهو قولنا : قد لا يكون اذا كان هذا انساناً كان حيواناً ضرورة انه كلما كان هذا انساناً كان حيواناً بالضرورة ﴿ تنبيه ﴾ حكم انعكاس الشرطيات المذكور في هذه الاربعة الايات داخل تحت عموم الحكم في صدر الباب ، اذ الحكم فيه ثمة مطلق عن التقييد بالحتمية أو الشرطية كما مر بياضه في الشرح ، وانما أعيد هنا الامرين (الاول) دفع التوهم من ذكر الناقض في تعريف 'لعكس' به تبديل المحمول بالموضوع ولم يتعرض لذكر التالي والمتقدم ان الحكم في 'شرطيات متغاير' له في الحتميات وايس كذلك . (والثاني) ان اعادة ذكر الحكم هنا تمهيد

وتأسيس لما سيذكره من أن هذا الحكم مختص بالمتصلة الزومية من الشرطيات . وان المتصلة الاتفاقية الخاصة لافائدة في عكسها وان العامة لاتعكس ، وان المنفصلات يتمتع تصوير العكس فيها كما سترى ذلك .

هَذَا إِذَا مَا كَانَتِ الْمُتَّصِلَةُ ذَاتَ لُزُومٍ وَاسْتَعْنِ بِالْأَمْثَلِ
وَأَنْ تَكُنْ ذَاتَ اتِّفَاقٍ خُصِّصَتْ فَلَيْسَ مِنْ فَائِدَةٍ أَنْ عَكِسَتْ
لَا مِنْ مَعْنَاهَا وَفَاقُ صَادِقٍ
وَذَاتُ اتِّفَاقٍ وَالْعُومُ لَا عَكْسَ لَهَا كَمَا رَوَاهُ الْمُعَلَّلُ

ما ذكر من انعكاس المتصلة موجبة وسالبة هو اذا كانت لزومية كما تشهد به الامثلة . أما اذا كانت المتصلة اتفاقية فلا تخلو أن تكون اتفاقية خاصة أو اتفاقية عامة ، فان كانت خاصة لم يقد عكسها شيئاً ، لان معنى الخاصة موافقة صادق لصادق من غير تفاوت ، فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا فيكون العكس عين الاصل في المعنى ، فلا فائدة حينئذ في نحصيل العكس ، وان كانت اتفاقية عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق للتقدير بدون العكس ، حيث لا يكون التقدير صادقا

- والعكس في ذوات الانفصال تصويره مُمنعٌ فالتالي
- اِسْتِمْتَازٌ عَنِ الْمَقْدَمِ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَحَقِيقٌ وَافِهِم

اما الشرطيات المنفصلة فيمنع تصوير العكس لها لعدم امتياز المقدم فيها عن التالي بالطبع ، والامتياز بينهما انما هو بمجرد الوضع أي الذكر كما تقدم بيانه في بحث تركيب الشرطيات فلاشتغال به عبث

عكس النقيض

اعلم ان عكس النقيض مغاير للعكس المستوي السابق يانه، لتخالف تركيبها وبمض أحكامها وان له أيضاً معنيين كالعكس المستوي ، فقد يطلق على المعنى المصدري وهو الذي سيذكر في التعريف، وقد يطلق على القضية الحاصلة بعد العكس ، والاوّل معنى حقيقي والثاني مجاز

عكس النقيض وهو غبر العابر تبديل كل بنقيض الآخر
مع بقاء الصدق والكيف كما في كل عاشق شج اذ لزم
عكس نقيضه بكل لا شجي لا عاشق وقس عليه ما يجي

عكس النقيض على رأي المتقدمين هو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف بحالهما ، والمراد من هذا التبديل أن تجعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزءاً ثانياً من العكس ، ونقيض الجزء الثاني من الاصل جزءاً اول من العكس ، ومثاله ما في المتن من قولنا كل عاشق شج ، فيكون عكس نقيضه كل لا شج لا عاشق ، وعليه القياس ، والمراد ببقاء الصدق انه ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا ، لانهما يجب صدقهما في الواقع ، حتى يشمل تعريف العكوس الكواذب ، وانما لم يعتبروا بقاء الكذب لانه قد يكذب الاصل كقولنا لاشي من الحيوان بانسان ، ويصدق عكس نقيضه كقولنا ليس الانسان بلا حيوان

واحكم هنا في الموجبات مثل ما في المستوي لاسابيات لزم
وعكسه فال موجب العكسي بعكسه كتنفسه حري *

وَالْمُوجِبُ الْجُزْئِي لَيْسَ يَنْعَكِسُ مُطْرَدًا إِلَّا مَتَى فَإِنْ نَظَرْنَا وَقَيْنَا
وَهْمُنَا عَكْسُ السُّوَالِبِ آمْتَنَعَ إِلَّا إِلَى جُزْئِيَّةٍ فَقَدْ يَقَعُ

حكم الموجبات في عكس النقيض هو ما حكم به في العكس المستوي على السوالب، وحكم السوالب هنا هو ما حكم به في المستوى على الموجبات، فكما ان السالبة الكلية تنعكس في المستوي كنفسها كذلك الموجبة الكلية تنعكس في عكس النقيض كنفسها، لأنه اذا صدق: كل انسان حيوان، يصدق في عكس النقيض: كل لحيوان لا أنسان، والا لصدق نقيضه وهو بعض اللاحيان ليس بلا انسان، وهو مستلزم بعض اللاحيان انسان، لان بقي شيء اثبات له، فيلزم وجود الخاص بدون العام وهو باطل، وأيضا اذا ضم هذا أي لازم النقيض مع الاصل هكذا: بعض اللاحيان انسان، وكل انسان حيوان، ينتج بعض اللاحيان حيوان، وهو ينعكس بالعكس المستوي الى بعض الحيوان لحيوان، فيلزم سلب الشيء عن نفسه ضمنا، واجتماع النقيضين صريحا، هذا خلف، وكما ان السالبة الجزئية لا تنعكس في المستوي كذلك الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض ماعدا الخاصتين الجزئيتين فانهما ينعكسان بحسب الجهة كما تقدم في المستوي، ودليل عدم انعكاس الموجبة الجزئية هنا هو دليل عدم انعكاس السالبة الجزئية في المستوي وهو التخلف، مثلا يصدق قولنا: بعض الحيوان لا انسان، ويكذب عكس نقيضه وهو قولنا: بعض الانسان لحيوان، وكما ان الموجبة في المستوي كلية كانت أو جزئية لا تنعكس الا جزئية، كذلك السالبة هنا كلية كانت أو جزئية لا تنعكس الا جزئية، فاذا قلنا

لا شيء من الانسان بكاتب أو ليس بعض الانسان كاتباً، فمكس نقيضه: ليس بعض ما ليس بكاتب ليس با انسان، والا فكل ما ليس بكاتب ليس با انسان، وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل انسان كاتب، وقد كان لا شيء أو بعض الانسان كاتباً، هذا خلف، وانما لم تنعكس كلية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة أعم من الموضوع، ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً، مثلاً يصح: لا شيء من الانسان بلا حيوان، ولا يصح في عكسه: لا شيء من الحيوان بلا انسان، لصدق: بعض الحيوان لا انسان كالفرس، بل يصح في عكسه السالبة الجزئية أعني قولنا بعض الحيوان ليس بلا انسان

وَرَأَى قَلْبَ الْحَكَمِ فِي الْمَوْجِهَاتِ	بَيْنَ ذَوَاتِ سَلْبِهَا وَالْمَوْجِبَاتِ
* فَتَمَّ مِنْهَا سَالِبَاتٌ سَبْعُ	كَلِمَةٍ فِي عَكْسِهَا الْمَنْعِ *
بِالْمُسْتَوِيِّ فَمُوجِبَاتُهَا هُنَا	لَمْ تَنْعَكْسْ لِمَا هُنَاكَ يُنْبِئُ
ذَاتَا الْوُجُودِ هُنَّ وَالْوَقْعَتَانِ	وَعَامَةُ الْأَطْلَاقِ وَالْمُمَكِّنَتَانِ
وَتَمَّ سِتُّ سَالِبَاتٍ تَنْعَكْسُ	فَعَكْسُ مُوجِبَاتِهَا هُنَا التَّسِ
فَهَا هُنَا الدَّائِمَتَانِ يُعَكَّسَانِ	دَائِمَةُ كَلِمَةٍ وَالْعَامَتَانِ "
عَكْسُهُمَا صَحَّ إِلَى عُرْفِيَّةٍ	بِهَا الْعُمُومُ وَبِهَا الْكَلِمَةُ
وَعَكْسُ ذَاتِي الْخُصُوصِ أَطْرَدَا	عُرْفِيَّةٌ ذَاتُ عُمُومٍ قِيدَا
بِلَادَوَامِ الْبَعْضِ وَالْجُزْئِيَّاتِ	الْمُوجِبَاتِ الْعَكْسِ فِيهَا غَيْرُ آتِ
نَعَمْ يَعْكُسُ الْخَاصَتَيْنِ الْعَقْلُ قَاضٍ	لِخَاصَةِ عُرْفِيَّةٍ بِالْأَقْرَاضِ

حيث كان حكم الموجبات هنا هو حكم السوالب في العكس المستوي،

وحكم السوالب هنا هو حكم الموجبات في المستوي ، كذلك يعتبر قلب الحكم بحسب الجهة ، فالموجبات الموجبات الكلية منها سبع ، وهي التي لا تنعكس سواها بالعكس المستوي لا تنعكس بعكس النقيض ، وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة ، وعدم انعكاسها بالنقض الوارد على انعكاس كل منها كما تقدم في سوالب المستوي ، ويانه هنا ان الوقتية التي هي أخص السبع لا تنعكس بعكس النقيض ، لصدق قولنا: بالضرورة كل قر فهو ليس بمنخسف وقت التريع لادائما ، مع كذب عكسه وهو قولنا كل منخسف فهو ليس بقر بالامكان العام ، ضرورة ان كل قر منخسف بالضرورة ، واذا لم تنعكس الوقتية لم ينعكس شيء من السبع ، لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم لما مر مكررا ، والست البواقي التي تنعكس سواها هناك تنعكس موجباتها هنا ، وهي الضرورية والدائمة والمشرطة العامة والعرفية العامة والمشرطة الخاصة والعرفية الخاصة ، اما الدائمات فينعكسان الى دائمة كلية والعامتان ينعكسان الى عرفية عامة ، لانه اذا صدق: كل لا (ب) لا (ج) بالضرورة ، أو دائما ، أو مادام لا (ب) والا فيصدق (ب) بعض لا (ب) لبس لا (ج) بالامكان أو بالاطلاق أوحين هو لا (ب) ويلزمه بعض لا (ب ج) باحدى الجهات ، وتنعكس استقامة الى: بعض (ج) لا (ب) باحدى الجهات ، وهو مناقض للاصل المفروض الصدق ، أو نضمه معه ونقول بعض لا (ب) (ج) باحدى الجهات ، وكل (ج ب) باحدى الجهات ، فينتج بعض لا (ب ب) بالضرورة أو دائما وهو باطل ، واما الخاصتان فينعكسان الى عرفية عامة مقيدة بالادوام في البعض ، اما العرفية العامة

فلكونها لازمة للاعم ، وأما اللادوام في البعض فلان لادوام الاصل
سالبة وهي تنعكس جزئية، ولو تدبرت في قولهم كل كاتب متحرك الاصابم
مادام كاتباً لادائماً: لوجدت اللادوام الكلي في العكس كاذباً، واما الموجبات
الجزئية فلا ينعكس منها غير الخاصتين فانهما ينعكسان عرقية خاصة
بالافتراض ، ويانه بالطريق المذكور ان يقال : اذا صدق بالضرورة أو
دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً ، فبعض ما ليس (ب) ليس (ج)
مادام ليس (ب) لادائماً ، لانا نقرض الموضوع (د) (فد) ليس (ب)
بالفعل بحكم لادوام الاصل ، لان مفهوم اللادوام ان بعض (ج) ليس
هو (ب) بالفعل ، وقد فرضنا ذلك البعض (د) (فد) ليس (ب) بحكم
اللاودوام ، و (د) ليس (ج) مادام ليس (ب) والا لكان (ج) هو ليس
(ب) فيكون ليس (ب) مادام (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا
خلف ، و (د ج) بالفعل وهو ظاهر، واذا صدق على (د) انه ليس (ب)
وانه ليس (ج) مادام ليس (ب) صدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج)
مادام ليس (ب) وهذا هو الجزء الاول من العكس ، ولما صدق على
(د) انه (ج) بالفعل فبعض ما ليس (ب) (ج) بالفعل وهو مفهوم
اللاودوام ، فيصدق العكس بحزئيه ، واما عدم انعكاس بواق الموجبات
الجزئية فلصدق : بعض الحيوان هو لا انسان باحدى جهات البساط ،
وبعض القمر هو لا منخفض باحدى جهات المركبات سوى جهة الخاصتين،
مع كذب عكسيهما ، وهو بعض الانسان لا حيوان وبعض المنخفض لا قمر
أَمْ ذَوَاتُ السَّلْبِ فَالْقَضِيَّةُ كَذِبِيَّةٌ جَاءَتْكَ أَوْ جَزْئِيَّةٌ
لَمْ تَعْمَكِنْ كَلِمَةً أَصْلًا لِمَا فِي مُسْتَقِيمِ الْعَكْسِ قَدْ تَفَدَّمَا

وَتُمْكُسُ الدَّائِمَتَانِ وَاللَّتَانِ فِي الْإِصْطِلَاحِ لِلْعُمُومِ يُنْسَبَانِ
 حِينَئِذٍ مُطْلَقَةً وَالْخَاصَّتَانِ لَهَا بِقِيْدِ الْإِدْوَامِ يُعْكَسَانِ
 وَتُمْكَسُ الْمُطْلَقَةُ الَّتِي تَعُمُّ كَنَفْسِهَا ثُمَّ إِلَيْهَا عِنْدَهُمْ *
 لِذَاتِي الْوُجُودِ عَكْسٌ يُقْضَى وَكِتْلَتِي الْوَقْتِيَّتَيْنِ أَيْضًا *

السوالب الموجبات كلية كانت أو جزئية لا تنعكس كلية بعكس
 النقيض ، لما مر في العكس المستوي من بيان عدم انعكاس الموجبات
 مطلقا الى الكلية فارجع اليه ، وتنعكس به الى الجزئية من الدائميتين
 والعامتين الى حينية مطلقة ، ومن الخاصتين الى حينية مطلقة لادائمة جزئية ،
 ومن الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة جزئية ، اما
 في الدائميتين والعامتين والوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة فلانه لو لم
 يصدق : بعض لا (ب) ليس لا (ج) حين هو لا (ب) أو بالاطلاق ،
 مع : لاشيء من (ج ب) أو مع بعض (ج) ليس (ب) باحدى الجهات
 التسع ، يصدق : كل لا (ب) لا (ج) مادام لا (ب) أو دائما أو بالضرورة ،
 وتنعكس لعكس النقيض الى : كل (ج ب) مادام (ج) أو دائما أو بالضرورة ،
 وهي منافية للاصل ، واما في انعكاس الخاصتين الى الحينية المطلقة اللادائمة ،
 اما الحينية فلانها لازمة للاعم ، واما الادوام فلانه لو لم يكن لا (ج) بالفعل
 كان (ج) دائما فهو ليس (ب) دائما . لانه كان في الجزء الاول من الاصل
 ليس (ب) مادام (ج) وهو منافي للادوام الاصل

وَالْمَنْعُ فِي اِمْكِتَيْنِ قَدْ رَوِيَ عَلَى قِيَاسِ مَامَقَى فِي الْمُسْتَوِي
 لَاعْكَسَ لِلْمُمْكِنَتَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي مُوجِبِي الْمُسْتَوِي

الممكنين . لانه لو فرض ان مركوب زيد بالفعل منحصر في القرس ،
 صدق : لاشيء من الحمار بالفعل لامركوب زيد بالامكان ، ولا يصدق
 في عكس نقيضه بمحض مركوب زيد بالفعل لا حمار بالامكان ، لصدق
 نقيضه وهو كل مركوب زيد بالفعل لا حمار بالضرورة ، هذا في الحملات .
 اما انعكاس الشرطيات بعكس النقيض الموافق فالموجبة الكلية تنعكس
 موجبة كلية ، لان انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم ضرورة ، والموجبة
 الجزئية لا تنعكس لصدق : قد يكون اذا كان الشيء حيوانا لم يكن انسانا .
 وكذب : قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا . والسالبة الشرطية
 كلية كانت أو جزئية لا تنعكس الا جزئية . اذ لو لم يصدق : قد لا يكون اذا
 لم يكن (ج د) لم يكن (ا ب) مع : ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان
 (ا ب) (فج د) يصدق : كلما لم يكن (ج د) لم يكن (ا ب) وتنعكس
 بهذا العكس : كلما كان (ا ب) (فج د) وهو مناف للاصل

وَمَا بِهِ فِي الْمُسْتَقِيمِ بَيْنَا أَرْوَمُ صِدْقِ الْعَكْسِ قَبْوَهُنَا
 بِعَيْنِهِ الْبَيَانُ فِي هَذَا عَلَى لُزُومِهِ وَكُلُّ نَقْضٍ حَصْلٌ لَا
 يُوجِبُ مُنْعَ الْعَكْسِ ثُمَّ قَبْوَى هَذَا هُوَ الْمَانِعُ وَالْفَرْقُ تَقْبِي
 فَخَذِذَا الضَّائِبُ وَآخِظْهُ مَضَى مِنْ أَنَّهُ لَا بَإِحْكَمِ تَلَقُّ الْغَرَضَا

جميع البيان والاستدلال على عكس انوجبات والسوالب الكلية
 والجزئية الى عكوسها بالعكس المستقيم ، هو بعينه البيان والدليل على
 انعكاسها بعكس النقيض الموافق ، وكل نقيض وارد على انعكاسها موجب
 لمنع الانعكاس أو مطلقا في المستقيم فهو بعينه النقيض الموجب لمنع انعكاسها

بمعكس النقيض من غير فرق ، فكل قضية تنعكس في المستوي بدليل
فهي بعين ذلك الدليل تنعكس بمعكس النقيض ، وكل قضية لم تنعكس في
المستوي بسبب نقض فهي بسبب ذلك النقض لم تنعكس بمعكس النقيض ،
نقذ بهذا الضابط الكلي قلق الغرض القصور ، لكن لا يذهب عن بالك
مامر ذكره قريبا من انقلاب الحكم ، أي كون حكم الموجبات ثمة حكم
السوالب هنا وبالعكس ، حيث أردت الاستدلال على انعكاس الموجبة
بمعكس النقيض فقس على سالبة المستوي لاموجبه ، اذ الموجبة الكلية
تنعكس هناك جزئية ، وهنا كنفسها ، وهذا حكم السالبة في المستوي ،
واذا أردت الاستدلال على انعكاس السالبة هنا ، فقس على موجبة المستوي
لاعلى سالبته ، لان السالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس هنا جزئية ،
وهو حكم الموجبة في المستوي ومثله مارأيت في الموجبات بحسب الجهة
هَذَا هُوَ الْمُوَافِقُ الَّذِي أَشْتَهَرُ وَكَانَ عِنْدَ الْأَقْدَمِينَ الْمُعْتَبَرُ
أعلم ان عكس النقيض يطلق على معنيين ، عكس النقيض الموافق ،
وهو مامر بيانه ، وهو طريقة القداء ، وعكس النقيض المخالف وهو
ماسياتي قريبا ، وهو طريقة المتأخرين ، وعدول المتأخرين عن طريقة
القدماء انما هو لخدمهم دليل القداء حيث قالوا ان العكس على طريقة
القدماء لايجري في القضايا الموجبات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة ،
كالشيء والممكن العام ، فان قولنا : كل انسان شيء ، صادق ، وعكسه على
ما ذكره القداء قولنا كل مالىس شيء ليس بانسان ، وهو غير صحيح ،
لان الموجبة تستدعي وجود الموضوع ، وكذا حال السوالب التي موضوعاتها
من نقائص تلك المفهومات الشاملة ، وأجيب عنه بتخصيص الاحكام بما

سوى المفهومات الشاملة ، اذ ليس لنا غرض في معرفة أحوال نقائص تلك المفهومات ، والتعميم بما لا حاجة اليه لا حاجة اليه ، أو يأخذ النقيض سلبياً لا عدولياً وهو الظاهر ، فان نقيض الباء مثلاً سلبه لا اثبات الالباء ، أو يجعل تلك القضايا حقيقية ، قال السيد قدس سره : عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس النقيض الموافق ، واما الذي ذكره المتأخرون فير مستعمل فيها . وقال في شرح المطالع : عكس النقيض على رأي المتأخرين لا يكاد المنطق يحتاج اليه ، ولا يستعمل في العلوم ، وبالجمله فقي عكس النقيض الموافق غنية لطالب الكمال ، وعدول المتأخرين عنه الى المخالف انما هو لمجرد تعميم القواعد من غير ثمرة علمية تترتب عليه

أَمَّا الْمُخَالَفُ الَّذِي قَدْ حَقَّقَهُ	جُلُّ الْأَخِيرِينَ مِنَ الْمَنَاطِقَةِ
فَذَلِكَ تَبْدِيلُهُ فِيهِ الْأَوَّلَ	مِنْ طَرَفَيْهَا بِنَقِيضٍ مِثْلًا
وَجَعَلَهُ التَّالِيَ عَيْنَ الْأَوَّلِ	مَعَ اخْتِلَافِ الْكَيْفِ فَأَعْرِفْ وَأَعْلِلْ
وَمَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْمُنَالِ كُلِّ	مُنَافِقٍ جَهَنَّمِيِّ ثُمَّ قُلْ
لَا شَيْءَ مِمَّا لَيْسَ بِالْجَهَنَّمِيِّ	مُنَافِقٍ وَاللَّهُ غَوْزُ الْمُسْلِمِ

عكس النقيض المخالف الذي جرى عليه المتأخرون هو جعل نقيض تالي جزئي الاصل أول طرفي القضية الحاصلة بالتبديل ، وعين أول جزئي الاصل تالياً لها ، مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق ، ولم يعتبروا بقاء الكذب لما مر مكرراً ، مثاله قولنا : كل منافق جهنمي . فاذا حاولنا عكس نقيضه المخالف أخذنا الجهنمي وجعلنا الجزء الاول نقيضه أي مالميس بالجهنمي . وأخذنا المنافق وجعلنا الجزء الثاني عنه .

وبدلنا الايجاب بالسلب. فيحصل: لاشيء مما ليس بالجهني بمنافق، كما في المتن. وهي القضية المطلوبة من العكس. وذلك لانه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه. وهو في المثال قولنا بعض ما ليس بالجهني منافق. وينعكس بالعكس المستوي الي قولنا: بعض المنافق ليس بالجهني، هذا خلف، لصدق الملزوم بدون اللازم

وَفِيهِ حُكْمُ الْمُوجِبَاتِ مَحْكُمٌ فِي سَالِبَاتِ الْمُسْتَوِيِّ وَقَدْ عَلِمَ
لَا عَكْسَهُ وَإِنْ تُرِيدَ تَحْصِيلَهُ فَرَأِجِمِ الْكُتُبَ يَجِدُ تَفْصِيلَهُ

حكم الموجبات في عكس النقيض المخالف هو حكم السوالب في المستوي من غير فرق لا عكسه، فليس حكم السوالب هنا حكم موجبات المستوي لان الدائمات والعامتين والمطلقة العامة تنعكس في موجبات المستوي، ولا تنعكس سواها هنا، على ان من الناس من ذهب الى انعكاسها، وذكر الخلاف في ذلك في المطولات، وخلاصة ما هنا ان الموجبات الكلية لا تنعكس منها السبع التي لم تنعكس سواها في المستوي، وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة. وتنعكس به الدائمات الى دائمة كلية. والعامتان الى عرفية عامة كلية. والخاصتان الى عرفية عامة لادائمة في البعض. واما الموجبات الجزئية فلا ينعكس منها غير الخاصتين الى عرفية خاصة. واما السوالب فحكمها هنا انها كلية كانت او جزئية لا تنعكس كلية لما مر وتكرر. بل تنعكس الى الجزئية من السوالب الوقتيتان والوجوديتان الى مطلقة عامة. وتنعكس الى حينية لادائمة والبواقي غير معلومة الانعكاس. وكذلك الشرطيات لا تنعكس بهذا العكس. وادلة جميع ذلك وامثله مذكورة في المطولات بالتفصيل فليرجع اليها مریده

تلازم الشرطيات

اعلم ان تلازم الشرطيات باب واسع المجال ذهب القوم في استقصاء فروعه وتبعا كل مذهب، على انه قليل الجدوى، ولهذا أقصر في هذه الارجوزة على ذكر ما اقتصر عليه صاحب الشمسية، وهو تلازم المتصلات أو المنفصلات وتلازم المنفصلات المختلفة الجنس، للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع أحد الطرفين أو رفعه كما سيأتي .

تَسْتَلْزِمُ الْمُوجِبَةُ الْمُتَّصِلَةَ	كُلِّيَّةُ الْمَزْمُومِ لِلْمُنْفَصِلَةِ
مَانَعَةُ الْجَمْعِ مِنَ الْمُسَدِّرِ	أَيُّ عَيْنِهِ وَمَنْ نَقِضَ الْآخَرَ
وَمَانِعُ الْخُلُوقِ وَالْجُزْأَنِ	نَقِضُ مَثَلُو وَعَيْنُ التَّائِي

تستلزم المتصلة اللزومية الموجبة الكلية صدق منفصلة مانعة الجمع مؤلفة من عين المقدم المزوم ونقيض التالي اللازم، لانه لو لم يصدق منع الجمع بين عين المزوم ونقيض اللازم لجاز ثبوت المزوم مع نقيض اللازم فيجوز حينئذ وقوع المزوم بدون اللازم، فتبطل الملازمة بينهما هذا خلف، وتستلزم أيضاً منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نقيض المقدم وعين التالي . لانه لو لم يصدق منع الخلو بين نقيض المزوم وعين اللازم لجاز ارتفاع المزوم وعين اللازم، فيجوز ثبوت المزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم بينهما هذا خلف، مثاله قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فانهار موجود تستلزم صدق مانعة جمع هي قولنا: دائماً اما أن تكون الشمس طالعة

واما أن لا يكون النهار موجودا ، وصدق مانعة خلو هي قولنا : دالما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار موجوداً

وَحَيْثُمَا تَحَقَّقَ الْمَنَعَانِ عَلَى الْإِزْمِ يَتَعَاكَسَانِ

هذان المنعان أعني منع الجمع ومنع الخلو متى تحققتا معا كسا على الازوم أي انه متى تحقق منع الجمع بين الشئيين كان عين كل واحد منهما مستلزماً لنقيض الآخر ، ومتى تحقق منع الخلو بين الشئيين كان نقيض كل واحد منهما مستلزماً لعين الآخر ، بدليل انه لولا التماكس على الازوم لبطل الاتصال لانه اذا تحقق منع الجمع بين الشئيين . فلو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير ، فيجوز اجتماع العينين ، فلا يكون بينهما منع الجمع ، واذا تحقق منع الخلو بين الشئيين ، فلو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الآخر على ذلك التقدير ، فيجوز ارتقاعهما فلا يكون بينهما منع الخلو ، مثاله في منع الجمع قولنا : هذا الشيء اما حمار أو جمل ، فهذه مانعة جمع تستلزم قولنا : كلما كان هذا حماراً لم يكن جملاً ، وقولنا : كلما كان هذا جملاً لم يكن حماراً ، ومثاله في منع الخلو قولنا : اما أن يكون زيد في البحر أو لا يفرق ، فهذه مانعة خلو تستلزم قولنا : كلما لم يكن زيد في البحر فهو لا يفرق ، وقولنا : كلما كان زيد غارقاً فهو في البحر

* وَإِنْ حَقِيقَةٌ وَقَصْلٌ جُمِعَا اسْتَلْزَمَتْ مُتَّصِلَاتُ أَرْبَعًا

* يَأْتِي بِهَا مُقَدِّمُ اثْنَتَيْنِ فِي النِّظْمِ عَيْنُ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ

وَأَجْعَلْ نَقِيضَ الْآخِرِ التَّالِيَّ فِي كِلْتُمَا وَلَيْسَ هَذَا بِالْخَفِيِّ

وَالْآخَرَيَانِ فِيهِمَا الْمَقْدَمُ نَقِيضُ إِحْدَى الطَّرَفَيْنِ يُنْظَمُ
وَأَجْعَلْ لَدَيَّ التَّرْكِيبَ عَيْنَ الْآخَرِ تَالِي ذَاتِ الْإِتِّصَالِ تَنْظَرُ

المنفصلة الحقيقية تستلزم أربع قضايا متصلات ، يكون مقدم اثنتين منها عين أحد الجزئين وتاليها نقيض الآخر . ويكون مقدم الآخرين نقيض أحد الجزئين ، وتاليها عين الآخر . وإيضاحه أنه متى صدق الاتصال الحقيقي بين الشئين استلزم عين كل واحد منهما نقيض الآخر لانه لو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير ، فيجوز اجتماعهما وقد كان بينهما انفصال حقيقي هذا خلف ، واستلزم أيضاً نقيض كل واحد من الجزئين عين الآخر ، لانه لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما ، فيجوز ارتفاع الجزئين فلا يكون بينهما اتصال حقيقي ، والمقدر خلافه ، مثال ذلك قولنا : العدد اما زوج أو فرد ، فهذه منفصلة حقيقية تستلزم قولنا : كلما كان هذا زوجاً لم يكن فرداً ، وقولنا : كلما كان هذا فرداً لم يكن زوجاً . وقولنا : كلما لم يكن هذا زوجاً كان فرداً . وقولنا : كلما لم يكن هذا زوجاً كان فرداً

• وَكُلُّ فَرْدَةٍ مِنَ الْمَانِعَتَيْنِ لِجَمْعِ وَالْخُلُوعِ بَيْنَ الصَّرْفَيْنِ
تَسْتَلْزِمُ الْآخَرَى إِذَا التَّرْكِيبُ مِنْ نَقِيضِي الْجُزْأَيْنِ فِيهِمَا زَكْنُ

كل واحدة من مانعتي الجمع والخلو تستلزم الاخرى مركبة من نقيضي جزئها ، فتى صدق منع الجمع بين امرين صدق منع الخلو بين نقيضيهما ، لانه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز اجتماع العينين ، فلا يكون

بينهما منع الجمع ، ومهما صدق منع الخلو بين امرين صدق منع الجمع بين تقيضيهما ، فانه لو جاز اجتماع التقيضين جاز ارتفاع العينين ، فلا يكون بينهما منع الخلو ، مثاله في مانعة الجمع قولنا : اما ان يكون هذا شجراً أو حجراً تستلزم مانعة الخلو وهي قولنا : هذا اما ان يكون لا شجراً أو لا حجراً ، ومثاله في مانعة الخلو قولنا : زيد اما في البحر أو يفرق ، يستلزم مانعة الجمع وهي قولنا : زيد اما لا في البحر أو يفرق ، والله اعلم

القياس

لما فرغ من بيان ما تتوقف عليه الحجة شرع في بيان مقاصدها ، وقد عرفت انها ما يوصل الى التصديق وهي منحصرة في ثلاثة أقسام ، القياس والاستقراء والتمثيل ، لان الاحتجاج اما بالكلي على الجزئي أو به على الكلي ، أو بالجزئي على الكلي ، أو به على جزئي آخر ، فلا ولان القياس والثاني هو الاستقراء . والثالث هو التمثيل . ولما كان المطلب الاعلى والمقصد الاقصى في باب التصديقات هو القياس ، لانه المفيد لليقين بخلاف أخويه لانهما يفيدان الظن - قدمه عليهما وشرع في تعريفه وأحكامه كما ترى

حَدُّ الْقِيَاسِ هُنَا قَوْلُ نَظْمٍ مِنْ خَبَرَيْنِ حَيْثُ سَلَّمَ لَرَمٍ
عَنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ لِدَلَالَتِهِ خَبَرٌ آخَرُ مَدْعُوهُ نَتِيجَةُ النَّظَرِ

القياس هنا أي في اصطلاح أهل المعقول ، قول مركب من خبرين متى ساءل لزم عنه لذاته خبر آخر يسمى نتيجة ، وقيد في المتن بهذا ليخرج القياس في هذه الحالة عن التمثيل عند المناطقة ، فالقول جنس

يشمل المركبات التامة وغيرها . وقوله نظم من خبرين أي الف منهما فصل
مخرج للمركب من خبرين ، كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة
المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها ، وقوله « حيث سلما » إشارة إلى أن مقدمات
القياس لا يجب أن تكون صادقة في نفس الامر ، فيشمل القياس الصادق
المقدمات وغيره ، وقوله « لزوم عن ذلك القول » مخرج للاستقراء وانتمثيل اذ
لا يلزم منها العلم بشيء آخر ، نعم يحصل بهما الظن بشيء آخر ، وقوله
« لذاته » أي لذات القول المركب من الجزئين بالنظر إلى صورته مع قطع النظر
عن خصوصية المواد ، وقطع النظر عن الوساطة فيخرج ما يستلزم قولاً
آخر بحسب خصوصية مادة ، كقولنا : لاشيء من الانسان بجبر ، وكل
حجر جماد ، فيلزم منه : لاشيء من الانسان بجماد ، وهو صادق لكنه لا
يلزم بحسب التركيب والصورة ، اذ او قيل في مادة أخرى نحو قولنا :
لا شيء من الانسان بفرس ، وكل فرس حيوان . فينتج لاشيء من
الانسان بحيوان ، وهو كاذب ويخرج به ما يلزم عنه قول آخر بواسطة
مقدمة أجنبية كقياس المساواة بنحو (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج)
فانه يلزم من ذلك ان (ا) مساو (ج) لكن لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية
هي قولنا : كل مساوي المساوي مساو ، ولهذا لا يتحقق الاستلزام الا حيث
تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كقولنا : (ا) نصف (ب) و (ب) (ج)
نصف (ج) لان نصف النصف لا يكون نصفاً ، وقوله خبر آخر يدعى
نتيجة النظر ، أي والقول الآخر اللازم يسمى بعد التركيب نتيجة ، وقبله
يسمى مطلوباً . والمراد من هذا القول الآخر المعقول اذ اللفظ بالنتيجة
غير لازم للقياس المعقول ولا للمنفوظ أيضاً . والمراد بأخريته انه لا يكون

أحدى مقدمتي القياس الاقتراضي ولا الاستثنائي . لا ان لا يكون جزءاً
من إحدى المقدمتين . والمذكور في الاستثنائي إنما هو صورة النتيجة
لان النتيجة قضية مشتملة على الحكم . والمذكور في القياس مقدماً أو تالياً
لاحكم فيه لان الاداة أخرجه عن التمام

وَهُوَ لَدَيْهِمْ يَا أَخَا الذِّكَاةِ قِسْمَانِ فَأَوَّلُ الْإِسْتِثْنَائِيِّ

لما فرغ من تعريف القياس شرع في ذكر تقسيمه الى الاستثنائي
والاقتراضي . وقدم الاستثنائي في التقسيم لكون مفهومه وجودياً . ومفهوم
الاقتراضي عدي . وسمي استثنائياً لاشتماله على اداة الاستثناء في اصطلاح
المناطق وهي لفظ لكن .

وَهُوَ إِذَا مَا كَانَ ذِكْرُ مَا تَبَعُ أَوْ النِّقِیْضِ فِيهِ بِالْفِعْلِ انْدَرَجَ

معنى كون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل ، أنها بأجزائها
وهيأتها التأليفية مذكورة فيه . وإنما قيد بالفعل لان ذكر النتيجة في القياس
الاقتراضي حاصل بالقوة أيضاً لكونه مشتملاً على أجزاء النتيجة

كَأَن يَكُنْ هَذَا الْأَمِيرُ أَكْمَةً فَإِنَّهُ أَعْمَى إِذَا لَكُنْهُ

أَكْمَةً وَالنَّاتِجُ فَهُوَ أَعْمَى وَعَيْنُهُ مَذْكُورَةٌ وَأَمَّا

إِنْ قُلْتَ لَكِنْ لَيْسَ أَعْمَى تَبْجَا فَلَيْسَ بِالْأَكْمَةِ وَالنِّقِیْضُ جَا

مثال القياس الاستثنائي قوله ان يكن هذا الامير اكمة فهو أعمى ،
لكنه أكمه ، فتكون نتيجة : فهو أعمى ، فالنتيجة بعينها مذكورة فيه بهيأتها
ومادتها ، وأما لو كانت الاستثنائية : لكنه ليس أعمى ، كانت النتيجة فهو
ليس بأكمه ، ونتيضة النتيجة مذكور فيه بالهيئة والمادة

وَأِنْ تَرِدْ قِسْمَ الْقِيَاسِ الثَّانِي فَهُوَ الَّذِي يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي
لما فرغ من تعريف الاستثنائي ذكر الاقتراضي، وسي اقترايا
لاقتران حدود المطلوب فيه وهي الاصغر والاوسط والاكبر، وقيل
لاشتماله على اداة الجمع والاقتران وهو الواو الواصلة

وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَكْ فِيهِ ذِكْرُ مَا يُنْتَجُ فِعْلًا لَا سَمًا تَقَدَّمَ
كَقَوْلِنَا كُلُّ ثَقِيلٍ مُخْرِجٌ وَكُلُّ مُخْرِجٍ لَثِيمٌ يَنْتَجُ
كُلُّ ثَقِيلٍ فَلَثِيمٌ وَنُسَبَ لِلْحَمَلِ أَوَّلُ الشَّرْطِ فَاعْرِضْهُ نُسَبَ

القياس الاقتراضي هو الذي لم تكن النتيجة ولا نقيضها مذكوراً فيه
بالفعل، كقول المتن كل ثقیل مخرج وكل مخرج لثیم فكل ثقیل لثیم،
فالنتیجة وهي كل ثقیل لثیم ليست مذكورة في القیاس بهیأتها، بل الثقیل
في المقدمة الاولى، والثیم في الثانية، ولهذا قيد بالفعل في التعریفین.
لانه لو لم یقید به لدخل الاقترايات في حد الاستثنائي. اذ النتيجة مذكورة
فيها بالقوة لا بهیئتها. فبالاطلاق ینتقض تعريف الاستثنائي منعا، وتعريف
الاقتراضي جمعا. وقوله: ونسب للحمل أو للشرط: أي ان القیاس الاقتراضي
منقسم الى حملي وشرطي، لانه ان كان مرکبا من الحملیات الصرف حملي
كما في مثال المتن، والا فشرطي، سواء ترکب من الشرطیات الصرف،
نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجودا
فالعالم مضيء، فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، أو ترکب من
حملیة وشرطية، نحو: كلما كان هذا الشيء انسانا كان حیوانا، وكل حیوان
جسم، فكلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما

وَسَمَّ فِي الْحَقْلِي حَدًّا أَصْغَرًا مَوْضُوعَ مَا يَنْتِجُ وَادْعُ أَكْبَرًا
مَحْمُولُهُ وَاسْمَ الْقَضِيَّةِ الَّتِي فِي ضَمَنِهَا الْأَصْغَرُ صُغْرَى أُثْبِتَ
وَمَا يَبَا الْأَكْبَرُ كُبْرَى وَادْعُ مَا كُرِّرَ حَدًّا وَسَطًا بَيْنَهُمَا •

اعلم ان القياس الاقتراضي المركب من الحملات يشتمل على ثلاثة أمور مفردة، وذلك لان أقل ما يتألف القياس منه مقدمتان، وكل مقدمة تشتمل على موضوع ومحمول، فيكون مجموع الآحاد أربعة، الا ان واحدا منها مكرر مشترك في المقدمتين، لانه ان لم يكن كذلك تباينت المقدمتان ولم يتداخلا، ولم يلزم من ازدواجهما النتيجة، فالج مجموع إذا ثلاثة، وهذه المفردات تسمى حدودا، ولكل واحد من الحدود الثلاثة اسم يتميز به عن قسيميته، فاما الحد الذي تريد ان يكون في النتيجة موضوعا محكوماً عليه ونخباً عنه، فهو الاصغر لانه في الغالب أقل أفراداً من المحمول، والحد الذي تريد أن يكون محمولا في النتيجة فهو الاكبر، وانما سمي المحمول اكبر لانه يمكن أن يكون اكثر أفراداً من الموضوع، وان أمكن أن يكون مساوياً، وأما الموضوع فلا يتصور أن يكون أعم من المحمول، وأما الحد المشترك بين القضيتين المكرر فهما فهو الحد الاوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، ثم لما مست الحاجة الى تعريف كل من المقدمتين، سميت المقدمة التي فيها الاصغر صغرى، لانها ذات الاصغر وصاحبته، وسميت المقدمة التي فيها الاكبر كبرى لانها ذات الاكبر

وَسَمَّ ضَرْبًا اقْترَانِ الصُّغْرَى كَدًّا وَكِفًّا فِيهِمَا بِالْكُبْرَى
وَهَيْئَةُ التَّأْيِيفِ مِنْ وَضْعِ الْوَسْطِ وَحَمَلِهِ انْشَكَلَ فَيَاكَ التَّلَطُّ

اعلم ان في القياس الاقتراني هيئتين، الاولى هي الهيئة الحاصلة باعتبار خصوصية كمية المقدمتين وكيفيتهما، مع قطع النظر عن وقوع الحد الاوسط محكوماً عليه أو به فيهما أو في أحدهما، وهذه الهيئة تسمى قرينة لدالاتها على المطلوب، وضرباً لانضمام بعضها الى بعض، والثانية هي الهيئة الحاصلة باعتبار خصوصية وقوع الحد الاوسط محكوماً عليه أو به مع قطع النظر عن كمية المقدمتين وكيفيتهما، وهذه الهيئة تسمى شكلاً تشبيهاً لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحدود بالمقدار، فهو تشبيه معقول بمحسوس

وَهُوَ عَلَى أَرْزَعِ هَيْئَاتٍ فَقَطْ	فَالْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ الْحَدُّ الْاَوْسَطُ
مَحْمُولٌ صُغْرَاهُ وَمَوْضُوعٌ مِنْ	كِبْرَاهُ نَحْوُ كُلِّ وَاحِدٍ مُثْنِي
وَ كُلِّ مُثْنَيْنِ أَخُو طُعْيَانٍ	وَقِسْ عَلَى مِثَالِهِ وَالْثَانِي . *
مَا فِيهِمَا الْاَوْسَطُ مَحْمُولًا وَقَعَ	كَقَوْلِنَا كُلِّ أَخِي جَمَلٍ لِكَمِّ
وَلَيْسَ وَاحِدًا مِنْ آلِ أَحْمَدَ	بِلِكَمِّ فَعِلِ الْيَهُودِ تَسْعِدَ *
وَمَثَلُ الْأَشْكَالِ مَا لَا وَسْطُ فِيهِ	مَوْضُوعٌ كُلُّ مِثْلُهُ كُلُّ فَعِيَةٍ
ذُو حِدَّةٍ وَكُلُّ ذِي فِقْهِ عَلِي	وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ
كَقَوْلِنَا كُلُّ جَهُولٍ ذُو عَمَى	وَ كُلُّ أَحْمَقٍ جَهْلُونٌ فَأَعْلَمَا

ينقسم الشكل الى أربعة أقسام لازائد عليها، وذلك لان الاوسط اما أن يكون محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى وهو الشكل الاول، أو محمولاً في الصغرى والكبرى كليتهما وهو الشكل الثاني، أو موضوعاً فيهما وهو الشكل الثالث، أو عكس الاول بأن يكون موضوعاً في الصغرى

محمولا في الكبرى وهو الرابع ، وأمثلة الكل مذكورة في المتن ، وإنما وضعت أشكال القياس على هذا الترتيب لأوجه ، منها أن الشكل الأول يديهي الإنتاج وعلى النظم الطبيعي ، وهو الانتقال من موضوع المطلوب إلى الحد الأوسط ثم منه إلى محموله ، وهذا لا يوجد إلا في الأول فلهذا وضع في الرتبة الأولى ، ثم وضع الشكل الثاني لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه ، لمشاركته إياه في صفراء ، وهي أشرف المقدمتين لاشتغالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول ، إذ المحمول إنما يطلب لأجله أما إيجاباً أو سلباً ، ثم الشكل الثالث لأن له قرباً ما إليه لمشاركته إياه في أخس المقدمتين وهي الكبرى ، ثم الرابع لعدم مشاركته للأول إذ لا قرب له أصلاً لمخالفته إياه في المقدمتين ، وبعده عن الطبع جداً ، وهناك أوجه أخرى مذكورة في المطولات ، وهذا الترتيب إنما هو اختياري وضعي لا وجوب فيه ، إنما دعا إليه الاستحسان والإخذ باللائق والأولى ثم أن الأشكال الأربعة تشترك في أنه لا قياس من جزئيين ، سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين ، ولا من سالبتين سواء كانتا كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين ، ولا قياس من صفري سالبة وكبرى جزئية إلا في الشكل الرابع كما سيأتي ، وإن النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما مر كيفاء كذا قالوا وخالف ابن سينا في أطراد تبع النتيجة للأخس كما ذكره في الاشارات ، وكل ذلك مستفاد باستقراء الجزئيات بعد مراعاة شرائط الإنتاج في كل شكل ، ومعرفة نتائجها اللازمة ، وحيث لا يمتنع إثبات شيء من الجزئيات بهذه القواعد والا لزم الدور

وَالْأَوَّلُ الْأَصْلُ وَفِي الْإِنْتِاجِ إِلَى الدَّلِيلِ لَبَسَ ذَا أَحْتِيَاجِ

الشكل الاول هو الاصل في القياس واستخراج العلوم النظرية به لارتداد بقية الاشكال اليه ، وبه تنبج المطالب الاربعة : الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي ، بخلاف البواقي والانتاج فيه بديهي لا يحتاج الى دليل بخلاف سائر الاشكال ، فان الانتاج فيها اما بواسطة الخلف أو الافتراض أو غيره كما سيأتي بعض ذلك والشرط في إنتاجه في الصغرى إيجابها كُليَّة في الكبرى لإنتاج الشكل الاول بحسب الكمية والكيف شرطان ، أحدهما بحسب الكيف ايجاب الصغرى ، لانها لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط ، فلم يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر . والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكمة بأن الاوسط مسلوب عن الاصغر ، فالاصغر لا يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط ، فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر لان الحكم على أحد المتباينين لا يستلزم الحكم على الآخر ، والاختلاف في المواد محققه . فلو قلنا : لاشيء من الانسان فرس ، وكل فرس حيوان أو صاهل ، لصدق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب ، ولوجملنا الكبرى سالبة وبدانها في المثال بقولنا : ولا شيء من الفرس بحمار أو ناطق ، لصدق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب ، والاختلاف موجب للعمم ، ثانيها بحسب الكمية كلية الكبرى لانها لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر ، وجاز أن يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا تنزم النتيجة ، واختلاف النتيجة الموجب للعمم محققه ، مثاله اذا كانت الكبرى موجبة قوانا : كل

انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق ، وهذا صادق النتيجة ايجاباً ، ولو قلنا : بعض الحيوان فرس ، لكذبت . وأما اذا كانت سالبة وبدلناها بقولنا : وبعض الحيوان ليس بناطق ، لصدقت النتيجة سليماً ، ولو قلنا : بعض الحيوان ليس بفرس ، لكذبت ، أما شرط اتناجه بحسب الجهة فسيأتي عند ذكر المختلطات

كُلِّيَّةُ الْقَضِيَّتَيْنِ تَحْصُلُ	ضَرْبُهُ أَرْبَعَةٌ فَلَا وَلَّ
مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ نَتِيجَتُهُ *	فِيهِ وَإِيجَابُهَا شَرِيطَتُهُ
صُغْرَى وَكِبْرَاهُ تَكُونُ سَالِبَةً	وَالثَّانِي مِنَ كُلِّيَّتَيْنِ مُوجِبَةٌ
وَالثَّالِثُ الصُّغْرَى بِهِ جُزْئِيَّةٌ	فَيَنْتِجُ السَّالِبَةَ الْكُلِّيَّةَ
مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ وَالرَّابِعُ	مَعَ شَرْطِ إِيجَابِهَا وَالطَّالِعُ
سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ كِبْرَاهُ	مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ صُغْرَاهُ
وَفِي مَطَوَلَاتِهِمْ أَمِثْلَتُهُ	سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ نَتِيجَتُهُ

اعلم أن القياس يقتضي أن تكون الضروب لكل شكل ستة عشر ضرباً ، حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الاربع في الكبريات المحصورات الاربع ، لكن اشتراط ايجاب الصغرى في هذا الشكل أسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغرين السالبتين في الكبريات الاربع ، واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة حاصلة من ضرب الكبيرين الجزئيتين في الصغريين الموجبتين ، فبقيت الضروب المنتجة أربعة . الاول من موجبتين كليتين يانشج موجبة كلية . كقولنا : كل انسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، فكل انسان جسم . والثاني من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة

كلية، ينتج سالبة كلية . نحو : كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر . فلا شيء من الانسان بحجر . والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية . نحو : بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ، فبعض الحيوان ناطق . والضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر . والانتاج في الضروب الاربعة ضروري للاندراج البين كما مرت الاشارة اليه

وَالْشَّرْطُ فِي الثَّانِي مِنَ الْأَشْكَالِ جَا	كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى بِهِ لِيَنْتِجَا
مَعَ اخْتِلَافِ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ فِي	قَضِيَّتَيْهِ وَالضَّرْبُوبِ فَاعْرِفِ
فَالْأَوَّلُ الْوَاقِعُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ	مُوجِبَةً صَغْرَاهَا كُلِّتَيْنِ
وَالثَّانِ مَا تَكُونُ فِيهِ الصَّغْرَى	سَالِبَةً كُلِّيَّةً وَالْكُبْرَى
• مُوجِبَةً كُلِّيَّةً وَالثَّالِثُ	صَغْرَاهُ لِلْإِيجَابِ لَا تَنَاقُثُ
مَعَ كَوْنِهَا جُزْئِيَّةً وَالْكُبْرَى	سَالِبَةً كُلِّيَّةً وَالصَّغْرَى
• مِنْ رَابِعٍ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً	وَأَخْتُهَا مُوجِبَةً كُلِّيَّةً
فِي أَوَّلِي هَذِي الضَّرْبُوبِ الطَّالِعُ	سَالِبَةً كُلِّيَّةً وَأَوَاقِعُ
نَتِيجَةً فِي الْآخِرِينَ السَّالِبَةِ	جُزْئِيَّةً فَاعْرِفْهُ وَأَمْنَحْ طَالِبَهُ

لانتاج الشكل الثاني شرطان بحسب الكمية والكيف لا بحسب الجهة أحدهما بحسب الكمية الكلية الكبرى . اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف الموجب للعقم ، وهو صدق اقياس تارة مع الايجاب وتارة مع السلب .

كقولنا : كل انسان ناطق ، وبعض الحيوان ليس بناطق . والصادق
الايجاب . أي بعض الحيوان انسان ، ولو بدلنا الكبرى وقتلنا : بعض
الصاهل ليس بناطق ، كان الصادق السلب ، أي بعض الانسان ليس بصاهل
والاختلاف دليل عدم الاتاج . فان النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم
من المقدمتين ، فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض
المواد هو السالبة . ولو كان اللازم منها السالبة لما صدقت في بعض المواد
الموجبة ، لان اللازم لا ينفك عن اللزوم . والامران المتناقضان يمتنع أن
يكونا لازمين لشيء واحد كما هو ظاهر . والشرط الثاني بحسب الكيف
اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب . وذلك لانه لو تألف هذا الشكل
من الموجبتين يحصل الاختلاف ، فاما لو قلنا : كل انسان حيوان . وكل
ناطق حيوان ، كان الحق الايجاب . أي بعض الانسان ناطق . ولو بدلنا
الكبرى بقولنا : كل فرس حيوان ، كان الحق السلب أي لاشيء من
الانسان فرس . وكذا الحال لو تألف من سالتين كقولنا : لاشيء من
الانسان بحجر ، ولا شيء من الناطق بحجر . فالحق هنا الايجاب . ولو
بدلنا الكبرى بقولنا : لاشيء من الفرس بحجر . كان الحق السلب .
والاختلاف دليل عدم اطراد الاتاج كما مر . والضروب المنتجة في هذا
الشكل بحسب الواقع أربعة . وان كان القياس يقتضي ستة عشر ضربا كما
ذكرنا في الشكل الاول ، الا ان اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى اسقط
ثمانية . واشتراط كلية الكبرى اسقط أربعة . فبقيت الضروب المنتجة
أربعة . الضرب الاول من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية ،
ينتج سالبة كلية نهم : كل انسان حيوان . ولا شيء من الحجر بحيوان ،

فلا شيء من الانسان بحجر . الضرب الثاني من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية ، نحو : لا شيء من الحجر بانسان ، وكل ناطق انسان ، فلا شيء من الحجر بناطق . والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الفرس بانسان ، فبعض الحيوان ليس بفرس . الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية ، نحو : بعض الحيوان ليس بانسان ، وكل ناطق انسان ، فبعض الحيوان ليس بناطق ، فتحصل ان النتيجة تكون في الضربين الاولين سالبة كلية وفي الآخرين سالبة جزئية

والخلف في الكل على الانتاج يدل تذييره بالاستخراج
وعكسك الكبرى ايزتد إلى أولها ثالث وأولاً *
والثان بالعكس لصغراه يجي فالعكس للترتيب ثم الناتج
وفي الأخيرين يكون الاقتراض لصحة الانتاج بالبيان قاض

الدليل على انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين أمور ، الاول الخلف وهو جار في الضروب الاربعة كلها وهو ان يجعل نقيض النتيجة لاجابه صغرى ، ويجعل كبرى الشكل الثاني كبرى لكونها كلية ، فينتج الحاصل من هذا الجمل من الشكل الاول ما ينافي صغرى الشكل الثاني المفروضة الصدق ، فتكون نتيجة الشكل الاول كاذبة ، فيكون نقيضها حقاً ، وهي عين نتيجة الشكل الثاني المطلوبة ، وتصويره بالمادة أن يقال : كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان . ينتج لا شيء من الانسان بحجر ،

فاذا لم تصدق هذه النتيجة يصدق تقيضها وهو بعض الانسان حجر .
 واذا جعل هذا التقيض صفري لتلك الكبرى قيل : بعض الانسان حجر
 ولا شيء من الحجر بحيوان . أنتج من الشكل الاول بعض الانسان
 ليس بحيوان ، وهذا منافي لصفري الشكل الثاني ، بل مناقض لها ، وهي
 كل انسان حيوان ، وهي مسلمة الثبوت مفروضة الصدق ، فتكون
 النتيجة الحاصلة من الشكل الاول كاذبة . ومنشأه ليس الا الصفري .
 فيكون تقيضها حقا . وهو لا شيء من الانسان بحجر . وهذا عين نتيجة
 الشكل الثاني ، وقس عليه العمل في باقي الضروب . الدليل الثاني أن تمكس
 كبرى هذا الشكل ليرتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة المطلوبة بعينها .
 وهذا الدليل انما يجري في الضرب الاول والثالث فقط ، لان كبراهما
 سالبة كلية تنعكس كنفسها ، وأما الثاني والرابع فكبراهما موجبة كلية لا
 تنعكس الا موجبة جزئية ، وهي لاتصلح لكبروية الشكل الاول ، مع ان
 صغراهما أيضاً سالبة لا تصلح لصفروية الشكل الاول ، وتصويره أن
 يقال : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بحيوان . ينتج لا شيء
 من الانسان بحجر . فاذا عكسنا الكبرى كان شكلاً أول بالضرورة . اذ
 لا مخالفة بينهما في الصفري ، لان الاوسط محمول فيهما فيها ، وانما المخالفة
 بين الشكليين في الكبرى فيكون هكذا : كل انسان حيوان ولا شيء
 من الحيوان بحجر ينتج تلك النتيجة بعينها ، والدليل الثالث أن تمكس
 الصفري فيصير بذلك العكس شكلاً رابعاً ، ثم تمكس التركيب بأن
 نجعل عكس الصفري كبرى والكبرى صفري فيصير شكلاً أول فينتج
 نتیجته ، ثم تمكسها الى النتيجة المطلوبة ، وهذا انما يتصور في الضرب

الثاني فقط ، لان عكس صفراء صالح لكبروية الشكل الاول الكلية ، لان صفراء سالبة كلية تنعكس كنفسها ، واما الاول والثالث فصفرياهما موجبتان لا ينعكسان الاجزئية ، واما الرابع فصفراء سالبة جزئية لا يطرده انعكاسها، ولو انعكست لاتكون الاجزئية لاتصلح لكبروية الشكل الاول، وتصوير ذلك بالمادة ان تقول: لاشيء من الانسان بحمار، وكل ناهق حمار، ينتج لاشيء من الانسان بناهق، لانا لو عكسنا الصغرى الى قولنا: لاشيء من الحمار بانسان يصير شكلا رابعا، ثم اذا عكسنا الترتيب وقتلنا هكذا : كل ناهق حمار، ولا شيء من الحمار بانسان، يصير شكلا أول، ينتج لاشيء من الناهق بانسان، ثم اذا عكسنا النتيجة وقتلنا : لاشيء من الانسان بناهق ، يحصل عين تلك النتيجة الحاصلة من الضرب الثاني من الشكل الثاني

وَمَّا لَيْسَ الْأَشْكَالُ نَاتِجًا	إِلَّا إِذَا لَا يُجَابُ فِي صُفْرَاهُ جَا
مَعَ كَوْنِهَا أَوْ اخْتِبَاهَا كُلِّيَّةً	وَسَيَّةً صُرُوبُهُ جَلِيَّةً •
فَالْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ الْقَضِيَّتَانِ	مُوجِبَتَانِ وَهِيَ كِلْتَاب
وَالثَّانِ مَا الْمَوْجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ	صُفْرَاهُ وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ
كِبْرَاهُ وَالثَّلَاثُ صُغْرَى مُوجِبَةٌ	جُزْئِيَّةٌ بِهِ وَكِبْرَى مُوجِبَةٌ
كُلِّيَّةٌ وَالرَّابِعُ الصَّغْرَى بِهِ	مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ فَاتَّقِبَهُ
سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ كِبْرَاهُ	خَامِسُهَا مُوجِبَةٌ صُفْرَاهُ
كُلِّيَّةٌ كِبْرَاهُا تُلَابِسُ	إِجْمَاعُهَا الْجُزْئِيُّ ثُمَّ السَّادِسُ
صُفْرَاهُ لِلْإِجْمَاعِ وَالْكُلِّيَّةُ	وَالسَّلْبُ فِي كِبْرَاهُ وَالْجُزْئِيَّةُ

فِي أَوَّلِ الْأَضْرِبِ تَلَقَّى النَّاتِجَا وَثَالِثٍ مِنْهَا فِي الْخَامِسِ جَا
 مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَالْبَاقِيَةَ بِالسَّالِبِ الْجُزْئِيِّ فِيهَا آتِيَةً
 لَا يُنْتِجُ الشَّكْلُ الثَّلَاثُ شَرْطَانِ بِحَسَبِ الْكَمِيَّةِ وَالْكِيفِ لَا بِحَسَبِ
 الْجَمْعَةِ ، أَحَدُهُمَا بِحَسَبِ الْكِيفِ اِيْجَابِ الصَّغْرِ ، لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي كِبَرِ
 الشَّكْلِ الثَّلَاثِ سَوَاءٌ كَانَ اِيْجَابًا أَوْ سَلْبًا عَلَى مَا هُوَ أَوْسَطُ ، فَلَوْ لَمْ يَتَّحِدِ الْأَصْغَرُ
 مَعَ الْأَوْسَطِ بَانَ كَانَتِ الصَّغْرَى سَالِبَةً لَمْ يَلْزَمْ تَعْدِي الْحُكْمِ مِنَ الْأَوْسَطِ
 إِلَى الْأَصْغَرِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ صَغْرَى الشَّكْلِ الثَّلَاثِ مُوجِبَةً ، وَيُمْكِنُ
 بَيَانُ اِيْجَابِ الصَّغْرَى فِي هَذَا الشَّكْلِ أَيْضًا بِالْاِخْتِلَافِ الْمَوْجِبِ لِعَدَمِ
 الْاِتِّتَاجِ ، بَانَ يَقَالُ : لَوْ كَانَتِ الصَّغْرَى سَالِبَةً فَالْكِبَرَى اِمَّا سَالِبَةً أَوْ مُوجِبَةً ،
 وَعَلَى كُلِّ التَّقْدِيرَيْنِ يَتَحَقَّقُ الْاِخْتِلَافُ أَمَا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْكِبَرَى سَالِبَةً ،
 فَلَنَا إِذَا قُلْنَا : لَأَشْيَاءُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَفَرَسٍ ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ ،
 فَالْحَقُّ الْاِيجَابُ ، وَإِذَا بَدَلْنَا الْكِبَرَى بِقَوْلِنَا : لَأَشْيَاءُ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحِمَارٍ ،
 فَالْحَقُّ السَّلْبُ ، وَأَمَا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْكِبَرَى مُوجِبَةً ، فَلَنَا إِذَا قُلْنَا : لَأَشْيَاءُ
 مِنَ الْإِنْسَانِ بَفَرَسٍ ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ ، فَالْحَقُّ الْاِيجَابُ ، وَإِذَا بَدَلْنَا
 الْكِبَرَى بِقَوْلِنَا : كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ ، فَالْحَقُّ السَّلْبُ ، الشَّرْطُ الثَّانِي بِحَسَبِ
 الْكَلِيَّةِ كَلِيَّةِ أَحَدِي الْمَقْدَمَتَيْنِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْمَقْدَمَتَانِ جُزْئِيَّتَيْنِ لَجَازَ أَنْ
 يَكُونَ الْبَعْضُ مِنَ الْأَوْسَطِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِالْاَكْبَرِ غَيْرِ الْبَعْضِ مِنَ الْأَوْسَطِ
 الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِالْاَصْغَرِ ، فَلَمْ تَجِبْ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ مِنَ الْاَكْبَرِ إِلَى الْاَصْغَرِ ،
 كَقَوْلِنَا : بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ وَبَعْضُهُ فَرَسٌ ، وَالْحُكْمُ عَلَى بَعْضِ الْحَيَوَانِ
 بِالْفَرَسِيَّةِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْبَعْضِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِالْإِنْسَانِيَّةِ ، فَلَا يَصْدُقُ بَعْضُ
 الْإِنْسَانِ فَرَسٌ ، وَيَتَحَقَّقُ هُنَا الْاِخْتِلَافُ بِالْاِيجَابِ وَالسَّلْبِ ، فَالْمُتَحَقِّقُ

في المثال المذكور السلب ، واذا بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الحيوان ، كان الحق الايجاب ، ثم الضروب المنتجة بحسب الواقع في هذا الشكل ستة ، والقياس يقتضي ستة عشر كما مر ، لكن اشتراط ايجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب السالبتين في المحصورات الاربع . واشتراط كلية أحدهما أسقط اثنين آخرين ، هما الموجبة الجزئية في الجزئيتين ، فبقيت الضروب المنتجة ستة ، الاول من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، فبعض الحيوان ناطق . الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة . ينتج سالبة جزئية . كقولنا : كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر . فبعض الحيوان ليس بحجر . الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية ، وكبرى موجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، وكل حيوان حساس ، فبعض الحيوان حساس ، الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية ، وكبرى سالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، وكل حيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بحجر ، فبعض الانسان ليس بحجر ، الضرب الخامس من صغرى موجبة كلية ، وكبرى موجبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وبعض الانسان كاتب ، فبعض الحيوان كاتب ، الضرب السادس من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وبعض الانسان ليس بكاتب ، فبعض الحيوان ليس بكاتب ، وقد ظهر مما مر ان الضروب الستة كلها مشتركة في انها لا تنتج الا جزئية ، ثلاثة منها تنتج السلب ، وثلاثة تنتج الايجاب كما مر بيانه

بِالْخُلُوفِ فِي السُّكْلِيِّ وَعَكْسِ الصُّغْرَى لَا فِي الْآخِرَيْنِ الدَّلِيلُ يُذَرَى
وَيَسْوَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِ اسْتَدِلْ بِالْأَفْتِرَاضِ وَيَخَاسِي نُفِلْ
بِالْعَكْسِ لِلْكِبَرَى فَلِلتَّرْتِيبِ فَالْنَّاتِجِ الْمُسْتَلْزِمِ الْمَطْلُوبِ

الدليل على انتاج هذه الضروب لهذه النتائج أمور ، أحدها الخلو وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويحمل لكليته كبرى ، وصغرى القياس لا يجابها صغرى ، لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى ، وتصويره ان يقال مثلا: كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، ينتج بعض الحيوان ناطق ، ولو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها ، وهو لاشيء من الحيوان ناطق ، ويحمل هذا النقيض كبرى ، فيقال: كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحيوان ناطق . ينتج لاشيء من الانسان ناطق . وهو منافي لكبرى الشكل الثالث . وهي كل انسان ناطق . وهي مسالمة الثبوت وهذا خلف . وهذا يجري في ضروب الشكل الثالث كلها فان نتائج هذه الضروب ليست الاجزئية موجبة أو سالبة ، فنقاطئها تكون كلية البتة ، وهي صالحة لان تحمل كبرى في الشكل الاول ، وصغريات هذه الضروب كلها موجبات ، وهي صالحة لان تقع صغرى في الشكل الاول ، ومنها عكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاول ، وينتج تلك النتيجة المطلوبة بعينها ، وذلك حيث تكون كبرى الشكل الثالث كلية ، لان الشرط في الشكل الاول كلية الكبرى كما في الضروب الاربعة الاول ، وتصويره ان يقال: كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، ينتج بعض الحيوان ناطق ، لانا اذا عكسنا الصغرى كان العكس لازما للقضية ، فنقول: بعض الحيوان

انسان ، وكل انسان ناطق، ينتج من الاول تلك النتيجة بعينها . ومنها عكس الكبرى ليصير شكلاً رابعاً، ثم عكس الترتيب ليرجع شكلاً أول، وينتج نتيجة ، ثم تمكس هذه النتيجة فانه المطلوب ، وذلك انما يكون حيث تكون الكبرى موجبة ، ليصلح عكسها لصغرية الشكل الاول، وتكون الصغرى كلية لتصلح لكبروية الاول. وهذا يكون في الضرب الاول والخامس لاغير ، اما الضرب الثاني فان كبراه وان كانت موجبة لكن الصغرى جزئية لتصلح كبرى الشكل الاول، واما الثالث فالصغرى فيه جزئية لتصلح كذلك . واما الرابع والسادس فالصغرى فيها وان كانت كلية لكن الكبرى ليست موجبة فمكسها سالبة غير صالحة للصغرى الشكل الاول .

وَالشَّرْطُ فِي الرَّابِعِ فَرْدُ أَمْرَيْنِ اِمَّا بِأَنْ نُوجِبَ فِيهِ الْخَبَرَيْنِ
وَنَجْعَلَ الصَّغْرَى بِهٍ كُلِّيَّةً وَآلَتَانِ أَنْ يَخْتَلِفَا كَيْفِيَّةً
• وَفَرْدَةُ الْقَضِيَّتَيْنِ آتِيَةً كُلِّيَّةً أَضْرَبُهُ ثَمَانِيَةً •

الشرط في اتاج الشكل الرابع أحد أمرين ، اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، واما اختلاف المقدمتين مع كلية احدهما ، وذلك لانه لولا كلية احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين أو موجبتين، مع كون الصغرى جزئية ، أو جزئيتين مختلفتين في الكيف، وعلى كل من التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف الموجب للعمم ، اما على تقدير كون المقدمتين سالبتين ، فلان الحق في قولنا : لاشيء من الخجر : انسان ، ولا شيء من الناطق بحجر ، هو الايجاب ، أي بمض الانسان ناطق، ولو بدلنا الكبرى

وقلنا : لاشيء من الفرس بحجر ، كان الحق السلب ، أي لاشيء من
الانسان بفرس ، واما على تقدير كونها موجبتين مع كون الصنرى جزئية ،
فلانا اذا قلنا : بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ، كان الحق الايجاب
أي بعض الانسان ناطق ، ولو بدلنا الكبرى وقلنا : كل فرس حيوان
كان الحق السلب ، أي لاشيء من الانسان بفرس ، واما على تقدير كونها
جزئيتين مختلفتين في الكيف ، فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان
وبعض الجسم ليس بحيوان ، هو الايجاب ، أي بعض الانسان جسم ، ولو
بدلنا الكبرى وقلنا : بعض الحجر ليس بحيوان ، كان الحق السلب ، أي
بعض الانسان ليس بحجر

فَالْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ كِلْتَاهُمَا	مُوجِبَةٌ كَلِيَّةٌ وَالثَّانِ مَا
كِلْتَاهُمَا مُوجِبَةٌ وَالْكُبْرَى	جُزْئِيَّةٌ وَثَالِثٌ مِنْ صُنْرَى
سَالِبَةٌ كُلِّتَيْنِ يَفْعَانِ	قَضِيَّتَاهُ وَكَذَلِكَ يَأْتِيَانِ
فِي رَابِعٍ الْأَضْرِبُ لَكِنْ تُوجِبُ	صُنْرَاهَا خَامِسُهَا يُرْكَبُ
مِنْ ذَاتِ إِيْجَابٍ مَعَ الْجُزْئِيَّةِ	صُنْرَى وَمِنْ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةِ
كُبْرَى وَأَمَّا سَادِسُ الْأَضْرِبِ مِنْ	سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةِ صُنْرَى وَمِنْ
مُوجِبَةٍ كَلِيَّةِ كُبْرَى يَقَعُ	وَالسَّابِعُ الْإِيْجَابُ فِي صُنْرَاهُ مَعَ
كَلِيَّةِ وَالسَّلْبُ وَالْجُزْئِيَّةِ	بِاخْتِهَا وَالثَّامِنُ الْكَلِيَّةِ
مَعَ كَوْنِهَا سَالِبَةً صُنْرَاهُ	مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ كُبْرَاهُ

الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الواقع ثمانية ، والقياس
يقضي كونها ستة عشر كما مر مكرراً ، لكن اعتبار عقم السالبتين أسقط

أربعة ، وعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى أسقط ضررين ، وعقم المختلفتين من الجزئيتين أسقط ضررين آخرين ، فبقيت الضروب المنتجة ثمانية ، الاول من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وكل ناطق انسان ، فبعض الحيوان ناطق ، الثاني من صغرى موجبة كلية ، وكبرى موجبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وبعض الحساس انسان ، فبعض الحيوان حساس ، الثالث من صغرى سالبة كلية ، وكبرى موجبة ينتج سالبة كلية ، نحو لاشيء من الانسان بحجر ، وكل ناطق انسان ، فلا شيء من الحجر باطلاق . الرابع من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ، نحو : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بانسان . فبعض الحيوان ليس بحجر . الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الحجر بحيوان ، فبعض الحيوان ليس بحجر . السادس من صغرى سالبة جزئية ، وكبرى موجبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو : بعض الحيوان ليس بانسان ، وكل كاتب حيوان ، فبعض الحيوان ليس بكاتب . السابع من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو : كل انسان جسم ، وبعض الحيوان ليس بانسان ، فبعض الجسم ليس بحيوان . الثامن من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو : لاشيء من الانسان بحجر ، وبعض الحيوان انسان ، فبعض الحجر ليس بحيوان

في الأولَيْنِ فَالْقِيَاسُ يُنتِجُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَيَخْرِجُ
مَطْلُوبَ ثَالِثِ الضَّرُوبِ سَالِبَةً كَلِّيَّةً وَفِي الْبَوَاقِي سَالِبَةً

جُزْئِيَّةٌ بِالْخَلْفِ فِي الْخَمْسِ الْأَوَّلِ وَعَكْسُكَ التَّرْتِيبَ وَالنَّاتِجَ دَلَّ
 فِي أَوَّلٍ وَتَالِيهِ بَلْ وَفِي ثَامِنَهَا أَنْ شَرْطُهُ لَمْ يَنْتَفِ
 مِنْ كَوْنِ إِحْدَى الْخَاصَّتَيْنِ الطَّالِعَا وَعَكْسُكَ الْقَضِيَّتَيْنِ وَقَعَا
 * دَلِيلُهُ بِرَابِعٍ وَخَامِسٍ وَعَكْسُكَ الصَّغْرَى دَلِيلُ السَّادِسِ
 فِي الْخَاصَّتَيْنِ مِنْهُ لَا غَيْرَ وَفِي ثَالِثَهَا وَتَالِيهِ قَدْ قُفِيَ *
 وَعَكْسُكَ الْكِبْرَى دَلِيلُ الطَّالِعِ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَكَذَا فِي الرَّابِعِ
 وَخَامِسٍ مِنْهَا وَذَاتِي الْخُصُوصِ عَنْ سَابِعِ الْأَضْرَبِ وَاسْتَقْرَ النُّصُوصِ
 مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ تَأْمَنُ الْخَطَا وَعَنْ خَفِيِّ السَّرِّ تَكْشِفُ الْغَطَا
 الدليل على اتحاج هذه الضروب الثمانية للشكل الرابع أمور، منها
 الخلف، وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة، ويضم إلى إحدى
 المقدمتين الصغرى أو الكبرى بحيث يحصل الشكل مع شرائطه لينتج
 نتيجة تنعكس إلى قضية تنافي المقدمة الأخرى المتروكة من الشكل الرابع
 وهذا إنما يجري في الخمسة الأضرب الأولى دون البواقي. ونصويره في
 الضرب الأول الذي هو مؤلف من موجبتين كليتين أن تقول: كل
 إنسان حيوان وكل ناطق إنسان، ينتج بعض الحيوان ناطق، ثم تقول
 لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو لا شيء من الحيوان ناطق،
 ويضم هذا النقيض إلى إحدى المقدمتين من الشكل الرابع. فيقال: كل
 إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان ناطق. ينتج لا شيء من الإنسان
 ناطق. وهذه النتيجة تنعكس إلى قولنا: لا شيء من الناطق بإنسان.
 وهذا العكس مناف للكبري المفروضة الصدق. وهي كل ناطق إنسان.

فالعكس باطل ، وبطلان العكس يستلزم بطلان الاصل ، فالنتيجة أيضا باطلة ، فكان تقيضها صادقا . أعني بعض الناطق انسان . وهو عين النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع . وقس عليه جريان الخلف في الاربعة الا ضرب الباقية . ومنها عكس ترتيب المقدمتين ليحصل الشكل الاول ، ثم عكس النتيجة الحاصلة منه لتحصل عين النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع ، وهذا انما يجري حيث تكون الكبرى موجبة ، لتصلح لصغرية الشكل الاول ، وحيث تكون الصغرى كلية ، لتصلح لكبروية الشكل الاول ، ومع هذا فلا بد أن تكون النتيجة قابلة الانعكاس . لانه لا بد بعد عكس الترتيب من عكس النتيجة كما مر ، وذلك انما يكون في الثلاثة الاول ، ويكون في الثامن أيضا المتبج للسالبة الجزئية ، ان كانت قابلة الانعكاس بان كانت احدى الخاصتين . وتصويره في الاول أن تقول كل انسان حيوان ، وكل ناطق انسان . ينتج بعض الحيوان ناطق ، لانه اذا عكس الترتيب وقيل : كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ، يصير شكلا أول ، وينتج كل ناطق حيوان ، فاذا عكست هذه النتيجة وقلت : بعض الحيوان ناطق ، تحصل عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع ، وقس عليه البواقي . ومنها عكس كل من المقدمتين بالعكس المستوي ، مع بقاء الترتيب ، فيجعل عكس الصغرى صغرى وعكس الكبرى كبرى ، فصير شكلا أول بالضرورة . وذلك لا يجري الا حيث تكون الصغرى موجبة فيكون عكسها سالبة ، ولصغرية الشكل الاول ، والكبرى سالبة كلية فيكون عكسها سالبة كلية سالحة لكبروية الشكل الاول ، وهذا انما يكون في الرابع والخامس

لاغير . وتصويره من الضرب الرابع أن تقول : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بانسان ، ينتج بمض الحيوان ليس بحجر ، فاذا عكست كلا من المقدمتين صار هكذا : بمض الحيوان انسان ، ولا شيء من الانسان بحجر ، ينتج من الاول بمض الانسان ليس بحجر ، وهو عين النتيجة المطلوبة من الضرب الرابع من الشكل الرابع ، وقس عليه الخامس . ومنها عكس صغرى الشكل الرابع ليرتد الى الشكل الثاني بلارب ، وقد ثبت انتاج الشكل الثاني بما مر فلا يمكن انكاره ، ولا يجري هذا الا حيث تكون القدمتان مختلفتين في الكيف ، والكبرى منها كلية والصغرى قابلة للانعكاس ، لان كلا من اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى شرط في انتاج الشكل الثاني ، ولان الرد الى الثاني انما يحصل بعكس الصغرى ، فلو لم تكن الصغرى قابلة للانعكاس لما حصل الرد الى الثاني ، وهذا لا يكون الا في الضرب الثالث والرابع والخامس . ويكون أيضا في السادس المؤلف من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ، بشرط أن تكون صفرا احدى الخاصتين ، اذ لا تنعكس السالبة الجزئية الا اذا كانت احدهما ، وتصوير ذلك واضح . ومنها عكس كبرى الشكل الرابع ليرتد الى الشكل الثالث بلارب ، وقد ثبت إنتاج الشكل الثالث بما مر فلا يمكن انكاره . وهذا لا يجري الا حيث تكون الصغرى موجبة لاشتراط ايجاب الصغرى في الشكل الثالث كما مر ، وتكون الكبرى قابلة للانعكاس لان الرد الى الثالث انما يحصل بعكسها ، وتكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية ، لاشتراط كلية احدى مقدمتي الشكل الثالث ، وهذا لا يكون الا في الاولين والرابع والخامس ، ويكون في السابع أيضا اذا

كانت كبراه احدى الخاصتين والا فلا . لان السالبة الجزئية لا تنعكس
الا اذا كانت احدهما

﴿ فصل ﴾

نَعَمْ لَا يَتَّاجِرُ قِيَاسَ مَا اخْتَلَطَ مِنْ الْمَوْجِهَاتِ اَيْضًا يُشْتَرَطُ
فِي أَوَّلِ الْأَشْكَالِ كَوْنُ الصَّغْرَى
يُنْتَجِجُ إِنْ كَانَتْ سِوَى الْمَشْرُوطَتَيْنِ وَلَمْ تَكُنْ أَيْضًا مِنَ الْعُرْفَتَيْنِ
وَإِنْ تَكُنْ كِبْرَاهُ مِنْ ذِي الْأَرْبَعِ
وَذَلِكَ أَنْ تَحْذِفَ عَمَّا نَتَجَا
وَتَحْذِفَ الضَّرُورَةَ الَّتِي أَنْتَ
ثُمَّ إِذَا كَانَ بِكِبْرَاهُ وَقَعَ
قِيدَ الْوُجُودِ ضَمُّهُ لِمَا طَلَعَ

قد علمت شرائط الانتاج في الاشكال الاربعة بحسب الكمية والكيف
لكن اذا اعتبرت الجهات في المقدمات يعتبر للانتاج ايضا شرائط آخر .
أما الشكل الاول فشرط انتاجه بحسب الجهة كون الصغرى فيه فعلية .
أي غير الممكنتين الخاصة والعامة ، وذلك لان الحكم في الكبرى يكون
على ما هو أوسط بالفعل . فلو لم يكن الحكم في الصغرى كذلك بل كان
بالامكان يكون الاصغر مما هو أوسط بالامكان . ويجوز أن لا يخرج من
القوة الى الفعل ، فلم يندرج تحت الاوسط بالفعل فكيف يتعدى الحكم
منه الى الاصغر ، فاتفق مناط النتيجة فلا ينتج القياس عند فقدانه . ولذا
يصدق في الفرض المذكور : كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب
زيد فرس بالضرورة ، مع كذب النتيجة ، ثم ضابط جهة النتيجة في الشكل

الاول ان الكبرى اما أن تكون احدى الوصفيات الاربع التي هي
المشروطة العامة والمشروطة الخاصة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ،
أو تكون احدى التسع البواقي التي هي الضرورية والدائمة والمطلقة والممكنة
العامة والوقئية والمنتشرة والوجودية اللا ضرورية والوجودية اللادائمة
والممكنة الخاصة ، فان كانت الكبرى احدى التسع فالنتيجة تكون
قضية موجهة بجهة الكبرى ، لاندراج حكم الاصغر في حكم الاكبر اندراجا
بيننا ، فان الكبرى هنا دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل كان
له الاكبر بالجهة المعتبرة فيها ، لكن الاصغر مما ثبت له وصف الاوسط
بالفعل ، فيكون الحكم بالاكبر ثابتاً بالجهة المعتبرة في الكبرى ، وفي هذا
الدليل مناقشة أجيب عنها في شرح المطالم وغيره ، وان كانت الكبرى
احدى الوصفيات الاربع والصغرى أية قضية كانت من القطعيات فالنتيجة
تابعة في الجهة للصغرى ، لان الكبرى هنا دالة على دوام الاكبر بدوام
الاوسط ، فيكون ثبوت الاكبر للاصغر على حسب ثبوت الاوسط له
من الدوام والتوقيت والضرورة ، لان الدائم لشيء دائم لشيء دائم لذلك الشيء ،
وكذلك الضروري لضروري لشيء ضروري لذلك الشيء ذاتاً أو وقتاً كما
هو واضح ، لكن في كون النتيجة تابعة للصغرى تفصيل لابد من مراعاته ،
وذلك انا ننظر أولاً في الصغرى ، فان كان فيها قيد الوجود أعني اللادوام
كما اذا كانت احدي الخاصتين ، أو اللا ضرورة كما اذا كانت وجودية
لا ضرورية ، حذفنا ذلك القيد عن النتيجة ، ثم ننظر فيها ثانياً فان كان فيها
ضرورة مخصصة بها ليست في الكبرى حذفناها كذلك عن النتيجة ، ثم
ننظر ثالثاً في الكبرى فان لم نجد فيها قيد الوجود أعني اللادوام واللا ضرورة

كما اذا كانت احدى العامتين فالمحفوظ بعينه هو النتيجة ، وان وجدنا فيها قيد الوجود عما اذا كانت احدى الخاصتين ضمننا قيد الوجود الى المحفوظ وكان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة ، أما كون قيد وجود الصغرى لا يتعدى الى النتيجة فلأن الكبرى وان حكمتنا فيها بدوام الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط مادام الاوسط ثابتا له ، لكنه يجوز ان لا يكون الاكبر مقتضرا على زمان ثبوت الاوسط . بل يكون ضروريا أو دائما لما ثبت له الاوسط ، فلا يتعدى قيد الصغرى الى النتيجة . كقولنا : كل انسان ضاحك لادائما ، وكل حيوان ضاحك مادام ضاحكا . مع كذب قولنا : كل انسان حيوان لادائما . واما كون الضرورة المختصة بالصغرى لا تمتدى الى النتيجة فلان الكبرى اذا لم تكن فيها ضرورة جاز انفكاك الاكبر عما ثبت له الاوسط . ولو بالضرورة . فيجوز انفكاكه عن الاصغر أيضا فلهذا لا تنمدي ضرورة الصغرى الى النتيجة . وأما وجوب تمدي قيد الوجود في الكبرى الى النتيجة فلانه اذا كان كل ماهو أوسط كان هو الاكبر لادائما . يكون الاصغر أيضا هو الاكبر لادائما

وَالثَّانِ مَلَأَ شَكْلَ الْإِنْتَاكِ فِيهِ	شَرْطَانِ فَأَلَّوْلُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ
وَاحِدَةً أَلَدَائِمَتَيْنِ صُغْرَى	أَوْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ نَفْسُ الْكُبْرَى
مَنْ الْقَضَا بِالسَّيِّئَاتِ لَا نَعْمَ كَاسٍ	وَالسَّلْبِ فَأَذْرَاهُ تَعْرِفَ الْفَيَّاسِ
وَالثَّانِ مِنْ شَرْطِيهِ إِنْ صُغْرَاهُ	مُمْكِنَةٌ كَانَتْ تَكُنْ كِبْرَاهُ
ذَاتَ ضَرُورَةٍ وَإِطْلَاقٍ رُغِي	أَوْ أَحَدِي الْمَشْرُوعَتَيْنِ تَقَعِ
وَحَيْثُ إِلَّا مَكَانُ بُكْبَرِي يَشْتَرِطُ	كَوْنُ الضَّرُورِيَةِ صُغْرَاهُ فَقَطُ

للاتناج في الشكل الثاني شرطان بحسب الجهة ، وكل منهما أحد
أمرين ، الشرط الاول إما كون الصغرى ضرورية أو دائمة ، وإما كون
الكبرى من القضايا الست التي تنعكس سوابها بالعكس المستوي . وهي
الضرورية والدائمة المطلقتان والمشروطة والعرفية العامتان والمشروطة
والعرفية الخاصتان ، لامن التسع البواقي . والشرط الثاني ان الممكنة ان
كانت فيه لا تستعمل في هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت
الضرورية صغرى أو كبرى ، أو مع كبرى مشروطة عامة أو خاصة . وحاصله
ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أو احدى المشروطيتين ،
وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير ، وان لم تكن احدى
المقدمتين ممكنة فلا حاجة لهذا الشرط ، ويان ذلك انها لو انتفت الشروط
المذكورة بان لم يكن الدوام في الصغرى بل كانت من الاحدى عشرة
القضية غير الضرورية والدائمة ، أو كانت الكبرى من السبع غير المنعكسة
سوابها بالمستوي ، أو كانت الصغرى الممكنة مع العشر الباقية سوى الضرورية
والمشروطتين ، أو كانت الكبرى الممكنة مع غير الضرورية ، يلزم الاختلاف
الموجب للعمم ، وفي التطويل بتفصيله وتقريره مالا يناسب هذا المختصر
فيلطلب من مظانه في المطولات .

• دَائِمَةٌ يُنتَجُ حَيْثَا عَلَى إِحْدَاهَا صِدْقُ الدَّوَامِ حَصَالًا
وَحَيْثُ لَمْ يَصْدُقْ فَكَمَا اصْغَرَى تَقَعُ مَعَ حَذْفِ قَيْدِ الدَّوَامِ إِنْ وَقَعَ
وَحَذْفِ قَيْدِ الْإِلْزَامِ وَاللَّزُومُ أَيْ إِنْ كَانَ فَاعْرِفْ مَا تَرْوُمُ

ضوابط النتيجة الحاصلة من الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب

الجهة ان الدوام إما ان يصدق على احدى المقدمتين بان تكون ضرورية
أو دائمة أو لا يصدق . فان صدق الدوام على احدهما فالنتيجة تكون
دائمة . وان لم يصدق على احدهما فالنتيجة تكون مثل الصغرى بشرط
ان يحذف منها قيد الوجود ، أي اللادوام أو اللاضرورة . وكذلك يحذف
عن الصغرى قيد الضرورة ان وجدت فيها . سواء اختصت بها أم لا .
وسواء كانت الضرورة وصفية أو وقتية كما أشار الى ذلك في المتن بقوله
أي لزوم كان . وبراهين ذلك في المطولات

وَالشَّرْطُ فِي الثَّالِثِ لِلْإِتَّاجِ . فَعِلْيَهُ الصَّغْرَى الْإِنْدِرَاجِ .
شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة فطية الصغرى بأن تكون
غير الممكنتين لأنها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى
الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو أوسط بالفعل والاوسط
ليس هو الاصغر بالفعل بل بالامكان . فيجوز أن لا يصدق الاصغر
بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر تحته . فلا يلزم من الحكم
بالاكبر على الاوسط الحكم به على الاصغر . كما اذا فرضنا ان زيدا لم
يركب الا القرس ، وعمر لم يركب الا الحمار ، يصدق قولنا : كل ما هو
مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان . وكل مركوب زيد فرس بالضرورة .
مع كذب قولنا : بعض ما هو مركوب عمرو فرس بالامكان . لان كل
مركوب عمرو حمار بالضرورة . فلما لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على
مركوب زيد لم يندرج الاصغر تحته حتى يتعدى الحكم منه اليه
يُنْتِجُ كَمَا لِكَبَرَى عَلَى السَّوْبَةِ . نَ تَكْ غَيْرَ الْأَرْبَعِ الْوَصْفِيَّةِ
وَأِنْ تَكُنْ مِنْهَا فَيَثُلُ الْعَكْسُ مِنْ صَغْرَى بِحَذْفِ اللَّادَوَامِ مِنْهُ إِنْ

كَانَ مُقَيَّدًا بِهِ وَضُمَّ لَا دَوَامُ كِبَرَاهُ إِلَى مَا حَصَلَ

ضابط جهة النتيجة في هذا الشكل ، ان الكبرى إما أن تكون
احدى التسع التي هي غير الوصفيات الاربع المشروطتين والعرفيتين ، أو
تكون احدى هذه الاربع ، فان كانت احدى التسع كانت جهة النتيجة
جهة الكبرى بينما ، وان كانت احدى الاربع كانت جهة النتيجة هي جهة
عكس الصغرى محذوفاً عنه قيد اللادوام ان كان العكس مقيداً به لانه
سالية ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل ، ومضموماً اليه لادوام الكبرى
بان كانت احدى الخاصتين ، لانه مع الصغرى ينتج لادوام النتيجة

وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ لَمْ يُذَكَّرْ هُنَا إِذْ طَالِبُ الْحِكْمَةِ عَنْهُ فِي غَنَى

أقول كنت نظمت مالمشكل الرابع من شرائط وأضرب ونائج في
هذه الأرجوزة . ثم حذفها منها لعدم حاجة الطالب اليها الا نادراً .
وللأستغناء عن ذلك يباقي الاشكال . ولصعوبة حفظها أيضاً بتشابه الفاظها
وتكرارها . ولا على الطالب أن يحذف ما تقدم من الايات في الفصل
السابق في الشكل الرابع . لانها قليلة الجدوى صعبة المسلك عسرة الحفظ .
وقد تركناها بحالها في الشرح هنا ليقف عليها من له غرض في الاطلاع
عليها كما سترها

وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ فِيهِ يُشْتَرَطُ بِحَسَنِ خَمْسِ شَرَائِطٍ فَقَطْ
أَوَّلُهَا كَوْنُ الْقِيَاسِ مِنْ ذَوَاتٍ فِعْلِيَّةٍ فَلَا تَجِبُ الْمُمَكِّنَاتُ

لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة خمسة شروط . الاول أن يكون
القياس فيه من الفعليات فلا تستعمل فيه الممكنة أصلاً . لا موجبة ولا

سالبة . لانه باستعمال الممكنة فيه لا ينتج لما هو مقرر في المطولات .
والثاني منها كَوْنُ مَا اسْتَعْمَلَ مِنْ سَوَالِبِ الْقِيَاسِ بِالْعَكْسِ قِمْنَ
الشرط الثاني كون السالبة المستعملة فيه سواء كانت صغرى أو كبرى

منعكسة . وحيث لم تكن كذلك فلا ينتج لما قرروه في المطولات
ثَالِثُهَا صِدْقُ الدَّوَامِ فِي الَّتِي فِي ثَالِثِ الْأَضْرِبِ صَغْرَى جَاءَتْ
أَوْ يَصْدُقُ الْعُرْفُ الَّذِي عَمَّ عَلَى كِبَرَاهِ وَالرَّابِعُ فِي السَّادِسِ لَا
تَكُونُ مِنْ سِوَى السَّوَالِبِ الَّتِي تُعَكَّسُ كِبَرَاهُ وَتِلْكَ مَرَّتِ

الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صفراه ،
بان تكون ضرورية أو دائمة ، أو يصدق العرف العام على كبراه ، بان
تكون من القضايا الست السوالب المنعكسة ، وحيث اتقى الامر ان لم
ينتج لما قرروه كذلك ، والشرط الرابع كون الكبرى في الضرب السادس
من القضايا المنعكسة السوالب ، وحيث لم تكن منها فلا انتاج لما قرروه أيضاً
وْخَامِسُ الشَّرْطِ فِي الثَّامِنِ مِنْ ضَرْوِيهِ الصَّغْرَى يَهْ تَكُونُ مِنْ
ذَاتِي خُصُوصٍ وَعَلَى الْكِبَرَى صَدَقَ الْعُرْفُ وَالْعُمُومُ وَالشَّرْحُ سَبَقَ
الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن بل والسادس والسابع
من احدى الخاصتين ، وكون كبرى الثامن مما يصدق عليه العرف العام ،
وحيث لم يكن كذلك فلا ينتج لما قرروه كذلك

فِي الْأَوَّلَيْنِ عَكْسُكَ الصَّغْرَى صَلَحَ نَتِيجَةً إِذَا عَلَيْهَا قَدْ وَقَعَ
صِدْقُ الدَّوَامِ وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَسَّنَا مِنَ اللَّوَاتِي حَالُ سَلْبٍ تَعَكَّسَ

وَأِنْ يَكُنْ خِلَافَ ذَا فَالطَّالِعُ مُطْلَقَةً ذَاتَ عُمُومٍ وَاقِعٌ

ضابط جهة النتيجة في الضربين الاولين من ضروب الشكل الرابع
انها تكون كعكس الصغرى ان صدق عليها الدوام بان كانت ضرورية
أودائمة، وكذا ان كانت مقدمتا القياس من القضايا الست التي تنعكس
سوالها، وحيث لم تكن كذلك فتكون النتيجة مطلقة عامة

دَائِمَةٌ يُنْتَجِهَا الثَّانِي إِنْ فِي فَرْدَةٍ صِدْقُ الدَّوَامِ قَدْ ضَمِنَ

وَحَيْثُ لَمْ يَصْدُقْ عَلَى إِحْدَاهَا فَعَكْسُكَ الصَّغْرَى كَمَا تَقَدَّمَ

ضابط جهة النتيجة في الضرب الثالث انها تكون دائمة ان كانت
احدى المقدمتين ضرورية أودائمة، واذا لم تكن احدى المقدمتين ضرورية
أودائمة تكون النتيجة كعكس الصغرى، كما تقدم في الشكل الثاني

وَفِي اللَّذَيْنِ يَتَلَوَاهُ تَقَعُ دَائِمَةٌ إِذَا عَلَى الْكِبَرَى وَقَعَ

صِدْقُ الدَّوَامِ وَإِذَا عَنَاهَا انْتَفَى فَعَكْسُنَا صُغْرَاهَا مُنْحَذَفًا

* تَقْيِيدُهُ بِاللَّادَّوَامِ وَاطْلُبِ يَبَانِهَا مِنْ مُسَبِّبَاتِ الْكُتُبِ

ضابط جهة النتيجة في الضرب الرابع والضرب الخامس، انها تكون دائمة ان
كانت الكبرى ضرورية أودائمة، والا فيكعكس الصغرى محذوفا عند اللادوام

وَالسَّادِسُ الْإِنتَاجُ فِيهِ مِثْلُ مَا فِي الثَّانِي مِلْأَشْكَالٍ (١) لَكِنْ بَعْدَمَا

تُعَكَّسُ صُغْرَاهُ وَأَمَّا السَّابِقُ مِنْهَا فَمَا يُنْتَجِ فِيهِ وَاقِعٌ

كثَاثِ الْأَشْكَالِ لَكِنْ بَعْدَ أَنْ تُعَكَّسَ كِبَرَاهُ فَحَقِّقْ وَاعْلَمْ

ضابط النتيجة في الضرب السادس انها تكون كنتيجة الشكل الثاني،

(١) أصله من الاشكال حذفت النون كتابة لحذفها من النطق وهو مستعمل .

لكن بعد عكس الصغرى ، وفي السابم كما في الشكل الثالث لكن بعد عكس الكبرى. لان هذين الضريين يرتدان الى ذينك الشكلين المذكورين بذينك العكسين فكانت تتبعتهما تتبعتي ذينك الشكلين

وَتَامِنُ الْأَضْرِبُ فِيهِ يُنْتِجُ كَأَوَّلِ الْأَشْكَالِ لَكِنْ تَخْرُجُ
بِعَكْسٍ مَا يُنْتِجُ بَعْدَ عَكْسِنَا تَرْتِيبَ وَضْعِ الْخَبَرَيْنِ هَاهُنَا
ضابط النتيجة في الضرب الثامن انها تكون كما في الشكل الاول بعكس النتيجة بعد عكسنا ترتيب المتقدمين لارتداده اليه بذلك كما هو مقرر

فَهَذِهِ الْأَضْرِبُ لِلْأَشْكَالِ عَاصِمَةٌ الْمَعْنَى عَنْ اخْتِلَالٍ *
وَعَبْرُهُنَّ فَاسِدُ النِّظْمِ عَفِيمٌ فِي الْعَقْلِ عَنْ اِتِّبَاحٍ مَعْنَى مُسْتَقِيمٍ
هذه الاضرب الاثنان والعشرون للاشكال الاربعة هي العاصمة للمعنى الناتج عن الاختلال باعتبار لزومه لمقدماته وما سواها من الاضرب فاسد النظم . لانه لا يكون الناتج به لازماً كلياً . وان كان قد يصدق في البعض لكنه غير مطرد . وهذا هو معنى العمق كما سبق بيانه والله اعلم . والحاجة انما تشتد الى الاول من الاشكال وضروبه . وقد تدعو الى الثاني والى الثالث . واما الشكل الرابع فكما علمت قبل ما يحتاج اليه لبعده عن الطبع كما سبق . وقد كنت عزمت على حذفه من هذه الارجوزة رأساً . لكن أصر بعض الطلبة على طلب ابقائه . ولهذا حذفته بعد من الموجهات كما مرت الاشارة اليه . واقتصرت في الشرح على ما ترى والله اعلم

﴿ القياس الشرطي الاقتراني ﴾

وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي الْجَمَلِيِّ وَلَنُجِيلِ الْكَلَامِ فِي الشَّرْطِيِّ

وَهُوَ الَّذِي فِي عُرْفِ أَهْلِ الْعَقْلِ مَا لَيْسَ مِنْ تَحْضِ ذَوَاتِ الْحَمَلِ
بَلْ وَاحِدُ الْجُزَيْنِ أَوْ كِلَاهُمَا شَرْطِيَّةٌ مَا لِيَكُونَ تَوَامًا

قد علمت من صدر الباب ان القياس الاقتراضي منقسم الى شرطي وحلي . وحيث انتهى الكلام على الحلي كما رأيت مفصلاً . شرع الآن في ذكر الاقتراضي الشرطي على سبيل الاجمال . وعرفه بأنه في اصطلاح أهل المعقول ما ليس مركباً من محض الحملات . سواء كان من الشرطيات الخالص . أو من شرطية مامع حملية . وهذا اصطلاح ، والاصطلاح لا حرج فيه . فلا يضر انهم خصصوا الحلي بما يتركب من الحملات الصرف

وَفِيهِ أَشْكَالُ الْقِيَاسِ تَعْقِدُ وَإِنْ تُرْذِ تَرْكِيئُهُ مِنْهَا اجْتَهَدُ
وَأَجْعَلْ لَدَى تَأْلِيْفِهَا الْمُقَدِّمًا فِي مَوْضِعِ الْمَوْضُوعِ وَالنَّاتِي مَا
يُحْمَلُ وَأَجْعَلْ عِنْدَ الْأَسْتِخْرَاجِ كَمَا مَفْهُ شَرَائِطِ الْإِتْنَاكِ
وَعِدَّةَ الْأَضْرَبِ وَالنَّاتِيَجِ فِي كُمْ . وَفِي كَيْفٍ لِدَاكَ يَتَّقِي
مِنْ غَيْرِ مَا فَرَّقِ نَعَمْ فِي الرَّابِعِ لَيْسَ سِوَا خَمْسَتِهِ ذَا طَالِعِ

كما ان الحلي تنمقد فيه الاشكال الاربعة على ما ذكرتم مفصلاً . كذلك الشرطي تنمقد فيه الاشكال الاربعة . يعني انه لا بد من اشتراك مقدمتيه في جزء . بمعنى انه يكون جزءاً من المقدمة الاولى . ويكون هو بعينه جزءاً من الثانية أيضاً . وهذا الجزء هو الحد الاوسط . وحيث أردت تأليف القياس الاقتراضي وترتيب مقدماته المنتجة فلا بد لك ان تعود الى ما قد عرفته في الحملات . من ان الجزء المحكوم عليه فيها يسمى موضوعاً ، والجزء المحكوم به محمولاً . وانه في الشرطيات يسمى الجزء المحكوم عليه

مقدماً ، والعجز المحكوم به تالياً ، فيجعل لدى تأليف القياس المقدم موضع الموضوع ، والتالي موضع المحمول ، ويسمى مقدم النتيجة أصغر ، وقضيته صغرى ، وتالي النتيجة أكبر ، وقضيته كبرى ، والمكرر بينهما حدّاً أوسطاً ، فالأوسط وهو المشترك بين المقدمتين . ان كان تالياً في الصغرى ومقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول ، وان كان تالياً فيها فهو الشكل الثاني وان كان مقدماً فيها فهو الشكل الثالث . وان كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع . وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في الحلي من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى . وفي الثاني اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك ، وكذلك عدد ضروب كل شكل كمدها في الحلي ، الا في الشكل الرابع فان ضروبه هنا هي الخمسة الاول التي ذكرها المتقدمون فقط . وكذلك حال النتيجة كما وكيفاً فتكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول كما هي في الحلي موجبة كلية ، وفي الثاني كذلك سالبة كلية ، وعلى هذا القياس وسنأتي على بعض تفصيل في ذلك عند ذكر مطبوع كل قسم من أقسام هذا القياس كما ستراه قريباً

وَهُوَ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ رَجَعَ	بِحَسَبِ مَا تَأْلَفُهُ مِنْهُ يَقَعُ
لِأَنَّهُ مِنْ ذَاتِي اتِّصَالٍ	يَكُونُ أَوْ مِنْ ذَاتِي انْقِصَالٍ
أَوْ ذَاتِ حَتْلٍ تَصَحَّبُ الْمُتَّصِلَةَ	أَوْ تَصَحَّبُ الْقَضِيَّةَ الْمُنْقِصَةَ
أَوْ كَانَ مِنْ شَرْطَيْتَيْنِ أُتِّمَّا	وَالْوَصْلُ وَالْفَصْلُ هُنَاكَ اخْتَفَا

ينقسم القياس الشرطي باعتبار تركيبه الى خمسة أقسام . لانه اما ان

يتركب من متصلتين وهو القسم الاول، كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، أو يتركب من منفصلتين وهو القسم الثاني، كقولك: دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً، ودائماً اما ان يكون زوج الزوج أو يكون زوج الفرد أو يكون فرداً. أو يتركب من حمليّة ومتصلة سواء تقدمت الحمليّة أو تأخرت، وهو القسم الثالث نحو هذا الشيء انسان. وكلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً، ينتج هذا الشيء حيوان. ونحو كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان، وكل حيوان جسم، ينتج كلما كان هذا الشيء انساناً كان جسماً. أو يتركب من حمليّة ومنفصلة سواء تقدمت الحمليّة أو تأخرت وهو القسم الرابع. نحو هذا عدد، ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً، ينتج فهذا اما ان يكون زوجاً أو فرداً، وكقولك: دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً. وكل واحد منهما داخل تحت الكم، ينتج فالعدد داخل تحت الكم. أو يتركب من متصلة ومنفصلة سواء تقدمت المتصلة أو تأخرت، وهو القسم الخامس. نحو كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد، ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً. ينتج كلما كان هذا ثلاثة اما ان يكون زوجاً أو فرداً. ونحو دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً. وكلما كان الشيء زوجاً أو فرداً فهو كم منفصل. ينتج فكلما كان عدداً كان كمّاً منفصلاً

هَذَا فِي كُلِّ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا	يُقَارِبُ الطَّبَعِ وَمَا لَا فَأَعْلَمَا
فَالْأَوَّلُ الْمَطْبُوعُ مِنْهُ مَا الْوَسْطُ	تَمَامُ جُزْءٍ مِنْ كِلَيْهِمَا فَقَطْ
كَلِمَا الشَّمْسُ تَكُونُ طَالِعَةً	فَذِي حَقِيقَةِ النَّهَارِ وَاقِعَةً

وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ ذَا وَقُوعٍ فَالْأَرْضُ مُسْتَضِيئةٌ بِهَا الرُّبُوعُ
تَبِيجَةُ الْقِيَاسِ غَيْرُ خَافِيَةٍ مُقَدَّمُ الْآوَالِ وَتَالِي الثَّانِيَةِ

قد عرفت أقسام القياس الشرطي الخمسة باعتبار ما يتركب منه من المقدمات كما مر بك مع أمثله . على ان كل قسم من الاقسام الخمسة ينقسم تقسيما ثانويا لنشير اليه . ولكن ليست تلك الاقسام الثانوية من كل من الخمسة الاولى مقبولة قريبة من الطبع السليم . بل أكثرها بعيد عن الطبع السليم لانتين اتاجه الابدكفة شديدة . ومثل هذا المختصر لا يمكن الاسترسال فيه الى تتبع الامور الوحشية عن الطبع ، مع الاستثناء بالقياس الحلي وبالمطبوع من الشرطي عنها . ولذلك اقتصر في النظم على ذكر المطبوع من كل قسم من الخمسة الاقسام . فالقسم الاول المركب من المتصلتين ينقسم ثانويا الى ثلاثة اقسام . الاول ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء تام من كل منهما ، أي المقدم بكماله ، أو التالي بكماله . والثاني ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء غير تام من كل منهما . والثالث ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى ، والمطبوع منها هو الاول . ومثاله ما في المتن . وهو قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ، ينتج من الشكل الاول كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة . وتعمد فيه الاشكال الاربعة ، لانه ان كان الاوسط المشترك تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الاول كما في المثال المار . وان كان تاليا فيهما فهو الثاني ، وان كان مقدما فيهما فهو الثالث ، ون كان تاليا في الكبرى مقدما في الصغرى فهو الرابع . وعلى قياس الحنديات شرائط اتاجها من اشتراط ايجاب الصغرى

وكلية الكبرى في الاول . واشترط اختلاف المقدستين في الكيف وكلية
الكبرى في الثاني الى غير ذلك . وكذلك عدد ضروبها الا في الرابع كما مر
بك ، وهذا تقرير القسم الاول المطبوع من أقسام المركب من المتصلتين
وأما الثاني والثالث فنضرب صفحا عن ذكرهما ونحيلك على المطولات
وهو من الثان الذي الشراكة فيه **بَيْنَهُمَا جُزْءٌ وَلَا تَمَامٌ فِيهِ**
وَأَنَّمَا يَنْتُجُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ كَلْبِيَّةٌ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَتَيْنِ •
مَنْعُ الْخُلُوصَادِقِ عَلَيْهِمَا والفكر عن نظم النزال أحجبا
المركب من المنفصلتين وهو الثاني من أقسام الشرطي ينقسم أيضا ثلثا
الى ثلاثة أقسام . الاول ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء تام في كل
منهما والثاني ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء غير تام منهما . والثالث
ما يكون فيه الاشتراك في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى ،
والمطبوع منها هو الثاني ، وهو ما تكون الشراكة في جزء غير تام من
المقدمتين ، ولم يمثله في المتن لضيق مجال النظم . ومثاله اما أن يكون هذا
المسدد زوجا واما أن يكون فردا . وكل زوج فهو اما زوج الزوج
واما زوج الفرد فقط . واما زوج الزوج والفرد . وشرط اتناجه
ايجاب المقدمتين وكلية احدهما ، وصدق منع الخلو عليهما ، فتكون
النتيجة موجبة منفصلة مألعة الخلو مركبة من الجزء غير المشارك ومن
نتيجة التأليف بين المتشاركين . وتنقذ الاشكال الاربعة في هذا القسم
أيضا بحسب الطرفين المتشاركين ولا بد ان تعبر فيها أن يكونا على شرائط
الانتاج المتبعة بين الحملتين كما مر . أما الاول والثالث من هذا القسم
فاطلبهما من المطولات

وَهُوَ مِنَ الثَّالِثِ مَا الْحَمْلِيَّةُ كِبْرَاهُ وَالْوَاسِطَةُ الشَّرْكَيةُ
مِنْهَا مَعَ التَّالِي مِنَ الْمُتَّصِلَةِ وَشَرْطُهُ إِيجَابُهَا وَالْأَمَثَلَةُ
وَصُورَةُ النَّتَاجِ الْمُسْتَخْرَجَةِ فِي كُتُبِ الْقَوْمِ الطُّوَالِ مُذْرَجَةٌ

الثالث من أقسام القياس الشرطي وهو ما يتركب من حمليّة ومتصلة
ينقسم ثانويّاً إلى أربعة أقسام ، الاول تكون الحمليّة فيه كبرى والشركة
فيه مع تالي المتصلة ، والثاني تكون الحمليّة فيه كبرى والشركة فيه مع مقدم
المتصلة ، والثالث تكون فيه الحمليّة صغرى والشركة مع تالي المتصلة ،
والرابع تكون فيه الحمليّة صغرى والشركة مع مقدم المتصلة ، ولا تتصور
الشركة في هذه الاقسام الا في جزء غير تام من المتصلة لاستحالة ان
يكون شيء من طرفي الحمليّة قضية ، فلاشتراك أبداً اما لموضوعها أو
لحمولها وهما مفردان ، والمطبوع من هذه الاقسام الاول ، والشرط
في انتاجه ايجاب المتصلة ، اما تبيجه فتصلة مقدّمها مقدم المتصلة وتاليها
نتيجة التآليف بين التالي والحمليّة ومثاله: كلما كان (اب) (فيجد) وكل (ده)
ينتج كلما كان (اب) (فيج هـ) لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي
مع الحمليّة ، اما صدق التالي فظاهر ، واما صدق الحمليّة فلانها صادقة في نفس
الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير . وكلما صدق التالي مع الحمليّة
صدقت نتيجة التآليف وهو المطلوب ، وتنمقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار
مشاركة التالي والحمليّة ، والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة هنا بين
الحمليّة والتالي ، وأحكام باقي الاقسام المذكورة في المبسوطات

أما من الرابع فالمنطوق ما كانت ذوات الحمل فيه مثلما
 أجزاء الاتصال عدا وتقع في ذات حمل الشراكة مع (١)
 جزء وبعد أن تكن تأليفات أجزاء الانفصال بالحملات (٢)
 • متحد النتائج المحصلة فهو مقسم القياس ثم له •
 منع الخلط الشرط في الشرطية يأتي مع الإيجاب والسلبية
 وإن يكن مختلف النتائج فتتوزع في التقسيم والمنع يجبي
 من الخلط فيه والتفصيل في الكتب ذات البسط والتشيل

الرابع من أقسام القياس الشرطي وهو ما يتركب من حملية ومنفصلة،
 ينقسم ثانويا إلى ثلاثة أقسام . الاول ما تكون الحملات فيه بعدد أجزاء
 المنفصلة ، والثاني ما تكون الحملات أقل من أجزاء المنفصلة ، والثالث
 ما تكون فيه أكثر من أجزاء المنفصلة ، والمطبوع منها هو الاول ،
 وهو ما تكون الحملات فيه بعدد أجزاء المنفصلة لئلا يشارك كل واحدة منها
 واحدا من أجزاء الاتصال، ثم هذا ينقسم إلى قسمين باعتبار اتحاد نتيجة
 التأليفات بين الحملات وأجزاء الاتصال واختلافها ، فإن كانت نتائج
 التأليفات واحدة فهو القياس المقسم ولا بد فيه من اشتراك أجزاء
 الاتصال في أحد طرفي النتيجة واشتراك الحملات في الطرف الآخر
 منها . وشرط اتحاده أن تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة للخلو أو حقيقية،
 ومثاله : كل متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون
 جمادا ، وكل حيوان جسم ، وكل نبات جسم ، وكل جماد جسم ، ينتج
 كل متحرك جسم . لأنه لا بد من صدق أحد أجزاء الاتصال التي هي

الحيوان والنبات والجماد لمنع الخلو ، فأني جزء يفرض صدقه منها يصدق مع ما يشاركه من الحليات . وينتج النتيجة المطلوبة ، اما اذا كانت نتائج التأليف مختلفة فهو القياس غير المقسم ، والشرائط ما تقدم بعينه غير ان النتيجة تكون منفصلة مانعة الخلو ، ومثاله قولك : كل عدد اما زوج واما فرد ، وكل زوج منقسم بمتساويين ، وكل فرد لا ينقسم بمتساويين ، ينتج كل عدد اما منقسم بمتساويين أو غير منقسم بمتساويين وذلك لما تقدم من وجوب صدق أحد أجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الحليات ، وباقي الاقسام وأحكامها المذكورة في المطولات

وَحَامِسُ الْأَقْسَامِ فَالْقَرِيبُ مِنْ أَنْوَاعِهِ لِلطَّبْعِ مَا أَلْفَ مِنْ ذَاتِ اتِّصَالٍ وَهِيَ فِيهِ صُغْرَى وَذَاتُ الْإِتِّصَالِ فِيهِ الْكِبَرَى
 * مُوجِبَةٌ وَالْإِشْتِرَاكُ إِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ بِجُزْءٍ تَمَامًا •
 مِنْ كُلِّ فَرْدَةٍ وَيَأْتِي غَيْرَ تَامٍ وَفِي كِلَا الْحَالَيْنِ يَنْتُجُ الْمَرَامُ
 هَذَا وَفِي الشَّرْطِيِّ ابْجَاتُ أُخَرٍ عَنْ ذِكْرِهَا بِضَيْقِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ

الخامس من أقسام القياس الشرطي الافتراضي الأولية ما يتركب من متصلة ومنفصلة ، وهو يقسم ثانويا إلى أقسام متعددة باعتبار كون كل منها صغرى أو كبرى ، ثم باعتبار كون الاشتراك بجزء تام من كل منهما ، أو غير تام من كل منهما ، أو تام من أحدهما غير تام من الأخرى ، ولكن القريب إلى الطبع من جميع أنواعه ما تألف من متصلة صغرى ومنفصلة كبرى موجبة واحداهما لاحالة كلية ، والاشتراك بينهما إما في جزء تام من كل منهما ، كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، واما أن

يكون النهار موجودا ، واما أن يكون الليل موجودا، يستتبع على وجهين
 اما متصلة هكذا : فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا ، أو
 منفصلة هكذا : اما أن تكون الشمس طالعة واما أن يكون الليل موجودا ،
 أو يكون الاشتراك في جزء غير تام ، ويجب في مطبوعه أن يكون محمول
 التالي موضوعا في أجزاء الاتصال . والمنفصلة مائة خلو ، والتالي كليا
 موجبا وتكون النتيجة متصلة المقدم منفصلة التالي ، كقولنا : ان كان هذا الشيء
 كثيرا فهو ذو عدد ، وكل ذي عدد فاما زوج واما فرد ، ينتج ان كان
 هذا الشيء كثيرا فاما زوج واما فرد ، وأما باقي أنواع القسم الخماس
 فاطلبها من المطولات ، وما ذكر هنا في كل الشرطي كلام اجمالي ، والبسط
 لا يليق بهذا المختصر والله أعلم

القياس الاستثنائي

تَرْكِيبُهُ يَكُونُ مِنْ شَرْطِيَّةٍ	قِيَاسُ الْإِسْتِثْنَاءِ قَدْ تَفَدَّيْنَا
* تَكُونُ عَيْنُ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ	تَعْرِيفُهُ فَأَرْجِعْ إِلَيْهِ تَعْلَامًا *
لِيَلْزِمَ الْوَضْعُ بِهَا لِلْآخِرِ	مِنْ أَيْ نَوْعٍ ثُمَّ مِنْ قَضِيَّةٍ
لِصَحَّةِ الْإِتِّجَاعِ فِي الْقِيَاسِ ذَا	مِنْ تِلْكَ أَوْ تَأْتِي تَفْيِضُ الْعَيْنِ
أَوْ أَلْبَانًا أَنْ تَكُنْ مُنْفَصِلَةً	أَوْ رَفْعُهُ وَهَهُنَا فَاعْتَبِرْ
* قَالُوا وَكُلِّيَّتَهَا أَشْرَطْنَا	إِيجَابِ شَرْطِيَّتِهِ وَهَكَذَا
	لِذَلِكَ أَوْ كُلِّيَّةَ الْإِسْتِثْنَاءِ

لما فرغ من ذكر القياس الاقتراني حمليه وشرطيه شرع في ذكر

القياس الاستثنائي ، وقد عرفه فيما مر أول القياس بأنه الذي يكون قيد عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالمثل ، أي بمادته وهيئته . وهو يتركب من مقدمتين أحدهما شرطية لاحالة من أي نوع كانت متصلة أو منفصلة . ثم من قضية أخرى اما استثنائية وضعية تكون عين أحد جزئي تلك الشرطية دالة على وضع ذلك الجزء وإثباته ، أو ريفية تكون نقيض أحد جزئي تلك الشرطية دالة على رفع ذلك الجزء ونفيه . كقولنا في المتصلة : كلما كان زيد انساناً كان حيواناً ، لكنه انسان . وقولنا : كلما كان زيد حماراً كان ناهقاً ، لكنه ليس بناهق . وكقولنا في المنفصلة : اما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً . لكنه شجر . وقولنا : اما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً لكنه ليس بشجر ، واعتبر لصحة الاتجاج في هذا القياس ثلاثة شروط . الاول أن تكون الشرطية موجبة اذ السالبة عقيمة ، لانه اذا لم يكن بين أمرين اتصال أو انفصال لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو عدمه ، الثاني لزوم الشرطية ان كانت متصلة أو عنادها ان كانت منفصلة ، لان العلم بصدق الاتفاقية . وقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أو كدبه قبل الاستثناء ، فلا يستفاد منه ، فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كدبه من الاتفاقية لزم الدور ، الثالث أحد أمرين اما كلية الشرطية التي هي في القياس أو كلية الاستثناء ، لانه اذا لم تكن واحدة منها كلية جاز أن يكون وضع المقدم غير وضع الاستثناء ، فيكون اللزوم والعناد على بعض الاوضاع . والاستثناء على بعض آخر ، فلا يلزم من وضع أحد جزئيهما أو رفعه وضع الآخر أو رفعه

قِيَّ ذَوَاتِ الْاِتِّصَالِ الْوَضْعُ يَنْتُجُ وَضْعًا وَبِرَفْعِهِ رَفْعُ
 فَيْتَ فِيهَا وَوَضْعُ الْمَقْدَمِ فَوَضْعُ تَالِيهَا بِذَلِكَ يُلْزَمُ
 وَرَفْعُ تَالِي الطَّرْفَيْنِ يُلْزَمُ مِنْ رَفْعِهِ أَنْ يُرْفَعَ الْمَقْدَمُ
 وَوَضْعُ تَالِيهَا وَرَفْعُ الْاَوَّلِ لَيْسَ لِاِثْنَيْهِمَا مِنْ مَدْخَلٍ

حيث تقرر مامر من شروط الاینتاج كما علمت في القياس الاستثنائي
 فنقول: ان الشرطية فيه ان كانت متصلة ففيها بالتصوير العقلي احتمالات
 أربعة، وضع المقدم، ورفعه، ووضع التالي، ورفعه، ولكن المنتج منها احتمالان
 فقط . الاول وضع المقدم أي اثباته ، ينتج وضع التالي أي اثباته . كقولنا:
 كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود، لكن الشمس طالمة، ينتج النهار
 موجود، لان وجود الملزوم وهو المقدم في المتصلة اللزومية مستلزم
 لوجود اللازم وهو التالي فيها ، الاحتمال الثاني رفع التالي منها ينتج رفع
 المقدم، لانه اذا انتهى اللازم اتقى الملزوم ، فاذا اتقى التالي اتقى المقدم ،
 فرفعه يستلزم رفعه ، كقولنا : كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا، لكنه
 ليس بحيوان، فينتج انه ليس بانسان، اذا انتفاء الحيوانية يستلزم انتفاء الانسانية
 والاحتمالان الآخران عقيمان ، وهما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا
 ينتج رفع المقدم رفع التالي، لان المقدم ملزوم والتالي لازم، ويجوز كون
 اللازم أعم ، فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم، ولا من انتفاء الملزوم انتفاء
 اللازم، لجواز تحققه في غير ذلك الاخص، كقولنا : كلما كان هذا انسانا
 كان حيوانا، لكنه حيوان ، فلا يلزم منه كونه انسانا، لجواز تحقق الانسان
 في الفرس مع عدم وجود الانسان

هَذَا هُوَ الضَّابِطُ فِي الْمُتَّصِلَةِ
 فَالْوَضْعُ فِيهَا مُنْتَجِجٌ لِلرَّفْعِ
 إِنْ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مِنْهَا اسْتَذَرَكَا
 وَإِنْ نَقِضَ وَاحِدٌ تَسْتَنْ
 إِذْ جَاثِرٌ كَوْنُهُمَا مُرْتَقِعَيْنِ
 هَذَا يُلْغِي الْجَمْعَ أَمَّا الْمَانِعُ
 * مَهْمَا نَقِضَ أَوَّلٌ أَوْ آخِرُ
 وَلَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ عَيْنٍ مَا يَجِي
 فَمَا لَهَا إِلَّا تَتَجَتَّانِ
 * وَفِي الْحَقِيقَةِ تَأْتِي أَرْبَعُ
 * إِذَا بِهَا اسْتِثْنَيْتِ الْإِيْنَانِ
 مَهْمَا النَّقِضَانِ هُنَاكَ اسْتَذَرَكَا
 * أَمَّا اتِّفَاقَاتُ أَيِّ نَوْعٍ
 وَذُوْنُكَ الْكَلَامُ فِي الْمُنْفَصِلَةِ
 وَعَكْسُهُ لَكِنْ يُلْغِي الْجَمْعُ
 يَنْتَاجُ نَقِضَ الْآخِرِ الَّذِي تَرَكَا
 مِنْهَا فَلَيْسَ مُنْتَجِجًا لِلْعَيْنِ
 فَمَا لَهُ فِيهَا سِوَى تَتَجَتَّانِ *
 مِنَ الْخُلُوعِ فَهُوَ فِيهَا شَائِعُ
 تَسْتَنْ فَلَنَأْتِجُ عَيْنَ الْآخِرِ
 نَقِضَ شَيْءٍ مِنْهُمَا بِنَاتِجِ
 لَكُونِ الْاجْتِمَاعِ فِي الْإِمْكَانِ
 تَتَأْتِجُ ثَمَانٍ مِنْهَا تَقَعُ *
 وَالْآخِرَيَانِ فِيهِ يَأْتِيَانِ *
 كَمَا مَضَى قَبْلُ بَيَانِ ذَلِكََا
 عَقِبَهُ فِي وَضْعِهِ وَالرَّفْعِ

قد عرفت مما مر ضوابط الإِتَاجِ في الشرطية المتصلة التي تكون
 جزء القياس الاستثنائي، وأما الشرطيات المنفصلة التي تكون فيه فإن الوضع
 فيها منتج للرفع، والرفع منتج للوضع، لكنه في مانعة الجمع ينتج وضع
 أحد الجزئين رفع الآخر. كقولنا: هذا إما شجر أو حجر، فإن قلت:
 يمكنه شجر، ينتج ليس بحجر، وإن قلت: يمكنه حجر، ينتج ليس بشجر،
 لا ينتج فيها رفع أحدهما وضع الآخر، جواز اجتماعهما. فلو قلنا: هذا
 ما شجر أو حجر، ثم قلنا: يمكنه ليس بشجر، فلا ينتج كونه حجرا، أو

قلنا ، لكنه ليس بحجر ، لا ينتج كونه شجرا . لجواز كونه فرسا في صورتين ،
فليس للقياس في مانعة الجعم الا نتيجتين كما مر . واما ان كانت الشرطية
ماذمة الخلو فينتج فيها رفع أحد الجزئين وضع الآخر ، فاستثناء نقيض
أحد الجزئين ينتج عين الآخر لامتناع ارتفاعهما ، كقولنا : اما ان يكون
زيد في الماء أو ليس بفارق ، فان قلت : لكنه ليس في الماء ، انتج عين
الآخر ، وهو انه ليس بفارق ، وان قلت لكنه غارق ، انتج عين الآخر
وهو كونه في الماء ، ولو استثنيت عين واحد منهما لم يلزم منه نتيجة ، كأن
تقول : لكنه في الماء فلا يلزم منه ان يفرق او ان لا يفرق ، او تقول : لكنه
لا يفرق ، فلا يلزم منه انه في البحر أو ليس في البحر ، فليس للقياس في
مانعة الخلو الا نتيجتين فقط ، اما المفصلة الحقيقية الواقعة في القياس
الاستثنائي وهي التي تمنع الخلو والجعم مما فاستثناء عين اي الجزئين كان
ينتج نقيض الآخر لامتناع الاجتماع ، واستثناء نقيض اي الجزئين كان
ينتج عين الآخر لا . شاع الارتفاع ، فنحصل فيها الاربع النتائج . مثاله : هذا
العدد اما ان يكون زوجا او فردا ، لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد ، ولكنه
فرد فينتج ليس بزواج ، ولكنه ليس بزواج فينتج انه فرد ، ولكنه ليس
بفرد ، فينتج انه زوج ، اما الاتفاقيات الشرطية من أي نوع كانت
فكلها عقيمة في القياس الاستثنائي ، وضما ورفعا لما قدمناه في شروط
انتاجه من اشتراط اللزوم في المتصلات والعناد في المنفصلات والله اعلم

القياس المركب

كُلُّ قِيَاسٍ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ لَا غَيْرَ بَسِيطٌ وَيُسَمَّى الْعُقْلَا

* مُرَكَّبًا مِنْ مُقَدِّمَاتٍ أَلِفَ وَاثْنَتَيْنِ مُتَّجَاتٍ *
 مِنْهَا نَتِيجَةٌ وَذِي مَعَ أُخْرَى مُتَّجَتَانِ وَهَلُمَّ جَرًّا
 إِلَى خُصُولِ الْقَرَضِ الْمَطْلُوبِ وَالسَّبَبُ الْمَخْرُجُ لِلتَّرَكِيبِ
 أَنَّ الْقِيَاسَ الْآخَرَ الْمُحْصَلَا لِلنَّاتِجِ الْمَطْلُوبِ مُتَّحَاجٍ إِلَى
 إِبْتَاتٍ جُزْئِيَّةٍ أَوْ الْبَعْضِ بِنَا يَكْسِبُ مِنْ آخِرٍ حَتَّى يَلْزَمَا
 وَهَكَذَا إِلَى أَنْتِهَاءِ الْكَسْبِ إِلَى الْبَدِيهِ لِنَفْيِ الرَّيْبِ
 فَهَذِهِ أَقْبَسَةٌ تَعَدَّدَتْ نُحْصِلُ الْمَطْلُوبَ مَهْمَا رُكِّبَتْ
 وَحَيْثُمَا صُرِّحَ بِالنَّاتِجِ مَوْصُولُهَا يُسَمَّى وَمَهْمَا تَنْجَحِ
 فِي ذَلِكَ التَّرَكِيبِ فَالْمَفْصُولُ يَدْعَى وَفِي ذِكْرِ الْبِثَالِ طَوْلُ

كل قياس اقتراني أو استثنائي تكون فيه مقدمتان لا تزيد ولا تنقص بالاستقراء ، ويسمى هذا القياس بسيطاً ، ولكن الحكماء ذكروا من توابع القياس ولو احقه القياس المركب ، قلنا من توابعه لان الاكثر فرع الاقل ، والفرع تابع للاصل ، وهو قياس مركب من مقدمات تنتج مقدمتان منها نتيجة ، ثم هذه النتيجة مع مقدمة أخرى تنتج أخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب ، والسبب المخرج الى هذا التركيب كون القياس الاخير المحصل للمطلوب قد يحتاج في اثبات مقدمتيه أو احدهما الى كسب بقياس آخر كذلك حتى تثبت ، وهلم جرا الى ان ينتهي الكسب الى المبادي البدئية ، فتكون هناك قياسات مترتبة محصلة للمطلوب بذلك التركيب ، ثم هذا القياس المركب حيث صرح فيه بنتائج تلك القياسات يسمى موصول

النتائج ، ووجه التسمية ظاهر ، وهو وصل النتائج بالمقدمات ، كقولنا
كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د ا) فكل
(ج ا) ثم كل (ج ا) وكل (ا ه) فكل (ج ه) وحيث لم يصرح في
ذلك المركب بنتائج تلك القياسات سمي مفصول النتائج . لفصل تلك
النتائج عن المقدمات في الذكر وطبها فيها، وان كانت مرادة من جهة المعنى،
كقولنا : كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ا) وكل (ا ه) فكل (ج ه)

قياس الخلف

أما قياس الخلف فهو مستفيض إثبات مطلوب بإبطال النقيض

قياس الخلف هو الذي يثبت حقيقة المطلوب بإبطال نقيضه، لان الحق
دائما لا يخرج عن الشيء ونقيضه فيستدل على اثبات المدعى بأنه لولاه لثبت
نقيضه لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعا وقد مر بك كثير منه في
مباحث العكوس والاقيسة. وتسمية هذا القياس بالخلف لافضائه الى الخلف
أي المحال على تقدير حقيقة المطلوب

فَنَ قِيَاسِينَ يَكُونُ دَائِمًا	تَرْكِيبُهُ الْأَوَّلُ يَأْتِي مِنْهُمَا
قِيَاسُ الْأَقْتِرَانِ مِنْ مُتَّصِلَةٍ	تَلَازُمُ الْمَطْلُوبِ وَالنَّقِيضِ لَهُ
فِيهَا وَأُخْرَى مِثْلَهَا هِيَ الَّتِي	بَيْنَ النَّقِيضِ وَالْمُحَالِ الثَّابِتِ
لَزُومُهَا وَذَا الْلَزُومُ رُبَّمَا	يَحْتَاجُ لِلْبَيَانِ لَا مَا قَدْ مَأْ
فَذَا الْقِيَاسُ الْأَقْتِرَانِيُّ وَلَهُ	نَتِيجَةٌ تَطْلُعُ مِنْ مُتَّصِلِهِ
بِهَا الْلَزُومُ بَيْنَ تَقِي مَا طَلَبَ	وَبَيْنَ اثْبَاتِ الْمُحَالِ وَالْكَذِبِ

ثَانِيهَا قِيَاسُ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ تَتَبَّعَةِ السَّابِقِ ذُو مَرَّتٍ فَإِنْ
تَسْتَنْ فِي هَذَا نَقِيضَ مَا تَلَا يَنْتَجِ نَقِيضَ صَدْرِهَا فَحَصَلَا
تَحَقُّقُ الْمَطْلُوبِ بِالْزُّومِ بِهَا وَهَذَا الضَّابِطُ الْعُثُومِي
وَإِنْ نَزِدَ تَفْصِيلاً أَوْ مِثَالاً فَرَاجِعِ الْكُتُبِ لَهُ الطُّوَالَا

من الواضح ان قياس الخلف لا يكون قياساً واحداً بل يكون دائماً مؤلفاً من قياسين ، أحدهما اقتراني مؤلف من متصتين احدهما الملازمة بين المطلوب المفروض انه ليس بحق ونقيض المطلوب ، وهذه الملازمة بينة بذاتها اذ لاجمع بين نقيضين، والثانية هي الملازمة بين نقيض المطلوب على انه حق وبين أمر آخر محال ، فينتج متصلة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر المحال ، وثانيهما استثنائي مشتمل على متصلة لزومية وهي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقيض تاليها لينتج نقيض المقدم فيلزم تحقق المطلوب، وهذا هو الضابط العام: ومثاله لو قلنا : لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان لصدق نقيضه ، وهو لاشيء من الحيوان بانسان ، وكلما ثبت لاشيء من الحيوان بانسان ثبت المحال ، فينتج لو لم يصدق بعض الحيوان انسان ثبت المحال ، فخطئناه شرطية وقلنا : لكن المحال ليس ثابت فالنتيجة بعض الحيوان انسان صادقة ، وهو المدعى ، ثم ان الشرطية يعنى : كلما ثبت النقيض ثبت المحال : قد تفتقر الى بيان ودليل ، فتكثر القياسات حينئذ، وظهر ان معني قولهم من قياسين ليس للحصر بل لبيان انهما أقل ما يتألف منه قياس الخلف والله أعلم

الاستقراء

الْحُجَّةُ الَّتِي الْحَكِيمُ يَسْتَدِلُّ فِيهَا عَلَى حُكْمٍ لِكُلِّ نَقْلٍ
مِنْ حُكْمٍ جُزْئِيَّاتِهِ الِاسْتِقْرَاءُ وَعَرَفُوهُ بِرُسُومٍ أُخْرَى

اعلم أن الحجة على ثلاثة أقسام استقرائية لاعقلية ، لان الاستدلال يكون اما من حال الكلّي على جزئياته وهو القياس . وقد مرّ مفصلاً ، واما من حال الجزئيات على حال كليهما وهو الاستقراء الذي نحن بصدد بيانه ، واما من أحد الجزئين المندرجين تحت كلي على حال جزئي آخر وهو التمثيل وسيأتي ، فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها على حكم الكلّي من حكم جزئياته ، وهذا التعريف هو الصحيح الذي لا غبار عليه ، وله تعريفات آخر تقارب هذا كقولهم : تصفح الجزئيات وتتبعها لاثبات حكم كلي ، لكنها لا تخلو عن تسامح لان نفس التتبع لا يندرج تحت الحجة وانما الحجة تبيته ولا بأس بذلك التسامح

وَهُوَ إِلَى الْمَوْصُوفِ بِالتَّامِّ وَالْآخِرِ النَّاقِصِ ذَوَا انْقِسَامٍ
فَذَوِ التَّامِّ مِنْهُ مَا فِيهِ عَلَى حَالِهِ كُلِّ بِحَالٍ حَصَلاً
فِي كُلِّ جُزْئِيَّاتِهِ اسْتِدْلَالُكَأ وَهُوَ يَفِيدُ الْعِلْمَ بَلْ وَذَلِكَ
تَحْتَ الْقِيَاسِ دَاخِلٌ لِذَا دُعِيَ مَقْسَمَ الْقِيَاسِ طَبِيقَ الْوَاقِعِ

مطلق الاستقراء ينقسم الى قسمين تام وناقص ، فالتام ما يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها بحيث لا يشذ فرد منها ، وهذا مفيد للعلم ، وهو داخل تحت القياس ، ويقال له القياس المقسم ، وتركيبه يكون من الجمالية

والشرطية المنفصلة ، وشرطه أن تكون المنفصلة فيه موجبة كلية حقيقية
أو مانعة خلو لا مانعة جمع ، ومثاله قولنا : الجسم اما حيوان أو نبات أو
جماد . وكل حيوان متحيز ، وكل نبات متحيز ، وكل جماد متحيز ، ينتج
كل جسم متحيز

وَالثَّانِ مَا يَدُلُّ حَالُ الْجُلِيِّ مِنْهَا عَلَى الْحُكْمِ بِهِ فِي الْكُلِّيِّ
وَهُوَ لَدَيَّ إِطْلَاقِ الْإِسْتِقْرَاءِ الْمُرَادِ وَلَيْسَ غَيْرُ الظَّنِّ مِنْهُ يُسْتَفَادُ
* وَإِنَّمَا لَمْ يُفَدِ الْيَقِينُ لَأنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ *
فِيمَا جَهَلْنَاهُ مِنَ الْجُزْئِيِّ مَا يَخَالِفُ الْوَصْفَ الَّذِي تَقَدَّمَ

القسم الثاني الاستقراء الناقص ، وهو المراد اذا أطلق ، وهو الاستدلال
بتصفح أحوال أكثر الجزئيات للحكم بها على كليهما ، وانما قيد هنا بالأكثر
لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لكان استقراء تاما وقياسا
مقسما كما مر وهذا القسم لا يفيد الا الظن ، اذ من الجائز ان يكون من
الجزئيات التي لم نشاهدها ما يخالف أكثر الجزئيات في ذلك الوصف المحكوم
به ، ومثاله قولنا : كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ ، لان الانسان
كذلك والفرس والحمار والغنم كنفك الى غير ذلك من أنواع الحيوان ،
وهذا لا يفيد اليقين لانه يمكن ان يكون من الحيوانات التي لم تصادفها
ما يحرك فكه الاعلى عند المضغ كما تخيله البعض في التماسح

التمثيل

ن في إقامة الدليل اعتمد في حكم جزئي بحكم وجدا

- في مثله لآجل معنى كلي مشترك بينهما بالفعل •
- مُؤَثِّرٌ سَعَى تَمْثِيلًا وَفِي عُرْفِ أُولَى الْفِقْهِ قِيَاسًا فَاعْرِفِ
- نَحْوُ النَّبِيذِ مُسْكِرٌ فِي حَرْمٍ كَالْخَمْرِ وَالرَّحْمَنُ مِنْهُ يَعْنِي

التمثيل هو الاستدلال على وجود حكم الجزئي بوجوده في جزئي آخر، لا اشتراكهما بالفعل في معنى كلي مؤثر في ذلك الحكم، وهذا هو الذي يسميه الفقهاء قياساً، فالقياس الذي هو الاصل الرابع من أصول الفقه هو هذا التمثيل لا غير، كما يقال النبيذ مسكر فهو حرام، لان الخمر حرام، وعلة الاسكار، وهو موجود في النبيذ، عصمنا الرحمن من شرهما، وَصَوْرَةُ أَلَوْفَاقٍ أَصْلًا سُمِّيَتْ وَالْفَرْعُ مَا فِيهِ النَّزَاعُ قَدْ ثَبَتَ وَالْجَامِعُ الْمَعْنَى الَّذِي بَيْنَهُمَا فِيهِ اشْتِرَاكٌ ثَابِتٌ لِكِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّأْخِيرِ أَغْنَى الْعِلَّةُ صَعِبٌ وَلَكِنْ نَقَلَ الْأَجَلَهُ •

أَهْلُ الْأَصُولِ طَرَفَاذَاتٌ عَدَدَ لَهُ وَأَوَّلَى مَا عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ مِنْهَا اثْنَتَانِ السَّبَرُ وَالْانْقِسَامُ وَالذَّوْرَانُ وَالسَّوَى سَقِيمٌ

اعلم انه لا بد في التمثيل من حدود أربعة . الاول الجزئي المتفق على ثبوت الحكم له وهو المقيس عليه كالخمر في المثال، ويسمى الاصل . والثاني الجزئي الذي يراد اثبات الحكم له وهو المقيس كالنبيذ في المثال، ويسمى الفرع ، والثالث المعنى المشترك بين الاصل والفرع المؤثر في الحكم أي كونه علة له كالاسكار في المثال ، ويسمى الجامع والعلة الجامعة ، والرابع الحكم المراد اثباته كالخمر في المثال ، وكل هذه الاحوال غير صعبة الادراك الا العلم بعلة الوصف المشترك للحكم ، ولكن نقل الاصوليون

لإثباتها طرقاً عديدة وهي كلها لا تقيد يقيناً عقلياً، وأولى ما يعتمد عليه منها
طريقتان، أحدهما طريقة السبر والتقسيم، والثانية طريقة الدوران
فالسبرُ والتقسيمُ إيرادك مآلاً للأصل من أوصافه من كل مآله
يُمكن أن يكون ذلك العلة للحكم في الأصل وبالأداة
* تُبطلُ علةٌ بعض ما ذكر بقادح فيها إلى أن يستقر
وصفٌ خلا عن قادحٍ فمن هنا تعليلك الحكم به تميناً *

الطريقة الأولى من الطريقتين اللتين هما أولى ما يعتمده المستدل في
إثبات علة الوصف للحكم، السبر والتقسيم، ويقال لها الترديد، وهي تتبع
كل ما يمكن من أوصاف الأصل أن يكون علة للحكم فيه، ثم يكر عليها
صفة صفة بإبطال علة كل واحدة منها بقادح فيها إلى أن يستقر وصف
واحد خال عن القادح، فيتعين للعلة ويستفاد منه كون ذلك الوصف علة،
كما يقال إذا أريد تعليل حرمة الخمر بالاسكار: علة حرمة الخمر اما الاتخاذ
من العنب، أو الميعان، أو اللون المخصوص، أو الطعم المخصوص، أو الرائحة
المخصوصة، أو الاسكار، لكن الأول ليس بعلة لوجوده في المصير بدون
الحرمة، والميعان كذلك، لوجوده في الأدهان بدونها، وهكذا يعمل
في البواقي نقضاً وإبطالاً بمثل ما ذكر ماسوى الاسكار فيتعين للعلة حينئذ
* هذا هو السبرُ وأما الدورانُ في عرف أهل الفن ذَا هُوَ اقترانُ
حكمٍ بوصفٍ في وجودٍ وعدمٍ مثل اقترانِ حرمةِ الخمرِ بغيرِ
بوصفِ الاسكارِ حيثُ يوجدُ توجدُ أو يُفقَدُ منها يُفقَدُ
فالدورانُ آيةٌ لناظري كَوْنِ المدارِ علةً للدائر

الطريقة الثانية الدوران ، ويقال له الطرد والمكس أيضا ، وهو في عرف المناطقة اقتران حكم بوصف وجوداً وعدمًا ، أي كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما اتقى الوصف اتقى الحكم ، وذلك كاقتران الاسكار بالحرمة وجودا كما في الحرمة وعدمًا بصيرورته خلا مثلًا ، وبهذا المعنى سمي الحكم دائرًا ، والوصف مدارًا ، قالوا والدوران انما هو آية أي علامة وامارة للمستدل على كون المدار علة الدائر لا غير

وَالْخَدَشُ فِي هَذَيْنِ أَيْضًا يُنْقَلُ	عَنِ الْمُحَقِّقِينَ أَمَّا الْأَوَّلُ
فَالْحَصْرُ لِلْعَلَّةِ فِي الْأَوْصَافِ لَا	مُسَلَّمٌ إِذْ جَازَ أَنْ يُعَدَّلَا
* شَيْءٌ سِوَاهَا ثُمَّ لَوْ نُسَلَّمَ	صِحَّةَ حَصْرِهَا فَلَا نُسَلَّمَ
بِأَنَّ ذَا الْجَامِعِ حَيْثُ تَعْلَمُ	عِلَّةَ الْأَصْلِ بِهِ تَسْتَلِزُّ
لَا أَنْ تَكُونَ عِلَّةً فِي الْقَرْعِ إِذْ	يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا حِينَئِذٍ
خُصُوصُ الْأَصْلِ الشَّرْطُ الْعِلَّةُ	أَوْ خَاصَّةُ الْقَرْعِ بِهَا الْمَنَعَةُ
عَنْهَا وَأَمَّا الثَّانِي فَالْجُزْءُ الْآخِرُ	مِنْ عِلَّةٍ حَالٍ تَامَهَا يَصِيرُ
* مَدَارٌ مَعْلُولٌ وَأَيْسَ عِلَّةٌ	وَالشَّرْطُ إِنْ سَاوَى يَجِيءُ مِثْلُهُ
* مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ وَلِمَا بَيَّنَّا	* لَمْ يُقَدِّ التَّمِيلُ إِلَّا الظَّنُّ

قد عرفت ان هاتين الطريقتين اولى ما يعتمد به المناطقة في تعيين العلة ، ولكن المحققين قد خدشوا هذين الطريقتين أيضا ، فقالوا في طريقة السبر والتقسيم ، ان هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع الى الاستقرار ، وليس ذلك بهين ، بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف يكون هو العلة ، وكم من المعاني الموجودة الاشياء لم تدرك الا بعد بحث شديد ،

ثم لو سلمنا حصر الاوصاف فلا نسلم ان عليّة ذلك الوصف المشترك لحكم الاصل تستلزم العلية في الفرع لجواز ان تكون خصوصية الاصل شرطاً لللية ، أو خصوصية الفرع مانعة عنها ، واما طريقة الدوران فقالوا ان الجزء الاخير من العلة التامة مدار المعلول مع انه ليس بعلة ، والشرط المساوي كذلك من غير فرق ، على انا نقول ان مرجع الدوران الى استقراء الجزئيات ، فهما لم تستقرأ الجزئيات كلها لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود الوصف وعدمه مع عدمه ، اذ استقراء جميع الجزئيات ليس بأمر سهل ، وبما قدمناه يعلم ان التمثيل لا يفيد الا الظن والله اعلم

مواد القياس

قَدْ قُسِمَ الْقِيَاسُ حَسَبَ الصُّورَةِ قَبْلُ إِلَى أَقْسَامِهِ الْمَذْكُورَةِ
وَهُنَا الْأَقْسَامُ مِنْهُ نَسْتَفَازُ حَسَبَ اعْتِبَارِ مَالِهِ مِنَ الْمَوَادِّ

القياس كما علمت مما سبق ينقسم باعتبار الصورة الى الافتراضي والاستثنائي ، والافتراضي الى المحلي والشرطي ، وكل منهما الى الاشكال الاربعة كما تقدم ، وكذلك ينقسم باعتبار ماله من المواد الى الصناعات الخمس ، وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وتسمى سفسطة أيضاً ، وسيأتي بيان كل منها ، وكما يجب على المنطقي النظر في صورة الاقبة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة والمادة كليهما

وَتِلْكَ إِمَّا بِأَلْيَقَيْنِ اقْتَرَنْتَ أَوْ لَا وَمَا بِهِ اقْتَرَانُهُمَا ثَبَتَ

سِتْ ضُرُورِيَاتُهَا أُصُولُ وَالنَّظَرِيَّاتُ لَهَا تَوُولُ

مواد الاقيسة اما يقينية أو غير يقينية، واليقين هو اعتقاد ان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته للواقع وامتناع تغيره، فيخرج بالقيد الاول الظن وبالثاني الجهل المركب، وبالثالث اعتقاد المقلد، ثم هذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة واجزاؤها ثلاث عشرة، واليقينيات منهاست بحكم الاستقراء وهي أصول مستغنية عن البيان بنفسها، والنظريات الآتلة اليها متفرعة عنها، وسيأتي على بيان هذه الست واحدة واحدة في المتن قال

فَأَلَوَلِيَّاتُ بِهَا مُجَرَّدُ تَصَوُّرَ الْجُزْءَيْنِ حَيْثُ يُوجَدُ
كَافِيًا لِحُزْمِ الْعَقْلِ بِالنِّسْبَةِ مَا يَبْنِيهَا إِجْبَابًا أَوْ سَلْبًا سَمَا
فِي قَوْلِنَا الْجُزْءَ مِنَ الْكُلِّ أَقْلُ هَذَا الْبَدِيهِيُّ وَدُونُكَ الْمَثَلُ
فِي الْكَسْبِ كُلِّ مِمَّا يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى مُرَجِّحٍ يَفِي

القسم الاول الاوليات . وهي قضايا يكون مجرد تصور طرفيها كافياً في جزم العقل بالنسبة بينهما بالايجاب أو السلب، سواء كان الطرفان موضوعاً ومحملاً، أو مقديماً وتالياً، بديهيين أو كسبيين أو مختلفين، وذلك كقولنا: الجزء أقل من الكل، فان من تصور معنى الجزء والكل ونسبة الاقلية لا يكون محتاجاً في الحكم والجزم بالاقلية الى أمر آخر، بل تصورهما مع تصور تلك النسبة كاف فيه، هذا في البديهي ومثله في النظري قولهم الممكن يحتاج في وجوده الى مرجح

ثُمَّ ذَوَاتُ الْحِسِّ إِذْ هِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا الْعَقْلُ بِأَلْوَايَسَةِ

مِنَ الْحَوَاسِ ثُمَّ حَيْثُ ظَهَرَتْ كَانَ قَوْلُ الشَّمْسِ يُضَاهِي سَمِيَّتِ
مُشَاهَدَاتٍ وَبِمَا قَدْ بَطَّنَا مِنَ الْحَوَاسِ الْحَكْمُ نُحَوِّ قَوْلَنَا
إِنْ لَنَا خَوْفًا وَفِينَا غَضَبٌ فَتِلْكَ لِلْوُجْدَانِ عُرْفًا تُنْسَبُ

القسم الثاني المحسوسات . وهي القضايا التي لا يجزم العقل بها بمجرد تصور الطرفين ، بل يحكم بها بواسطة إحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة ، فإن كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الخمس الظاهرة مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها بيضاء ، وبأن النار محرقة ، سميت مشاهدات ، وإن كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الباطنة كالحكم بأن لنا خوفاً وغضباً وجوعاً وعطشاً . وكل من له جوع وعطش فله ضعف ، سميت وجدانيات ، والحجة بواسطة إحدى الحواس لا تقوم إلا على من يشارك المستدل بها في الحس ، فلا يحتاج على الأكمة مثلاً بقولنا الشمس مضئنة

ثُمَّ الْمَجْرِبَاتُ مَا الْعَقْلُ أَفْتَقَرَ فِي جَزْمِهِ إِلَى تَكَرُّرِ النَّظَرِ
بِالْقِلِّ فِيهَا مَرَّةً فَأُخْرَى كَمَا لَشَهِدُ مِنْ مُوَلَّدَاتِ الصَّفَرِ

القسم الثالث المجربات ، وهي القضايا التي يفترق العقل في الحكم بها إلى مشاهدات متكررة مرة بعد أخرى ، كقولنا : الشهد مولد للصفراء ، والخمر مسكر ، وإفادة التكرار لليقين هنا إنما هي بواسطة قياس خفي ، وهو أنه لو كان الوقوع المتكرر اتفاقاً لما كان دائماً وعلى نهج واحد ، وما كان كذلك فلا بد له من سبب ، وإذا علم حصول السبب حكم بوجود المسبب قطعاً

ثُمَّ ذَوَاتُ الْحَدْسِ وَهُوَ أَلْمَعْنِي هُنَا بِسُرْعَةٍ اتَّقَابِ الذِّهْنِ

مَنْ الْمَبَادِي لِلْمَطَالِبِ النَّيِّ قَرَائِنُ الْحَالِ عَلَيْهَا دَلَّتْ
كَمْثَلٍ : نُورُ الْقَمَرِ الْوَقَادُ مِنْ نُورِ عَيْنِ الشَّيْبِ مُسْتَفَادُ

القسم الرابع الحدسيات . والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب . ومعناه ان تسنع المبادي المرتبة في الذهن فيحصل بها المطلوب حالا فالحدسيات قضايا يحكم بها العقل بواسطة حدس من النفس بواسطة القرائن مفيد للعلم ، كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس ، لانه باختلاف تشكلاته النورانية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها ينتقل الذهن منها من غير فكر و ترتيب مقدمات الى الحكم المذكور ، والفرق بينها وبين المجربات انها واقعة بغير اختبار وتكرار ، بخلاف المجربات وان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية ، وفي الحدسيات معلوم الوجهين ،

وَالْمُتَوَاتِرَاتُ وَهِيَ مَا الْحَبَا بِحَكْمُ فِيهَا بِالسَّمَاعِ حَيْثُ جَا
مِنْ عَدَدٍ إِذْ يُؤْمَنُ التَّوَاتُؤُ مِنْهُمْ عَلَى الْكَذِبِ إِذَا هُمْ نَبَاؤَا
مَعَ اسْتِنَادِ الْخَبَرِ الَّذِي يُقْلَ عَنْهُمْ إِلَى الْإِحْسُوسِ لَا لِأَعْقِلَ
كَقَوْلِنَا إِنَّ الرُّسُولَ أَحْمَدَا بِالْمُحْجِرَاتِ جَاءَنَا وَجَاهِدَا •

القسم الخامس المتواترات ، وهي قضايا يحكم العقل فيها بواسطة سماع من جمع يحصل الوثوق بصدقهم ويحيل تواطؤهم على الكذب ، ويشترط الاستناد الى الحس لا الى مجرد العقل ، وذلك كقولنا : محمد صلي الله عليه وآله وسلم ادعى النبوة ، وظهرت المعجزة على يده ، وجاهد المشركين ، وكحكمنا بوجود مكة وحضر موت ، والضابط في عدد التواتر حصول

اليقين بالحكم ، ولا يقيد بعدد مخصوص ، وهو انما يفيد اليقين بواسطة قياس خفي وهو : التواتر خبر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وكل خبر كذلك فمدلوله واقع ، فالتواتر واقع

وَالْعِلْمُ مِنْ هَذِي الثَّلَاثِ لَيْسَ فِيهِ عَلَى السَّوَى الْحُجَّةُ بَلْ عَلَى ذَوِيهِ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْحَدِثِيَّاتِ وَالْمَجْرِبَاتِ وَالْمُتَوَاتِرَاتِ ، لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْغَيْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْغَيْرُ شَرِيكًا فِي الْحَدْسِ أَوِ التَّجَرُّبَةِ أَوْ التَّوَاتُرِ ، فَلَا شَاعَةَ عَلَى جَاحِدٍ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَيْءٌ مِنْهَا . وَإِنَّمَا كُلُّ قِسْمٍ مِنْهَا حُجَّةٌ عَلَى مَنْ حَصَلَ لَهُ شَيْءٌ مِنْهَا

ثُمَّ قَضَايَا حَاضِرٌ فِي الذَّهْنِ قِيَاسُهَا عَنْ ذِكْرِهِ نَسْتَفْنِي
مِثَالُهَا قَوْلُكَ إِنْ أَلَّا زُبْعَهُ زَوْجٌ فَذَا حُكْمٌ قِيَاسُهُ مَعَهُ

القسم السادس القضايا التي قياساتها معها ، وهي ما يحكم فيها العقل بواسطة لا تنيب عن الذهن عند تصور الطرفين ، وتسمى الفطريات والقضايا الفطرية أيضاً . كقولنا الاربعة زوج ، فان من تصور الاربعة والزوج تصور الانقسام بتساويين في الحال ، وترتب في ذهنه ان الاربعة منقسمة بتساويين ، وكل منقسم بتساويين فهو زوج . فهي قضية قياسها معها في الذهن . وحضوره في الذهن مغن عن الاتيان به في العبارة

وَسُمِّيَ الْقِيَاسُ ذَوِ الْاَلْفِ مِنْ ذِي السَّتِّ بَرَهَانًا قَبُولُهُ ضَمِنَ

القياس المؤلف من هذه الستة الاقسام اليقينية يسمى برهاناً ، سواء الف منها ابتداءً أو بواسطة كالنظريات اليقينية فالبرهان هو قول مؤلف من قضايا يقينية لينتج يقين قول آخر

وَهوَ إِلَى اللَّيِّ وَالْإِنِّي مُنْقَسِمٌ وَلَيْسَ بِالْخَفِيِّ *
 وَفِيهَا بَالًا وَسَطِ الْعِلْيَةِ وَاقِعَةٌ لِلنَّسَبَةِ الْحَكِيمَةِ *
 فِي الذَّهْنِ ثُمَّ حَيْثُ ذَلِكَ وَقَعَا فِي الذَّهْنِ وَالْوَاقِعِ عِلَّةٌ مَعًا *
 فِيهِ فَلَمَّ إِذِ اللَّيِّ وَحَيْثُ كَانَ بِهِ الْحَدُّ الْوَسَطُ *
 فَذَلِكَ الْإِنِّي إِذْ دَلَّ عَلَى إِنَّتِ الْحَكْمِ فَحَسْبُ لَا عَلَى *
 وَاقِعِهِ وَسَبَّ الدَّلِيلَ أَنْ كَانَ فِيهِ الْوَسَطُ الْمَطْلُوبُ لَا *
 وَرُبَّمَا كَانَ كِلَا هَذَيْنِ لِثَالِثٍ آخَرَ مَعْلُومَيْنِ

ينقسم البرهان الى قسمين لي واني ، ويان ذلك انه لا بد في كل
 برهان بل وفي كل قياس ان يكون الحد الاوسط علة لحصول العلم في
 الذهن بالنسبة الحكيمة المطلوبة في النتيجة ، ايجابية كانت أو سلبية ، ولهذا
 يقال له الواسطة في التصديق ، ثم ان كان مع ذلك علة لتلك النسبة في
 الواقع ونفس الامر أيضاً ، فالبرهان لي ، لدالته على ما هو لم الحكم
 وعلة في الواقع أيضاً ، كقولنا : هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط
 فهو محموم ، فهذا محموم ، فان تعفن الاخلاط كما انه علة لثبوت الحمى في
 الذهن كذلك هو علة لثبوتها في الواقع أيضاً على ما ذكره الاطباء ،
 وان لم يكن الاوسط علة للنسبة في الخارج ونفس الامر بل علة للنسبة
 انما هي في الذهن فقط فالبرهان اتي ، لانه لا يدل الا على اينية الحكم
 وثبوته في الذهن دون علة في الواقع ونفس الامر ، ثم ان كان الاوسط
 في البرهان الانبي معلولاً لوجود الحكم في الاخلاط ... لا ، كاف

قولنا: زيد محموم وكل محموم متغن الاخلاط. فالحمى علة في الذهن لا نبات
تغن الاخلاط، وهي في الواقع معلول للتغن لاعلة له، وان لم يكن
الايوسط في الاذي معلولا لوجود الحكم لم يختص باسم الدليل ولا غيره،
وربما كانا معلولين لامر ثالث، كقولنا: هذه الخشبة محترقة وكل محترق
مشرق فالخشبة مشرقة، ومس النار هنا علتها معا كما هو ظاهر

وَحَيْثُ تَمَّتِ الْيَقِينِيَّاتُ فَخُذْ سِوَاهَا فَالْمُسْلِمَاتُ
هِيَ الَّتِي الْخَصْمُ بِهَا يُسَلِّمُ وَصِحَّةَ الدَّعْوَى بِهَا يَلْتَزِمُ
فَيَنْبَغِي الْكَلَامُ فِي الْمُنَازَعَةِ يَنْتَهِي بِهَا بِلَا مُنَاكَرَةٍ •
صَادِقَةٌ أَوْ لَا بِنَفْسِ الْأَمْرِ كَالْمَنْعِ مِنْ تَسْلُسُلٍ وَدَوْرٍ
وَكَمَا سَائِلِ الْأُصُولِيَّاتِ تُؤْخَذُ فِي الْفِقْهِ مُسْلِمَاتُ

المسلمات هي القضايا التي يسلمها الخصم فينبغي عليها الكلام في المناظرة
لا لزوم الخصم بما هو ملتزمه من صحتها سواء كانت صادقة في نفس الامر
أولا، مسلمة بينهما أو بين أهل الصناعة، أو برهن عليها في علم وأخذت
في الآخر على سبيل التسليم، كبطلان التسلسل والدور يسلمه أهل الكلام
والمعقول، والبرهان عليه في الحكمة. وكسائل أصول الفقه يأخذها

الفقهاء مسلمة. كقولهم الامر للوجوب مثلا فعلى الفقيه نسليم قبوله

ثُمَّ ذَوَاتُ الْأَشْتِهَارِ وَهِيَ مَا نَصَابِقُ الْأَرَاءِ فِيهَا عَمَّا
إِمَامٍ مِنَ الْجَمِيعِ أَوْ مِنْ فِرْقَةٍ مَخْصُوصَةٍ لِمَذْهَبٍ أَوْ رِقَةٍ
أَوْ عَادَةٍ لِقَوْمٍ أَوْ مَصْنَحَةٍ تَعْمُ أَوْ آدَابٍ أَوْ حَيَاةٍ
كَأَنْظَلُهُمْ بِشَسِّ الْخَلْقِ وَالْعَدْلُ حَسَنٌ وَالْجُودُ مَحْمُودٌ وَتَوْقِيرُ الْأَسَنِ

المشهورات هي قضايا يحكم العقل فيها بواسطة اعتراف الناس وتطابق آرائهم ، اما كلهم أو فرقة مخصوصة منهم ، وسبب اشتهاها بينهم اما المذهب ، كقولنا : العبادة محمودة ، أو لركة قلب ، كقولنا : مواساة الفقير حسنة ، أو عن اتعمالات مزاجية تابعة للعادة كقبج ذبح الحيوان عند أهل الهند ، وعدم قبحه عند غيرهم ، أو لمصلحة عامة يتعلق بها نظام أحوال الكل ، كالعدل حسن ، والظلم قبيح ، أو آداب وأخلاق . كقولنا : كشف العورة مذموم ، وتوقير الاسن محمود ، ولكل قوم مشهورات بينهم بحسب عاداتهم وآدابهم ، ولكل أهل صناعة كذلك ، وربما تبلغ الشهرة ببعضها الى ان تلبس بالاوليات ، ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه مجرد العقل عن جميع العوارض والاتعمالات وقطع النظر عن المصالح لحكم في الاوليات من غير توقف دون المشهورات ، ومن المشهورات والمسلمات يتألف القياس الجدلي كما سيأتي بيانه

هُمْ أَلْوَاتِي لِلْقَبُولِ تُنْسَبُ وَهِيَ الَّتِي تُؤْخَذُ عَنْ يَرْغَبُ
فِي الْأَخْذِ عَنْهُ لَا عِتْقَادَ الصِّدْقِ فِي أَقْوَالِهِ لِعِلْمِهِ أَوْ تَصَوُّفِ
أَوْ لَا رِيَاضٍ كَانَ أَوْ ذَكَاءُ كَالْجُلِّ مِنْ مَسَائِلِ الْأَحْيَاءِ

المقبولات قضايا تؤخذ ممن يرغب في الاخذ عنه للاعتقاد بصدق أفعاله ، اما لسعة علمه أو رياضته وزهده أو فرط ذكائه ، أو كونه مؤيداً بالامور السماوية كالكرامات من الاولياء ، وذلك كاكثر مسائل احياء علوم الدين المنقولة عن غير الانبياء من وعد ووعد ونحوهما ، وهي نافعة جداً في تعظيم أمر الله وإقامة دينه ، وقد عد كثير منهم المأخوذات عن

الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم من المقبولات وهو خطأ ظاهر ،
فان الانبياء لا يحتمل الكذب في اخبارهم ، واذا علم أنهم لا يكذبون ،
وعلم استناد الاخبار اليهم تكون من القضايا اليقينية النظرية المستفادة
من القياس البرهاني ، لانها خبر ثبت صدقه وكل خبر هذا شأنه فهو صادق

ثُمَّ ذَوَاتُ الظَّنِّ مَا الْعَقْلُ حَكَمَ بِهَا أَتْبَاعُ الظَّنِّ لِأَحْيُ جَزَمَ
كَقَوْلِنَا بِاللَّيْلِ يَنْسِرِي طَارِقُ وَكُلُّ مَنْ يَنْسِرِي فَذَلِكَ سَارِقُ

المظنونيات قضايا يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجويز تقيضه
ولو ضعيفا : كقولهم فلان يطوف بالليل ، وكل من يطوف بالليل فهو
سارق ، فقلان سارق ، ويدخل في المظنونيات التحرييات والحدسيات
والمتواترات غير الواصلة الى الجزم ، لافادتها الظن فقط ، ومن المظنونيات
والمقبولات يتألف القياس الخطابي كما سيأتي قريبا

ثُمَّ الْمَخِيلَاتُ وَهِيَ مَا بِهَا تَأْثُرُ النَّفْسِ لَدَى السَّمْعِ لَهَا
فَيَحْصُلُ الْقَبْضُ وَالْإِنْسَاطُ مِنْ غَيْرِ إِذْعَانٍ بِهَا يَنَاطُ
• لَا سِيَمًا إِنْ كَانَ بِالتَّغْنِي مُقْتَرِنًا بِسَجْمٍ أَوْ يَوْزَنُ •
كَقَوْلِنَا الْبَيْدُ رِيَّاحِينَ الْقُلُوبِ • أَوْ قَوْلِنَا أَنْسَاءُ أَشْرَافِ الْكُرُوبِ

المخيلات هي القضايا التي بها تتأثر النفس رغبة ورهبة واقباضا
وانبساطا من غير اذعان بها ، ويقوى تأثيرها حيث اقترن بها وزن اوسجع
أو تنغن بصوت حسن ، سواء كانت صادقة أولا ، مسلمة أولا ، فان
النفس اطوع للخيال منها للتصديق ، لان الخيال اغرب ، فاذا قلنا : الغيد

رياحين القلوب، رغبته النفس. واذا قلنا : النساء اشراك الكروب، تهرت
قال الشاعر :

تقول هذا مجاج النحل تمدحه • وان تشاقلت ذا قي الزناير
مدح وذم وذات الشيء واحدة • ان البيان يري الظلاء كالنور
ويتألف من الخيلات القياس الشعري الآتي

ثُمَّ اللّٰوَاتِي لُتِبَتْ لَوَهْمٌ إِذْ كَانَ فِيهَا لَوَهْمٌ رَبِّ الْحُكْمِ
فِي غَيْرِ مُحْسُوسٍ يَقِيسُهَا عَلَى ذِي الْحِسِّ وَالْعَقْلِ لَهَا لَنْ يَقْبَلَا
كَالْخَوْفِ مِنْ مَيِّتٍ وَكُلِّ مَا وَجِدَ فَذُو تَحْيِيزٍ وَصِدْقُ ذَا فَقْدِ

الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة ، وذلك
لان الوهم قوة جسمانية تدرك بها الجزئيات المنزعة من المحسوسات
فيحكم بها قياساً على المحسوسات كالخوف من الميت ، وان كل موجود
متحيز ، وان وراء العالم فضاء لا يتناهى . وبما يعرف به كذب الوهم انه
يساعد العقل في المقدمات المنتجة تقيض ما حكم به . كما يحكم الوهم
بالخوف من الميت مع انه يوافق العقل في ان الميت جاد ، والجماد
لا يخاف منه، المنتج لقولنا : الميت لا يخاف منه . فاذا وصل الوهم والعقل
الى النتيجة نكص الوهم وانكرها وابتى قبولها ، فالنفس مسخرة للوهم ،
وله استيلاء عظيم عليها . حتى ان من الوهميات ما تلبس بالاوليات .
ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما لاحكام الوهم لم يكدر نفع التباسها
بالاوليات ، وانما قيد حكم الوهم بالامور غير المحسوسة لان حكم الوهم
في المحسوسات ليس بكاذب ، كما اذا حكم بحسن الحساء وقبح الشوهاة

* سَالِمُهَا الْمَشَابِهَاتُ الْحَقُّ وَهِيَ قَضَايَا عَرِيَتْ عَنْ صَدَقٍ
وَأِنَّمَا الْعَقْلُ بِتِلْكَ يَحْكُمُ عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّهَا تَنْتَظِمُ
فِي أَوَّلِيَّاتِ الْقَضَايَا أَوْ ذَوَاتِ شُهْرَةٍ أَوْ قَبُولِ أَوْ مَسَلَّمَاتِ
بِسَبَبِ اشْتِبَاهِهَا بِوَاحِدَةٍ مِنْ تِلْكَ وَالشُّبْهَةُ فِيهَا عَائِدَةٌ
إِمَّا إِلَى اللَّفْظِ أَوْ الْمَعْنَى كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا كُلُّ تَفْصِيلِيٍّ
القضايا المشابهات الحق هي قضايا كاذبة يحكم بها العقل على أنها
أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباها بشيء منها إما بسبب
اللفظ أو بسبب المعنى. وسيأتي قريبا تفصيل كل ذلك وتمثله

* هَذَا وَقَدْ عَرَفْتَ مِمَّا سَلَفًا بَأَنَّ الْبُرْهَانَ مَا تَأَلَّفَا *
* مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ وَالْمَطَالِبُ قَبُولُهَا لَدَى الْجَمْعِ وَاجِبُ
وَرَبُّهُ عِنْدَ أُولَى الصَّنَاعَةِ يُدْعَى حَكِيمًا رَاجِعَ الْبِضَاعَةِ

قد عرفت مما مر ان البرهان هو ما تألف من اليقينات فهو العمدة
وحده من الصناعات الخمس ومطالبه متحمة القبول ، سواء كانت مقدماته
مأخوذة من العقل من غير احتياج الى السمع ، كقولنا : العالم ممكن ولكل
ممكن سبب فالعالم له سبب ، او مأخوذة من النقل بأن يكون للسمع دخل
فيها لأن النقل قد يفيد القطع كما يقال : تارك المأمور عاص لقوله تعالى
« أفعميت أمري » وكل عاص يستحق العقاب ، لقوله تعالى « ومن يعص
الله ورسوله فإن له نار جهنم » والغرض من البرهان الوصول الى الحق
اليقين ، ويسمى صاحبه حكيما

وَمَا مِنَ الْمَشْتَبِهَاتِ حَصَالًا أَوْ ذَاتِ تَسْلِيمٍ يُسَمَّى جَدَلًا
وَرَبُّهُ مُجَادِلًا وَالنَّرَضُ مِنْ نَظْمِهِ إِقْنَاعٌ مِنْ يَعْتَرِضُ

مِمَّنْ عَنِ الْبُرْهَانِ كَانَ قَاصِرًا أَوْ يُفْهِمُ الْخُصْمَ وَأَنْ تَحْتَبَرًا
قَرِيحَةً الْمَرْءِ لَدَى التَّرْكِيبِ بِأَيِّ وَجْهِ شَاءَ مِنْ تَرْتِيبِ

الثاني من الصناعات الخمس الجدل ، وهو القياس المؤلف من المشهورات أو المسلمات سواء كانت مقدمة من نوع واحد أو نوعين ، ويسمى صاحبه مجادلا ، والغرض من نظمه إلزام معاند الحق رأيا يعانده اذا كان قاصرا عن البرهان ، فيعدل به الى المشهورات او المسلمات التي يعتقدها واجبة القبول ، ويبتل بها رأيه الفاسد عليه ، وكذلك يستفاد منه حفظ الرأي وافحام الخصم بما يعتقده حقا وان كان غير ثابت ، كما لو استعمل الشكل الثاني من موجبتين اذا ظننه الخصم متبجا ، ويدرك به اختبار قريحة الطيب لدى التركيب والترتيب ، فتعرف به مرتبته اذ ذلك من البحث

أَمَّا الْقِيَّاسُ مِنْ ذَوَاتِ الظَّنِّ أَوْ مِنْهَا وَمِنْ ذَاتِ الْقَبُولِ قَدْ بَنَوْا
* خُطَابَةً وَرَبُّهُ خُطِيبٌ وَمِنْهُ كَانَ النِّرْضُ التَّرْغِيبُ
لِلنَّاسِ فِي أَعْمَالٍ خَيْرٍ وَكَذَا تَنْفِيرُهُمْ عَنِ الشُّرُورِ وَالْأَذَى

الثالث من الصناعات الخمس الخطابية ، وهي القياس المؤلف من المقولات والمظنونات . ويسمى صاحبه خطيبا ، والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معادهم ومعاشهم وتنفيرهم عن ارتكاب الشرور والاذى كما يفعله الخطباء والوعاظ ، لصدور مواده عن معتقد ، او عن مثل سائر ، او عن مظنونات يحكم بها مع رجحان . وهو كاف في التأثير بها والشعر ما ألف من ذات الخيال والقصد من هذا وجود الآفعال

• في النفسِ بالترغيبِ والتنفيرِ مَرَّجًا بِالوِزْنِ وَالتَّخْيِيرِ •
 الرابع من الصناعات الخمس الشعر . وهو القياس المؤلف من
 الخيلات . والغرض منه انفعال النفس وتأثرها بالترغيب والترهيب .
 لاسيما ما كان منه مروجاً بوزن صحيح وصوت حسن ، ولهذا تميد
 الاشعار في بعض الحروب وعند الاستراحة والاستعطاف مالا يفيد غيرها
 لا بقياد النفس الى التخييل كما مر ، واسباب التخييل كثيرة واساليه
 كذلك

وَمِنْ ذَوَاتِ الْوَهْمِ أَوْ مَا شَبَّهَتْ	لِلْحَقِّ قَالَهُ الطَّائِفَاتُ رُكِبَتْ
وَهُوَ قِيَاسٌ فَلَيْدٌ لَشُبْهَتِهِ	فِي صُورَةِ الْقِيَاسِ أَوْ فِي مَادَّتِهِ
أَمَّا مِنَ الصُّورَةِ فَهُوَ أَنْ يَجِي	مُرْتَبًا بِشَيْءٍ لَمْ تُتَجَرَّ •
لِنَقْصِ شَرْطِ ذِي اعْتِبَارٍ بِحَسَبِ	كَمْ أَوْ الْكَيفِ وَجُودُهُ وَجَبَ
كَأَن تَكُنْ بِالْأَوَّلِ الْجُزْئِيَّةِ	كَبْرَى أَوْ الصُّغْرَى بِهِ سَلْبِيَّةِ
وَالْجِهَةُ الْأُخْرَى كَمَا إِذَا أَتَتْ	بَعْضُ الْمَقْدَمَاتِ مِمَّا اشْتَبَهَتْ
بِالْحَقِّ فِي اللَّفْظِ كَجَعْلِكَ الْوَسْطِ	مُشْتَرَكًا وَمِنْهُ يَحْدُثُ الْغَلْطُ
أَوْ جَعْلِهِ حَقِيقَةً فِي وَاحِدِهِ	وَأَخْتِبَاهَا إِلَى الْمَجَازِ عَائِدَهُ
أَوْ كَانَتْ الشُّبْهَةُ فِي مَعْنَاهُ	كَجَعْلِنَا طَبِيعَةَ كَبِيرَاهُ •
أَوْ أَخَذْتَ السَّالِبَ ذِي التَّحْصِيلِ	فِي مَوْضِعِ الْمُوجِبِ ذِي الْعُدُولِ
أَوْ أَخَذْتَ السُّورَ بِحَسَبِ الْأَجْزَاءِ	وَمَا الْإِتَّاجُ بِهِ مِنْ أَجْزَاءِ
وَنَحْوِ ذَا مِمَّا إِذَا الْمَرَّةُ غَفِلَ	عَنْهُ فَجَرَحُ جَهْلِهِ لَا يَنْدَمِلُ

الخامس من الصناعات الخمس المغالطة ، وهي قياس فاسد يتألف من الوهميات أو المشبهات الحق ، وفساده يكون اما من جهة الصورة وهي التأليف ، او من جهة مادته وهي المقدمات ، أو من جهتهما معاً . أما فساد من جهة الصورة فإن لا يكون القياس منتجاً ويظن كونه منتجاً ، بان يكون ترتيبه على غير شكل ، أو على ضرب عقيم لنقص شرط من الشروط المعتبرة في الانتاج ، كان تكون كبرى الاول به جزئية او مهمة ، أو صفراء سليية ، كما لو قلنا : الانسان حيوان والحيوان جنس ، فالانسان جنس . فان الكبرى ليست كلية لانها طبيعية ، ولو أخذت كلية لم تصدق ، وأما فساد من جهة المادة فكأن يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة ، لمشابهتها لها اما من حيث اللفظ كان يجعل الحد الوسط لفظاً مشتركاً ، كقولنا : هذا الدينار عين وكل عين جارية ، فالدينار جار . فيحدث الغلط من اشتراك الذهب والماء النابع في لفظ العين ، او اخذ الوسط حقيقة في احدى المقدمتين ومجازاً في الاخرى ، كقولنا لصورة الفرس المنقوش في الجدار : هذا فرس ، وكل فرس صاهل ، فهذا صاهل . والغلط هنا من كون الاوسط مجازاً في الصغرى حقيقة في الكبرى . واما الاشتباه من حيث المعنى ، فكجعلنا الطبيعية كبرى ، كما مر من قولنا مثلاً : الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس ، وكأخذ السالبة المحصلة بديل الموجبة المعدولة ، واخذ السور بحسب الاجزاء لا بحسب الافراد ، فيحصل الغلط ، وغير هذا كثير مما اطال به المتقدمون وفصلوه ، وللمغالطات انواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه . فمن اوهم بذلك العوام انه حكيم مستهبط للبراهين يسمى سوفسطائياً ، ومن نصب نفسه لنجدال وخداع

اهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا ، ومنها نوع يستعمله
الجهلة يسمى بالمغالطة الخارجة ، وهو أن يغيظ احد الخصمين الآخر
بكلام يشغل فكره ويفضبه ، كأن يسبه او يعيب كلامه او يخرج به
عن محل النزاع ، او يغرب عليه بعبارة غير مألوفة يقصد بذلك إيذاء
خصمه وإيهام العوام أنه غلبه وقهره ، وهذا النوع هو الغالب في زماننا .
وليس في معرفة المغالطات من فائدة الا التوقي والاحتراس كما يتعرف
الطبيب العقاقير السامة . اوربما تستعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكماله
في العلم ، او في تبكيت من يوم العوام انه عالم فيظهر عجزه ، او نحو ذلك ،
وقد اطلنا الكلام قليلا بالنسبة الى حجم هذه الارجوزة في الصناعات
الخمسة لكونها من مهمات الفن وقد اقتصرنا أكثر المتأخرين على ما ظنه
مغلا بما ينبغي بيانه فيها ، واطالوا في الاقترانات الشرطية ولوازم
الشرطيات وما اشبهها من غير حاجة شديدة ، ولا جدوى مفيدة ، ولكن
كتب المتقدمين وافية بالمقصود ، فمليك بها تظفر بمطلوبك إن شاء
الله تعالى

خاتمة

ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ كُلِّ عِلْمٍ مَدُونٌ يَعْرِفَهَا ذُو الْقَلَمِ.

كل علم مدون لابد فيه من ثلاثة أمور هي أجزاؤه. وهي الموضوع والمبادي والمسائل، قيل وفي الحقيقة حقيقة العلم مسائله، وعد الموضوعات والمبادي على سبيل التسامح لشدة الارتباط، وقيد العلم بالمدون كعلم المنطق مثلاً لئلا يرد أن العلم يطبق على الملكة وعلى الإدراك أيضاً، وهو حقيقة في الأخير ومجاز مشهور في الملكة والمسائل

مَوْضُوعُهُ وَهُوَ الَّذِي فِي الْعِلْمِ عَنْ
وَذَلِكَ إِمَّا مُفْرَدٌ نَحْوُ الْعَدَدِ
أَوْ ذُو تَلَدٍّ وَفِيهِ يُشْتَرَطُ
يُبْحَثُ كَمَا لِلتَّصْدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ
وَالْجَامِعُ الْإِلَهِيَّاتُ فِيهَا إِلَى
أَعْرَاضِهِ الذَّاتِيَّةِ الْبَحْثُ اقْتَرَنَ
إِذْ ذَاكَ مَوْضُوعُ الْحِسَابِ الْمُعْتَمَدِ
مُشْتَرَكٌ وَبِاعْتِبَارِهِ فَقَطْ
فَهَاهُنَا مَوْضُوعُ ذَا الْقَلَمِ السَّرِيِّ
مَطْلُوبٌ عِلْمٌ كَانَ قَبْلُ جُهْلًا

أما موضوعات العلوم فموضوع كل علم كما تقدم في صدر الكتاب هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال المنسوبة إليه، ثم انه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب، وقد تكون له موضوعات أكثر من واحد، لكنها تشترك في شيء تتوحد به يلاحظ في سائر مباحث العلم، ويكون البحث باعتباره فقط، وذلك كموضوعات هذا الفن وهي التصور والتصديق فانها مشتركة في الاتصال الى مجهول مطلوب، وكاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها متداراً، فان نسبة النقطة الى الخط بكونها احداً ونهاية

له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم .

واعلم ان لفظ الموضوع قد استعمل في المنطق لمان آخر، منها الموضوع الذي بازاء المحمول وهو المحكوم عليه اما بالايجاب أو بالسلب ، ومنها الموضوع بمعنى المفروض كما في القياس الاستثنائي، فان الموضوع فيه بازاء المرفوع ، كما نقول : يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع التالي - الي غير ذلك، فلا يشبه عليك الامر فلفظ الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

ثُمَّ الْمَبَادِي ثَانِي الْأَجْزَاءِ أَت	وَهِيَ تَصَوُّرَاتٌ أَوْ تَصْدِيقَاتٌ
أَوَّلُ هَذَيْنِ : الْحُدُودُ وَالرُّسُومُ	لِعَيْنِ مَوْضُوعَاتِهَا أَغْنِي الْعُلُومُ
وَمَالَهَا مِنْ جُزْءٍ أَوْ جُزْئِيٍّ	أَوْ عَرَضٍ كَقَوْلَةِ النَّحْوِيِّ
الْحَذُّ لِلْكَلِمَةِ قَوْلٌ مُفْرَدٌ	وَالْقَوْلُ لَفْظٌ فِيهِ مَعْنَى يُوجَدُ
وَاللَّفْظُ صَوْتٌ شَامِلٌ الْحُرُوفِ	وَمِثْلُ مَا لِلْأَسْمِ مِنْ تَعْرِيفٍ
وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ وَتَعْرِيفُ الْبِنَاءِ	وَنَحْوِهِ مِمَّا هُنَاكَ يَبْنَى
* ثَانِيهَا : إِمَّا مُقَدِّمَاتٌ	شَدِيدَةُ الْوُضُوحِ يَبْنَى
* بِنَفْسِهَا وَهَذِهِ ذَاتُ عُمُومٍ	أَوْ خَاصَّةٌ تُذَكِّرُ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ
أَوْ الْمُقَدِّمَاتُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ	بِنَفْسِهَا بَلْ لِلْقَبُولِ صَالِحَةٍ
لِكَوْنِهَا عَمَّنْ بِهِ الصِّدْقُ اعْتَقِدَ	مَأْخُودَةٌ فَأُطْلِبُ مِثَالَهَا تَجِدُ
يُبْنَى عَلَى تِلْكَ الْقَضَايَا الْمَاضِيَةِ	طَرًّا قِيَاسَاتُ الْعُلُومِ الْجَارِيَةِ

مبادي العلم هي التي تتوقف عليها مسائل العلم ، وهي اما تصورات او تصديقات . أما التصورات فهي حدود الموضوعات ، واجزاؤها وجزئياتها واعراضها الذاتية ، فلا بد من تقديم العلم بمحد الموضوع ، وان كانت له اجزاء

وجزئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضاً مثل حدود اعراضها الذاتية، فانها وان كانت مطلوبة فلا بد من تقديم تصورها بالحد او الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق، بمعنى ان يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه، ومثال ذلك قول النحاة: حد الكلمة قول مفرد، ثم قولهم: والقول لفظ وضع لمعنى، ثم قولهم: واللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، ثم تعريفاتهم للاسم والفعل والحرف وتعريفهم الاعراب والبناء وغير ذلك. وأما التصديقات فهي اما مقدمات يئنه بنفسها واضحة واجبة القبول، أو غير يئنه، واليئنه بنفسها قد تكون على الاطلاق في كل علم، كقولنا: الكل أعظم من الجزء، وكل شيء إما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب. وقد تكون خاصة ببعض العلوم، كقولنا: الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية، فان هذا خاص بعلم الحساب والهندسة ولا يتعدى ماله كم لان المساواة لا تقال لغيره، واما غير اليئنه بنفسها فان اذعن المتعلم لها لحسن ظن لكونها عن معتقده مثلاً سميت اصولاً موضوعة، كقولنا: لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم، وإن تلقاها بالشك والانكار سميت مصادرة، كقولنا: لنا أن نعمل بأي بعدٍ وعلى أي نقطة شئنا دائرة. وعلى هذه القضايا تبني قياسات العلوم

وَمَثَلُ الْأَجْزَاءِ فَالْمَسَائِلُ	وَهِيَ الْمَطَالِبُ الَّتِي يُسْتَحْصَلُ
بُرْهَانُهَا فِي الْعِلْمِ كَأَلْوَابِهَا	فِي النَّحْوِ وَالْمَنْطِقِ أَوْ فِي الْحِكْمَةِ
هَذَا وَمَوْضُوعَاتُ ذِي الْمَسَائِلِ	مَوْضُوعٌ عَلِمَها كَقَوْلِ الْقَائِلِ
فِي النَّحْوِ: كُلُّ كَلِمَةٍ تَكَرَّرَتْ	فَتَلْكَ بِالتَّكْرَارِ قَدْ تَأَكَّدَتْ
أَوْ نَوْعُ مَوْضُوعٍ لَهُ كَقَوْلُنَا	أَلَا سَمِ إِمَامًا مُعَرَّبًا أَوْ ذَوْبًا

أَوْ عَرَضُ الْمَوْضُوعِ ذَاتًا كَالنَّارِ
 أَوْ ذَاتَ تَرْكِيبٍ مِنَ الْمَوْضُوعِ أَوْ
 قَوْلَ النَّحَاةِ : الْكَلِمَةُ الْمَبْنِيَّةُ
 وَقَوْلُهُمْ أَيْضًا : الْأِسْمُ الْمَرْبُ
 وَكُلُّ تَحْمُولَاتِهَا فَبِالْإِزْمِ
 ذَاتِيَّةٌ وَيَلْزَمُ الْمَحْمُولُ أَنْ
 يُطْلَبَ جُزْءُ النَّيِّ بِالدَّرْهَانِ
 لِلْحَرْفِ أَوْ لِشِبْهِهِ تَمَيُّنًا
 مِنْ نَوْعِهِ مَعَ عَرَضٍ كَالْحُكْمِ
 عَنْ أَثَرِ بَعَامِلٍ عَرَبِيَّةٍ •
 بِحَرَكَاتٍ أَوْ حُرُوفٍ يُعْرَبُ
 تَكُونُ أَعْرَاضًا لِلْمَوْضُوعِ الْعُلُومِ
 يَخْرُجُ عَنْ مَوْضُوعِهِ لِيَمْنَعُ أَنْ
 إِذِ الثُّبُوتِ وَاصْطَحَ الْبَيَانِ

المسائل من كل علم هي القضايا التي يطلب بالبرهان وجود مجموعها
 لموضوعها في ذلك العلم ان كانت كسبية ، ولها موضوعات ومحمولات ،
 اما موضوعها فقد يكون موضوع العلم نفسه ، كقولنا في الهندسة : كل
 مقدار إما مشارك لمقدار يجانسه أو مبيان ، وكقولنا في النحو : كل كلمة
 تسكررت فتكرارها تأكيد لها - أو يكون نوعا من موضوع العلم كقولنا
 في الحساب : الستة عدد تام ، وكقولك في النحو : الاسم اما معرب أو
 مبني - أو يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم كقولنا في الهندسة : كل مثلث
 فزاياه الثلاث مساوية لثلاثين ، وكقولنا في النحو : كل حرف أو ما شابهه
 مبني ، أو يكون مركبا من موضوع العلم مع عرض ذاتي له ، كقولنا في
 الهندسة : كل مدار مبيان لمقدار هو مبيان لجميع مشاركاته ، وكقولنا في
 النحو : الكلمة المبنية غير متأثرة بعامل . أو يكون مركبا من نوع موضوع العلم
 مع عرض ذاتي له كقولنا في الهندسة : كل خط مستقيم قام على خط مستقيم
 فان الزاويتين اللتين تحدان عن جنبيه إما قائمتان أو معادلتان لقائمتين ،
 وكقولنا في النحو : الاسم المعرب يكون اعرابه بالحروف أو بالحرركات

فهذه موضوعات المسائل . وبالجمله هي اما موضوعات العلوم أو اجزاؤها
أو اعراضها الذاتية أو جزئياتها ،

وأما محمولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم ، فلا بد أن
تكون خارجة عن موضوعاتها لا متناع طلب جزء الشيء بالبرهان لأن
الاجزاء ينة الثبوت للشيء . هذا وعلى كون هذه الثلاثة هي اجزاء
العلوم ارادات وانظار مذكورة مع أجوبتها في المطولات
وههنا إجماع أذهم القلم لما وفي بما به الذهن التزم

دُونَكهَا بَكْرًا بِلَا صَدَاقٍ	تَرَفُلُ فِي أَرَْادِهَا الرِّفَاقِ
أَلْقِيَّةٌ هَذَبَتْهَا فِي الْمَنْطِقِ	بِمِثْلِهَا فِي فِتْنَةٍ لَمْ أَسْبِقِ
جَمَعْتُهُمَا مِنْ كُتُبِ هَذَا الْفَنِّ	فِي سَهْلٍ لَفْظٍ وَصَحِيحٍ وَزَنِ
وَلَسْتُ أَمِينًا عَلَى الْمَعَانِي	مِنْ خَطَا عَنْ جَهْلٍ أَوْ نِسْيَانِ
فَلَسْتُ وَالسَّيِّعَاءُ شَاهِدَةٌ	إِلَّا طِفِيلًا عَلَى ذِي آلَائِدَةٍ
فَأَسْذُلُ أَخِي عَلَى عَوَارِهَا النِّطَاطِ	وَأَصْفَحُ وَأَصْلَحُ مَا بِهِمَا مِنَ الْخَطَا
وَوَخَّنْتُهَا بِمُحَمَّدٍ فَاطِرِ السَّمَاءِ	وَبِأَصْلَاحِ وَالسَّلَامِ دَائِمًا
عَلَى الْحَبِيبِ نَفْطَةَ السِّكَاكِ	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَطْهَارِ

مَارَوْتْ كَأَنَّ الْعُلُومَ لِلْكَرَامِ وَفَاحَ مِنْ رَحِيْقِهَا مَسْكُ الْخِتَامِ

الاحجام الكف والتكوص هية ، رفل في ثيابه أي اطالها وجرها
متبخرأ . والسبا بالكسر العلامة . الطفيلي هو الذي يدخل وليمة لم يدع اليها ،
وهو منسوب الى طفيل رجل من اهل الكوفة من بني عبد الله بن
عطفان كان يأتي الولائم من غير ان يدعي اليها ، فكان يقال له : طفيل

الاعراس ، وطقيل العرائس . العوار العيب ، يقال سلعة ذات عوار
 بفتح العين وقد تضم عن ابي زيد . اليكار معرب بركار هو آلة معروفة
 عند اهل الهندسة يستعان بها على اتقان الدوائر ، ونقطته مركزه . ولا يخفى
 أن الحبيب الاعظم ، صلى الله عليه وآله وسلم ، هو النقطة التي تدور عليها
 جميع دوائر الكائنات (روقت) من روقت الشراب ترويقاً أي صفيته ،
 والرحيق صفوة الخمر (مسك الختام) المسك من الطيب معروف فارسي
 معرب ، وكانت العرب تسميه المشوم ، واختام آخر الشيء . ولا يخفى
 ما في هذا البيت من حسن براعة الاختتام البديعة ، والله أعلم

قال جامعه اللهم الله صوابه ، وأجزل على صنيعه ثوابه : أيها الناقد البصير ،
 والحاذق الخبير ، دوّنك بضاعة دهقانها القواد المتفتت ، وتيجة وزّانها الفكر
 المنتشت ، ألقها في الدهن جنان قصور الادراك له قرين ، وأبرزها الى عالم
 الظهور لسان لا يكاد يُبين ، وها أنا أرغب اليك بحق القوة الانسانية ،
 وأمت اليك بجامع النسبة العرفاية ، أن تصلح ما وجدته من خطأ منشؤه
 الجهل أو الذهول ، وتعذرني لما علمت والعدر عندك رام الناس مقبول ، وكيف لا
 يُعذر من تألبت على نكاته مواطنوه وجيرانه ، وانحنته بسهام الحسد المسمومة
 اشكاله واقرائه ، حتى اختار مساورة سباع هموه الاغتراب عن الاوطان ،
 ورضي مجاورة من لم تجمع بينه وبينهم في الغالب جامعة الجنس ولا اللسان ،
 على أن لي كنزاً من الصبر والرضا بما قسم الرب المدبر لا ينفي
 ولي حسن ظن في نوافل جوده باصلاح شأن الكل في الحس والمعنى
 فله الشكر على ما من وانم ، وله الحمد على ما قضى وابرّم ، وصلى الله
 على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

﴿ فهرس تحفة المحقق ﴾

صفحة	
٢	فاتحة الكتاب
٦	مقدمة وفيها بيان اصطلاحات الفن
١٧	الدلالة اللفظية الوضعية
٢١	المركب والمفرد وأقسام كل منهما
٢٨	تنبيه (قد يتعدد الاسم الخ)
٣٢	الجزئي والكلّي وتقسيمه
٣٨	الكليات الخمس
٤٠	فائدة (اعلم ان «ماهو» سؤال عن تمام الحقيقة الخ)
٤٧	تنبيه (الانواع باقسامها كثيرة الخ)
٥١	النسب الاربع بين الكلّين
٥٨	التقويم والتقسيم
٦٥	« « « « (تنمة)
٦٧	المعرّفات
٧٥	القضايا وأحكامها وما يتعلق بها
٨٣	القضايا المعتبرة في العلوم (اعلم ان الخ)
٨٤	فصل في تحقيق المحصورات الاربع
٩٠	فصل في العدول والتحصيل
٩٧	القضايا الموجهات
١١٨	فصل في القضايا الشرطية

١٢٤	فصل في القضاة الشرطية (تمه)
١٣٥	فصل (مناط صدق الشرطية وكذبها الخ)
١٣٣	فصل (الحصر والاهمال الخ)
١٣٩	فصل في تركيب الشرطيات
١٤٢	التناقض
١٥٦	العكس المستوي
١٧٣	تنبيه (حكم انعكاس الشرطيات)
١٧٥	عكس النقيض
١٨٥	تلازم الشرطيات
١٨٨	القياس
٢١١	فصل (شرائط الانتاج اذا اعتبرت الجهات في المقدمات الخ)
٢١٩	القياس الشرطي الاقتراضي
٢٢٨	القياس الاستثنائي
٢٣٢	القياس المركب
٢٣٤	قياس الخلف
١٣٦	الاستقراء
٢٣٧	التمثيل
٢٤١	مواد القياس
٢٥٦	الخاتمة

